CC BY

ظاهرة التصغير في معجم الصحاح للجوهريّ(ت 393هـ)

دراسة وصفية تحليلية

نبيلة شكر المعاضيديّ *

تأريخ التقديم: 2020/10/30 تأريخ القبول: 2020/11/26

المستخلص:

تُعد المعاجم مصدراً مهماً، وميداناً رحباً، وثروة لغوية هائلة؛ لما تحويه من مفردات تمثل تراثاً خالداً، تكشف لنا عن ثروة لغوية في مجالات اللغة المختلفة. وقد تنوعت أشكالها ،واختلفت مناهجها، وتفرعت اختصاصاتها، وازدادت أهميتها مع مرور الزمان. وقد وقع اختيارنا على أحد هذهِ المعاجم لعلم من أعلام اللغة العربية في القرن الرابع الهجري، وهو الجوهري صاحب معجم الصحاح، والذي عُرِف عنه أنَّه يزاوج بين اللغة والنحو والصرف، فكانت له دراية واسعة بكل هذه العلوم، وهذا ما جعلنا نجمع آراءه في التصغير في بحثنا هذا. والتصغير ليس مجرد تغيير وتحوير في بنية وصيغة الكلمة وإنّما يؤتى به ليدل على دلالات متنوعة متضادة–أحياناً–لم تحملها صيغة صرفية أخرى، منها: التحقير، وتقليل العدد والكمية، وتقريب الزمان والمكان، والتحبب، والترحم، والتعظيم. وقد اعتنى علماء العربية بدراسة مبانيه ومعانيه، فكانت دراستهم تركز على المعنى من خلال المبنى، وقد وضع العلماء قواعد خاصة لهذه الظاهرة أشار الجوهري إلى معظمها في صحاحه من خلال ذكر تصغير المفردات التي يشرح معانيها، لذلك هدف البحث الى إبراز هذا الجانب عنده وذلك بإدراج رأيه في أول المسألة ، مع بيان آراء العلماء في ذات المسألة إنْ وجدت، بغية الإحاطة بمسائل التصغير التي من شأنها أن تثري الدرس الصرفي.

الكلمات المفتاحية: الجوهري، الصحاح ،التصغير.

* اساذ مساعد/ قسم اللغة العربية/ كلية التربية / جامعة كركوك .

المقدمة:

الحمد لله ربّ العالمين، والصلاة والسلام على معلم البشرية نبينا محمد وعلى آله وصحبه الأطهار ومن سار على نهجهم إلى يوم الدين، أمّا بعد:

يعد معجم الصحاح من أهم معاجم القرن الرابع الذي ابتكر فيه ترتيب المعجم على الأبجدية مع طرح نظام التقليبات، وترتيب الكلمات حسب أواخرها. وهو من المعاجم الفريدة التي سارت بها الركبان، كما شهد بذلك أئمة هذا الشأن، وما يتضمنه الكتاب من آراء صرفية للجوهري[1] جديرة بالدراسة والتحليل، لذا فإنّ هذا البحث قد انصب على دراسة المسائل الصرفية المتعلقة بالتصغير بوصفه مبحثاً صرفياً مهماً في محاولة للكشف عن الآراء المتعددة حول هذا المبحث.

وتكمن مشكلة البحث في أنّ ظاهرة التصغير في الصحاح تستدعي منا تقصي آراء العلماء التي جاءت مناقشة للمسألة نفسها، وتحليلها بدقة

---

[1] – هو إِسْمَاعِيل بن حَمَّاد أَبُو نصر الفارابي الْجَوْهَرِي وَهُوَ ابْن أُخْت إِبْرَاهِيم الفارابي صَاحب (ديوَان الْأَدَب) أَخذ الْعَرَبيَّة عَن أبي سعيد السيرافي والفارسي واللغة عَن خَاله الفارابي، أصله من(فاراب في كازاخستان حالياً) ودخل العراق صغيراً، وسافر إلى الحجاز فطاف البادية ،وعاد إلى خراسان، ثم أقام في نيسابور. وصنع جناحين من خشب وربطهما بحبل، وصعد سطح داره، ونادى في الناس: لقد صنعت ما لم أسبق إليه وسأطير الساعة، فتأبط الجناحين ونهض بهما، فخانه اختراعه، فسقط الى الأرض قتيلاً ،ومن مؤلفاته: تاج اللغة وصحاح العربية، وكتاب في العروض سمّاه(عروض الورقة)،ومقدمته في النحو، وله شعر. ينظر: الوافي بالوافيات، صلاح الدين خليل بن أيبك بن عبد الله الصفدي، تحقيق: أحمد الأرناؤوط وتركي مصطفى، دار إحياء التراث – بيروت،1420هـ– 2000م:69/9،والأعلام، خير الدين بن محمود بن محمد بن علي بن فارس، الزركلي،ط15، دار العلم للملايين،2002 م:313.

وصولاً إلى فهم المراد من المسألة، والتوصل إلى مدى موافقة الجوهري لآراء العلماء أو مخالفته لهم. فضلاً عن توضيح ما جاء مختصراً وموجزاً من المسائل واستيفائها، أو كان مبهماً منها. ويمكن تلخيص الأسئلة التي سيجيب عليها البحث بما يأتي:

1- ما الآراء الصرفية والتوجهات الخاصة بموضوع التصغير التي تضمنها معجم الصحاح؟

2- ما أثر هذه الآراء في الدرس الصرفي؟

3- هل الخلاف الصرفي حاضر في هذا المعجم؟

4- ما الأسباب المؤدية إلى اختلاف الآراء في معالجة موضوع التصغير؟

وتنبثق أهمية الموضوع من محاور عدة رئيسة، فهو معنيّ بدراسة مبحث صرفي مهم ألا وهو التصغير، والتي تعكس آراء عالم ذي مكانة عالية من العلم والدراية في اللغة، فضلاً عن إبراز المسائل الخلافية التي عرض لها الجوهري في معجمه والاطلاع على آراء العلماء الآخرين في هذا الموضوع، ولا ننسى أهمية التحليل الصرفي في إثراء الدراسة، والكشف عن قيم فنية وجمالية في اللغة.

وقد اقتضت طبيعة البحث تقسيمه على مقدمة وتمهيد ومبحثين وخاتمة، تضمن التمهيد نبذة عن التصغير في العربية وتعريفه لغة واصطلاحاً وحكمه وأوزانه وأغراضه وشروطه. وبما أنَّ التصغير نوعان: أصلي، وتصغير ترخيم. ولكل منهما طريقة خاصة به. فقد خصصنا المبحث الأول لدراسة مظاهر التصغير الأصلي كما وردت في معجم الصحاح أمّا المبحث الثاني فقد كان مخصصاً لدراسة تصغير الترخيم. ثم جاءت الخاتمة التي عُرِض فيها أهم نتائج الدراسة.

وقد اعتمدنا في هذا البحث على المنهج الوصفي الذي يعتمد على الإحصاء والاستقراء والتصنيف والتحليل والاستنتاج؛ لمناسبته لأهداف وطبيعة هذه الدراسة .

والحمد لله أولاً وآخراً وظاهراً وباطناً كما يحب ربنا ويرضى، وصلّى الله وسلّم على خير خلقه نبينا محمد وعلى آله وصحبه.

التمهيد:

التصغير لغةً مصدر(صَغَّر) المزيد بحرف واحد، بمعنى التقليل، وهو عكس التكبير. واصطلاحاً فهو:((عبارة عن تغيير الاسم ليدل على صغر المسمى وقلة أجزائه...))[1].وقال الجرجاني إنَّه:((تغيير صيغة الاسم لأجل تغيير المعنى، تحقيراً، أو تقليلاً، أو تقريباً، أو تكريماً، أو تلطيفاً، كرُجَيْل، ودُرَيْهمات، وقُبَيْل، وفُوَيْق، وأُخَيّ))[2].وكان المتقدمون من النحويين يترجمونه بـ(التحقير)،قال الخليل:((وتحقير الكلمة تصغيرها))[3].وقال سيبويه:((اعلم أن تحقير ذلك كتحقير ما كان على ثلاثة أحرف ولحقته ألف التأنيث))[4].ويقول المبرد :((وتقول العرب في تحقير شفه شُفَيْهَة))[5].ويقول ابن جني :((وإنَّما حُمِل التحقير في هذا على التكسير))[6].وقال في موضع آخر:((ألا ترى أن كل واحد من مثالي التحقير والتكسير

[1] – نتائج الفكر في النَّحو، أبو القاسم عبد الرحمن بن عبد الله السهيلي(ت581هـ)،ط1،دار الكتب العلمية – بيروت،1412 – 1992 م:70.

[2] – التعريفات، علي بن محمد بن علي الزين الشريف الجرجاني(ت816هـ)،ط1،دار الكتب العلمية بيروت – لبنان، 1403هـ –1983م:60.

[3] –العين، أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد بن عمرو بن تميم الفراهيدي(ت175هـ)،تحقيق: د. مهدي المخزومي، و د. إبراهيم السامرائي، دار ومكتبة الهلال :43/3.

[4] – الكتاب، عمرو بن عثمان بن قنبر الحارثي بالولاء، أبو بشر، الملقب سيبويه(ت180هـ)، تحقيق: عبد السلام محمد هارون،ط3،مكتبة الخانجي، القاهرة، 1408 هـ – 1988 م:419/3.

[5] – المقتضب، محمد بن يزيد بن عبد الأكبر الأزدي، أبو العباس، المعروف بالمبرد(ت285هـ)، تحقيق: محمد عبد الخالق عظيمة، عالم الكتب – بيروت:241/2.

[6] – الخصائص، أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي(ت393هـ)، ط4،الهيئة المصرية العامة للكتاب:1 /355.

عارضان للواحد))[1].واستعمل الزمخشري مصطلح التحقير للدلالة على التصغير في قوله:((وكلُّ اسم على حرفين فإنّ التحقير يرده إلى أصلهِ حتى يصير إلى مثال فُعَيْل))[2].والتصغير والتحقير من المصطلحات المترادفة عند ابن يعيش إذ قال:((اعلم أن التصغير والتحقير واحد))[3].

ولمّا كان التصغير وصف في المعنى فقد ألحق بالمشتقات. وهذا التغيير في التصغير مخصوص يطرأ على بنية الاسم المعرب فيجعله على وزن: فُعَيْل ،أو: فُعَيْعِل، أو فُعَيْعِيل بالطريقة الخاصة المؤدية إلى هذا التغيير وذلك بضم الحرف الأول، وفتح الحرف الثاني، وإضافة ياء ساكنة بعد حرفين من البناء إذا كان الاسم ثلاثياً، وكسر الحرف الرابع إذا كان الاسم رباعياً، وإطالة الكسرة التي تلي العين الثانية، وهو لتصغير ما زاد على أربعة أحرف، والرابع منها واو أو ألف أو ياء. وتسمى الأوزان الثلاثة صيغ التصغير؛ لأنَّها مختصة به، وليست جارية على نظام الميزان الصرفي العام[4].وقد حاول السيرافي تعليل إيقاع هذه الحركات على الاسم المراد تصغيره بأنّهم ضموا الحرف الأول لأنّهم لما فتحوا في التكسير لم يبق إلّا الكسر والضم، فكان الضم أولى بسبب الياء والكسرة بعدها في الأكثر، وهي أشياء متجانسة، وتجانس الأشياء ممّا يستثقل[5].وفي السياق نفسه قال الأنباري:((إن قال قائل: لِمَ ضُمَّ أول الاسم الْمُصَغَّر؟ قيل لوجهين: أحدهما: أنَّ الاسم المصغر يتضمن

---

[1] – المصدر نفسه:271/3.

[2] – المفصل في صنعة الإعراب، أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد، الزمخشري جار الله،(ت538هـ) تحقيق: د. علي بو ملحم،ط1،مكتبة الهلال – بيروت،1993م :253/1.

[3] – شرح المفصل، يعيش بن علي بن يعيش ابن أبي السرايا محمد بن علي، أبو البقاء، موفق الدين الأسدي الموصلي، المعروف بابن يعيش(ت643هـ)، قدم له: د. إميل بديع يعقوب،ط1، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، 1422 هـ – 2001 م: 114/5.

[4] – ينظر: الكتاب: 415/3،والنحو الوافي، عباس حسن(1398هـ)،ط15،دار المعارف:683/4 .

[5] – ينظر: شرح كتاب سيبويه، أبو سعيد السيرافي الحسن بن عبد الله بن المرزبان (ت 368 هـ)، هـ)، تحقيق: أحمد حسن مهدلي، علي سيد علي،ط1،دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، 2008 م:166/4.

المكبر، ويدلُّ عليه، فأشبه فعل ما لم يُسَمَّ فاعله، فكما بُني أول فعل ما لم يُسم فاعله على الضَّمِّ، فكذلك أوّل الاسم المصغر.

والوجه الثاني: أنَّ التصغير لَمَّا صيغ له بناء؛ جُمع له جميع الحركات، فبني الأوّل على الضم؛ لأنَّه أقوى الحركات، وبُني الثاني على الفتح تبييناً للضَّمَّة، وبُني ما بعد ياء التصغير على الكسر في تصغير ما زاد على ثلاثة أحرف، دون ما كان على ثلاثة أحرف؛ لأنَّ ما كان على ثلاثة أحرف، يقع ما بعد الياء منه حرف الإعراب، فلا يجوز أن يُبنى على الكسر))[1].

أمَّا عن علة زيادة الياء الساكنة دون غيرها من أصوات المد فقد قال:((إنَّما كانت ياءً؛ لأنَّهم لَمَّا زادوا الألف في التكسير؛ والتصغير والتكسير من ادٍ واحد؛ زادوا فيه الياء؛ لأنَّها أقرب إلى الألف من الواو. وإنَّما كانت ساكنة ثالثة؛ لأنَّ ألف التكسير لا تكون إلا كذلك))[2].

وللتصغير غرضان، الأول: لفظيّ، وهو الاختصار، قال الاسترآباذي :((واعلم أنّه قصدوا بالتصغير والنسبة الاختصار كما في التثنية والجمع وغير ذلك، إذ قولهم رُجَيْل أخف من رجل صغير، وكوفيّ أخصر من منسوب إلى الكوفة، وفيهما معنى الصفة كما ترى))[3].

والثاني: معنويّ، منها التحقير نحو: رُجَيْل تحقيراً لرجل، والتقليل نحو: دُرَيْهِمَات تصغيراً لدراهم، وتقريب الزمان والمكان نحو: قُبَيْل المغرب، وفُوَيْق ودُوَيْن، وذهب سيبويه إلى أن الزمان والمكان لا يصغران بل يقربان، أي يقرب زمان من زمان، ومكان من مكان، إذ يقول:((واعلم أنّك لا تحقر في تحقيرك هذه الأشياء الحين،

---

[1] – أسرار العربية، عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله الأنصاري، أبو البركات، كمال الدين الأنباري (ت 577هـ)،ط1، دار الأرقم بن أبي الأرقم، 1420هـ– 1999م:253.

[2] – المصدر نفسه:253–254.

[3] – شرح شافية ابن الحاجب، محمد بن الحسن الرضي الأسترآباذي، تحقيق: محمد نور الحسن ،ومحمد الزفزاف، ومحمد محيى الدين عبد الحميد، دار الكتب العلمية بيروت– لبنان،1395 هـ – 1975م:192/1.

ولكنك تريد أن تقرب حيناً من حين، وتقلل الذي بينهما، كما أنك إذا قلت: دُوَيْـن ذاك، وفُوَيْق ذاك؛ فإنَّما تقرب الشيء من الشيء وتقلل الذي بينهما وليس المكـان بالـذي يحقر. ومثل ذلك قُبَيْل وبُعَيْد، فلما كانت أحياناً وكانت لا تمكن، وكانت لم تحقـر؛ لـم تمكن على هذا الحد تمكن غيرها))[1].ومن معاني التصغير التعطف والتلطـف كقولـه صلى الله عليه وسلم:(أُصَيْحَابي أُصَيْحابي)[2]،وأضـاف الكوفيـون للتصـغير معنـى التعظيم كقول الشاعر[3]:

وكل أناس سوف تدخل بينهم دُوَيْهِيَةٌ تَصْفَرُّ منها الأنامل

يريد الموت، ولا داهية أعظم من الموت، ومن هذه المعاني التمدّح كقول الحُبَاب بـن المنذر يوم السَّقِيفَة:(أنا جُذَيْلُهَا المُحَكَّكُ، وعُذَيْقُهَا المُرَجَّبُ)[4].

أمَّا بالنسبة لشروط التصغير فهي أنّ التصغير خاص بالأسماء وحدها؛ فلا تصغر الأفعال ولا الحروف؛ لأنّ التصغير وصف في المعنى، والفعل والحـرف لا يوصـفان ،ويشترط في الاسم الذي يراد تصغيره أن يكون معرباً، فلا تصغر–قياسـاً– الأسـماء المبنية؛ كالضمائر، وكأسماء الاستفهام، وأسماء الشرط...وغيرها من المبنيات–إلا ما ورد مسموعا منها مصغراً؛ فيقتصر على الوارد منه. وأن لا يكون علـى وزن مـن أوزان التصغير؛ فلا يصغّر نحو: كُمَيت، ومُهَيْمِن، ومُسَـيْطِر؛ لأنَّـه شـبيه بصـيغ التصغير[5]، وأن يكون قابلاً للتصغير، فلا تصغر الأسماء المعظمة كأسماء الله تعـالى

---

[1] – الكتاب:485/3.

[2] – صحيح مسلم، مسلم بن الحجاج أبو الحسن القشيري النيسابوري، تحقيق: محمـد فـؤاد عبـد الباقي، دار إحياء التراث العربي – بيروت، رقم الحديث(2304):1800/4.

[3] –ديوان لبيد بن ربيعة العامري، لبيد بن ربيعة بن مالك(ت41هـ)،ط1،اعتنى به: حمدو طمّـاس، دار المعرفة،1425هـ–2004م:85.

[4] – صحيح البخاري، محمد بن إسماعيل أبو عبدالله البخاري الجعفي، تحقيق: محمد زهير بن ناصر الناصر،ط1، دار طوق النجاة، 1422هـ:168/8،وشرح الشافية :190/1.

[5] – أشار الجوهري إلى ثلاث كلمات من هذا النوع وهي: كُعَيْت ، وكُمَيْت ، وحُبَيْش، ينظر: الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، أبو نصر إسماعيل بن حماد الجوهري الفارابي، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، ط4، دار العلم للملايين – بيروت، 1407 هـ - 1987 م : 263/1،262، 1000/3.

وأنبيائه وملائكته، وعظيم وجسيم، ولا جمع الكثرة، ولا كـلّ وبعـض، ولا أسـماء الشهور والأسبوع[1].

المبحث الأول: التصغير الأصلي

التصغير نوعان: أصلي، وتصغير ترخيم،ولكل منهما طريقة خاصة به. فالأصـلي هو تغيير يطرأ على بنية الاسم وهيئته، والاسم المراد تصغيره أصالة قد يكون ثلاثياً، أو ثنائياً منقولاً عن أصل ثنائي، أو رباعياً، أو أكثر من ذلك. فيجعله على وزن: فُعَيْل أو فُعَيْعِل، أو فُعَيْعِيل بالطريقة الخاصة المؤدية إلى هذا التغيير؛ ومـن مظـاهر هـذ التصغير عند الجوهري:

1- تصغير الاسم الثلاثي

قال الجوهري:((القَمَرُ بعد ثلاث ليالٍ إلى آخر الشهر، سُمِّيَ قَمَراً لبياضه. ومـن كلام بعضهم: قُمَيْرٌ، وهو تصغيره))[2].

القاف والميم والراء عند ابن فارس أصل واحد صحيح يدل على بياض في شيء ثم يفرع منه, ومنه قمر السماء وسُمِّي قمراً لبياضه[3].وبما أنّ الاسـم ثلاثـي فإنّـه يُصغّر على قُمَيْر[4]، وإذا سُمّي به امرأة قيل في تصغيره قُمَيْرة.

2- تصغير ما لحقته علامة التأنيث

---

[1] -ينظر: تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، محمد بن عبد الله، ابن مالك الطائي الجيـاني، تحقيـق: محمد كامل بركات، دار الكتاب العربي للطباعة والنشـر، 1387هـ - 1967م:284، والنحـو الوافي:4/685-688.

[2] -الصحاح :2/798.

[3] - ينظر: مقاييس اللغة ،أحمد بن فارس بـن زكريـاء القزوينـي الـرازي، أبـو الحسـين (ت 395هـ)،تحقيق: عبد السلام محمد هارون، دار الفكر، 1399هـ - 1979م: 5/25.

[4] - ومن الكلمات التي تنطبق عليها قاعدة تصغير الاسم الثلاثي ،والتي أشار إليها الجوهري ولم نذكرها في المتن خشية التكرار والإطالة: تصغير أوْس على أُوَيْس، وجُرْعة على جُرَيْعة، والفرعة على الفُرَيْعة، وكَتِف على كُتَيْف، والحبق على الحُبَيْق، والمدق على المُدَيْق، والكحل على الكُحَيْل، ينظر: الصحاح: 2/906 ، 3/1195، 3/ 1258، 4/1424، 4/1455، 4/1476، 5/1810.

قال الجوهري:((والقُوَباءَ: داءٌ معروف يتقشّر ويتّسع، يُعالج بالريق: وهي مؤنَّثة لا تنصرف، وجمعها قُوَبٌ... فمن قال قوباء بالتحريك قال في تصغيره قُوَيْبَاء، ومن سكن قال قُوَيْبيّ))[1].

وفي قوباء لغتان: من العرب من يقول قُوَباء فيفتح الواو والألف للتأنيث في هذه اللغة لا غير، فيقول في تصغيره قُوَيْبَاء؛ لأَنَّ تصغير ما لحقتهُ ألفا التأنيثِ وكانَ علَى ثلاثةِ أحرفٍ حكمهُ حكمٌ واحدٌ كيفَ اختلفتْ حركاتهُ[2]، ومنهم من يقول قُوْباء فيسكن الواو ويصرفه والهمزة لغير التأنيث منقلبة من ياء ملحق بقُرْطَاس كان أصله قوباي بمنزلة قُرْطَاس، فيقال في تصغيره: قُوَيْبِيٌّ كما يقول قُرَيْطِيس[3].

3- تصغيرُ ما كانَ على ثلاثةِ أحرفٍ ولحقْتهُ الألفُ

قال الجوهري:((قال سيبويه: معزى منون مصروف، لأنّ الألف للإلحاق لا للتأنيث، وهو ملحق بدرهم على فعلل، لان الالف الملحقة تجرى مجرى ما هو من نفس الكلمة، يدل على ذلك قولهم معيزٍ وأريطٍ في تصغير معزى وأرطى في قول من نون. وكسروا ما بعد ياء التصغير، كما قالوا دريهم. ولو كانت للتأنيث لم يقلبوا الالف ياء كما لم يقلبوها في تصغير حبلى وأخرى))[4].

الألف في معزى وأرطى للإلحاق، قال أبو عثمان المازني:((والألف تلحق ببنات الثلاثة آخراً، فتلحقها بالأربعة من الأسماء نحو مِعْزى وأَرْطى، فمعزى ملحق بهِجْرَع، وأرطى ملحق بجَعْفَر))[5].والدليل على زيادتها قولهم: أديم مأروط أي قد دُبِغَ

---

[1] – الصحاح :1/ 206-207.

[2] – ومن الكلمات التي تنطبق عليها قاعدة تصغير ما لحقته علامة التأنيث التي أشار إليها الجوهري : تصغير النكباء على النُّكَيْباء، والدهماء على الدُّهَيْمَاء، والجبهاء على الجُبَيْهاء ،ينظر: الصحاح:228/1، 1924/5، 2226/6.

[3] – الأصول في النحو،محمد بن السري بن سهل النحوي المعروف بابن السراج (ت 316هـ)،تحقيق: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، لبنان – بيروت :41/3.

[4] – الصحاح: 896/2.

[5] – المنصف لابن جني، شرح كتاب التصريف لأبي عثمان المازني، أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي (ت 392هـ)،ط1، دار إحياء التراث القديم، 1954م:35-36.

بالأرطى، وهو شجر معروف وليس في معزى وأرطى إلا لغة واحدة، تنون في النكرة وكذلك كلهم يصرف[1].

ولمّا كانت هذه الألف لغير التأنيث لذلك يكسر الحرف بعد ياء التصغير وتقلب الألف ياء ثم تحذف الياء كما تحذف للتنوين في قاضٍ لاجتماع الساكنين، وهو الياء الساكنة والتنوين فيقال في مِعْزَى: مُعَيزٍ، وفي أرطى: أريطٍ بخلاف الألف التي للتأنيث فإنّه لا يكسر ما قبلها فيقال في تصغير حُبْلَى على حُبَيْلَى ؛لأنّها بمنزلة تاء التأنيث[2].

4- تصغير المؤنث المعنوي

المؤنّث على نوعين مؤنّثٌ بعلامة، ومؤنّثٌ بغير علامة. والأصلُ في كلّ مؤنّث أن تلحقه علامةُ التأنيث للفرق بين المذكّر والمؤنّث، نحو: قائم، وقائمة. وأمّا ما لا علامة فيه للتأنيث، فنحو: هِنْدٍ، وعَناقٍ، وقِدْرٍ فإنّ التاء فيه مقدّرة مرادة. وإنّما حُذفت من اللفظ؛ للاستغناء عن العلامة باختصاص الاسم بالمؤنّث. والمؤنّث على ضربين: ثلاثيّ ورباعيّ. فالثلاثيُّ يُعلَم تقدير التاء فيه بشيئَيْن: بالتصغير وبالإسناد. وأمّا التصغير فإنّ كلّ اسم مؤنث على ثلاثة أحرف تُصغَّر بالتاء. كانت التاء في مكبَّره أو لم تكن، نحو قولك في هِنْدٍ هُنَيْدَةُ، فيُرَدّ إلى الأصل في التصغير، فتلحقه العلامة، لتَبْنِيَ تصريفَه على أصله. وإنّما لحقت التاء في تصغير المؤنث إذا كان على ثلاثة أحرف؛ لأنّ أصل التأنيث أن تكون بعلامة، ولخفة الثلاثي ولما اجتمع هذان الأمران ظهرت العلامة المقدرة لذلك. واشترط سيبويه عند إلحاق التاء بهذه الأسماء أن لا يؤدي هذا الإلحاق إلى لبس، وألّا يكون هذا المصغر الثلاثي وصفاً للمذكر في أصل وضعه[3].وفي السياق نفسه قال المبرد:((اعْلَم أَنه مَا كَانَ من ذَلِك لَا عَلامَة فِيهِ فَإِنَّك إِذا صغرته ألحقته هَاء التَّأْنِيث الَّتِي هِيَ فِي الْوَصْل تَاء وَإِن كَانَ بهاء التَّأْنِيث ثَلَاثَة أحرف فقد ذهب مِنْهُ حرف لِأَن الْهَاء لَا يعْتد بهَا فيلزمك فِي التصغير رد ذَلِك

[1] – ينظر:الكتاب:211/3،والأصول في النحو:84/2.

[2] – ينظر:الكتاب:419/3، والأصول في النحو:3 /40.

[3] – ينظر: الكتاب:230/2.

الْحَرْف))[1]. فإنْ زاد عدد حروف الاسم المؤنث على ثلاثة أحرف كان تصغيره بغير تاء، مثل: زَيْنَب وزُيَيْنِب وعقْرَب وعُقَيْرِب. ولعل المانع من إلحاق الهاء هنا الحرفَ الرابعَ طالت الكلمة بِهِ فَأشبه تَاء التَّأْنِيث حَتَّى صارَ عِوضاً عنه. وأمّا الإسناد، فكقولك: طلعت الشمسُ ، وانكسرت القِدْرُ، وحاصلُ هذا السماع[2].

ومن مواضع تصغير الاسم الثلاثي المؤنث[3] عند الجوهري:((الفِهْرُ: الحجر ملء الكفِّ، يذكَّر ويؤنَّث، والجمع أفْهارٌ. وكان الأصمعيّ يقول: فِهْرَةٌ وفِهْرٌ. وتصغيرها فُهَيْرة))[4].

وقيل الفِهْرُ قدر ما يدق به الجوز ونحوه، وقيل هو الحجر مطلقاً. وعامة العرب تؤنثه وتصغيرها فهيرة[5].وقال الفراء إنّه يذكر ويؤنث[6].وقد وقع مذكراً فِي قَوْلِ أُمّ جَمِيل لأَبِي بَكْر رَضِيَ الله عَنهُ:((لَو وَجَدْتُ صاحِبَك لَشَدَخْتُ رَأْسَه بِهَذَا الفهْرِ))[7].

قال الجوهري:((والنَصَف بالتحريك: المرأة بين الحدثة والمسنة، وتصغيرها نُصَيْف بلا هاء، لأنَّها صفة))[8].

---

[1] – المقتضب: 240/2.

[2]– ينظر: شرح المفصل:364/3.

[3] – ومن الكلمات التي تنطبق عليها قاعدة تصغير الاسم الثلاثي المؤنث التي أشار إليها الجوهري : تصغير القتب على قُتَيْبَة، وسنّ على سُنَيْنَة ،ينظر: الصحاح:198/1، 5/ 2140.

[4] – الصحاح : 784/2.

[5] – ينظر:العين:45/4، ولسان العرب، محمد بن مكرم بن علي، أبو الفضل، جمال الدين ابن منظور الأنصاري(ت711هـ)،ط3، دار صادر – بيروت، 1414 هـ:66/5.

[6] – ينظر: تهذيب اللغة، محمد بن أحمد بن الأزهري الهروي، أبو منصور(ت370هـ)، تحقيق: محمد عوض مرعب،ط1،دار إحياء التراث العربي – بيروت، 2001م:151/6.

[7] – تاج العروس من جواهر القاموس، محمّد بن محمّد بن عبد الرزّاق الحسيني، أبو الفيض، الملقّب بمرتضى، الزَّبيدي (ت 1205هـ)،تحقيق: مجموعة من المحققين، دار الهداية :353/13.

[8] – الصحاح: 1432/4.

النَّصَف من النساء كما ذكر الجوهري هي التي تكون التي بين الحدثة والمسنة، وقيل هي التي قد بلغت خمساً وأربعين ونحوها، وقيل: التي قد بلغت خمسين، والقياس الأول لأنَّه يجره اشتقاق وهذا لا اشتقاق له، والجمع أنصاف ونُصُف ونصف[1].والنَّصَف من الصفات الجارية على المؤنث بغير تاء كامرأة حائض وطاهر، وفي قصيدة كعب[2]:

شَدَّ النَّهَارِ ذِرَاعَي عَيْطَلٍ نَصَفٍ قامَتْ فَجاوبَها نُكْدٌ مَثاكِيلُ

وتصغير نَصَف نُصَيْف بلا هاء، والأصل: نُصَيْفَةٌ بالتاء، وكذلك خُلَيْق لكن لم توضع التاء؛ لأنَّهما صفة، فهما مذكران وصف بهما مؤنث. فجعلوا لهذه الأوصاف – وإن كانت صفات إناث – حكم المذكر، فاقتضى ألّا تلحقها التاء في التصغير وإنْ جرت على المؤنث، فيقال في حائض وطاهر وطامث ونحوها إذا صُغِّرت تصغير الترخيم: حُوَيْض وطُهَيْر وطُمَيْث، وفي نَصَف: نُصَيْف، وفي خلق خُلَيْق فلا تلحق تاء أصلاً. وهذه الصفات عند سيبويه جارية على المذكر تقديراً فيقال: هذا رجلٌ نَصَفٌ، والملاحظ أنَّ مشاركة المذكر في صفته لم تغلب عليه. والدليل أنَّه لو صُغِّر الضامر ترخيماً لم يقل ضُمَيْرَة . وكذلك الوصف بالمصادر نحو: امرأة عَدْلٌ ورضاً وزُوْرٌ وفِطْرٌ، والأصل في هذه الأشياء التذكير، فالمصادر باقية على أصلها؛ لأنّ الوصف بها وصف بالجنس وهو مذكر، فليست بمؤنثة في الحقيقة وإن كانت جارية على المؤنث في اللفظ، فلم تخرج إذن عن أصلها فيقال في عدل : عُدَيْل، وفي رضا: رُضَيٌّ[3].

قال الجوهري:((واليَمينُ: يَمينُ الإنسان وغيره. وتصغير اليَمين يُمَيِّنٌ، بالتشديد بلا هاءٍ. وأما الذى في حديث عمر رضي الله عنه:" زودتنا أمنا بِيُمَيْنَتَيْها من الهبيد "

---

[1] – ينظر: لسان العرب:332/9.

[2] –ديوان كعب بن زهير، صنعة: الإمام أبي سعيد الحسن بن الحسين العسكري، قدّم له ووضع حواشيه وفهارسه: د. حنا نصر الحتي،ط1، دار الكتاب العربي،بيروت،1414هـ– 1994م:35.

[3] – ينظر: الكتاب:482/3، والمساعد على تسهيل الفوائد، بهاء الدين بن عقيل، تحقيق: د. محمد كامل بركات،ط1، جامعة أم القرى (دار الفكر، دمشق – دار المدني، جدة)، 1405 هـ:3/ 530.

فيقال: إنه أراد بيُمَيْنَتَيْها تصغير يمنى، فأبدل من الياء الاولى تاء إذ كانتا للتأنيث))[1].

اختلف العلماء في(بيُمَيْنَتَيْها)فوجه الكلام عند أبي عبيد أن يكون (يُمَيِّنَيها) بالتَّشْدِيدِ؛ لأَنَّهُ تَصْغِير يَمِين وتصغيرْ الْوَاحِد: يُمَيِّن بِلَا هَاء، ولكنه قال (يُمَيْنَيْها)،على تَصْغِير التّرخيم[2].وردّ ابن سيده هذا الكلام قائلاً:((كَون الْقيَاس يُمَيِّنَيْها لَيْسَ بِلَازِم لأَنّ يُمَيْنتيها يكون على تَصْغِير يَمِين أَو يُمْنَي تصغيرَ الترخيمِ وَشرط تَصْغِير التَّرْخِيم أَن يُحْذَف فِيهِ جَمِيعُ الزوائدِ فَإِذا حذفت الزوائدَ من يَمِين أَو يُمْنَى بقيت ثلاثةُ أحرف وَكِلَاهُمَا مؤنث وَحكم الْمُؤَنَّث الَّذِي على ثَلَاثَة أحرف إِذا صغر أَن يكون بِالْهَاءِ إِلَّا مَا شَذَّ))[3].ويرى الرضي أنّ تصغير الترخيم شاذ، لما فيه من الإلباس[4].

وهو عند الأزهري تصغير(يَمْنَتَيْن) تثنية(يَمْنَة)فبعد أن صغّرها على(يُمَيْنَة)،ثنّاها فَقَالَ: يُمَيْنتين[5].وهو عند ابن بري تصغير(يَمْنَتَيْن) تثنية(يَمْنَة)،ويجيز أيضاً أن يكون تصغير(يمين) تصغيرَ الترخِيمِ ثم تثنية المصغر[6].

وأحسن الوجوه والراجح فيما يظهر لنا كلام الأزهري لورود السماع بها، ولما نُقِل عن ابن بري من أنّ ((يُمَيْنتيها مخففة، وهي تصغير يمنتين تثنية يمنة؛ يقال: أعطاه يمنة من الطعام أي أعطاه الطعام بيمينه ويده مبسوطة. ويقال: أعطى يمنة

---

[1] – الصحاح: 2221/6.

[2] – ينظر: غريب الحديث،أبو عبيد القاسم بن سلام الهروي(ت224هـ)،تحقيق: د. حسين محمد محمد شرف، مراجعة: أ. عبد السلام هارون،ط1، الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية، القاهرة، 1404 هـ – 1984 م:258/3.

[3] – المحكم والمحيط الأعظم، أبو الحسن علي بن إسماعيل بن سيده، تحقيق: عبد الحميد هنداوي،ط1، دار الكتب العلمية – بيروت، 1421 هـ – 2000 م :143/1.

[4] – ينظر: شرح الشافية:283/1 .

[5] – ينظر: تهذيب اللغة:377/5 .

[6] – ينظر: لسان العرب: 460/13.

ويسرة إذا أعطاه بيده مبسوطة، والأصل في اليمنة أن تكون مصدراً كاليسرة، ثم سمي الطعام يمنة لأنَّه أعطي يمنة أي باليمين))[1].

5- ردّ الحروف إلى أصولها عند التصغير

قال الجوهري:((البَيْتُ معروف...وتصغيره بُيَيْت وبِيَيْت أيضاً بكسر أوله. والعامة تقول بُوَيْت. وكذلك القول في تصغير شيخ وعير وشيء وأشباهها))[2].

الحرف الثاني في بيت ياء فالأحسن ضم أوله، وقد يكسر فيقال: بُيَيْت وبِيَيْت، بضم الباء وكسرها، وفي هذا السياق قال سيبويه في باب(تحقير كل اسم كان ثانيه ياء):((تثبت في التحقير وذلك نحو: بيت وشيخ وسيد. فأحسنه أن تقول: شُيَيْخ وسُيَيْد فتضم؛ لأنّ التحقير يضم أوائل الأسماء، وهو لازم له، كما أن الياء لازمه له. ومن العرب من يقول: شِيَيْخ وبِيَيْت وسِيَيْد، كراهية الياء بعد الضمة))[3].وهو جائز عند الكوفيين، وعلة ضم الباء وكسرها عند الجاربردي أنّ المصغر فرع المكبر ودالّ عليه كما يدلّ الفعل المبني للمفعول على المبني للفاعل فضم مثله، أو ليكون اللفظ مشاكلاً للمعنى؛ لأنّها من وفق معناه وشبهه ؛لأنّ المخرج يصغر بانضمام الشفتين فكأنّها نطقت وصغرت فجعلت فيما يشبهها أولاً إيذاناً بقوة معنى التصغير. ومن ثم كسر أوله مع الياء كما انكسر في فعل ما لم يسم فاعله فتقول في بيت: بُيَيْت ، وفي شيخ شُيَيْخ بالضم والكسر كما يقال شُدَّ الحبلُ بالضم والكسر[4].والكوفيون يجيزون قلب الياء واواً، لضمة ما قبلها فيقولون: شُوَيْخ[1].

---

[1] - لسان العرب: 460/13.

[2] - الصحاح: 244/1 .

[3] - الكتاب:3/ 481 .

[4] - ينظر: مجموعة الشافية في علمي التصريف والخط، وهي تشتمل على متن الشافية لابن الحاجب الحاجب وخمسة شروح لها: شرح الشافية للعلامة الجاربردي(ت749هـ)، و شرح الشافية للعلامة نقرة كار(ت776هـ)،وحاشية على شرح الجاربردي لابن جماعة(ت819هـ)،والمناهج الكافية في شرح الشافية للشيخ زكريا الأنصاري(ت926هـ)،والفوائد الجليلة في شرح الفرائد الجليلة لإبراهيم الكرمياني(ت1016هـ)،دار الكتب العلمية:329/1.

أمّا بالنسبة لتصغير بيت على بُوَيْت فذلك من القليل الذي نقله السيرافي عن بعضهم، وهذا القلب جائز عند الكوفيين شاذ عند البصريين[2].وضعَّف عباس حسن هذا الرأي إذ لا تؤيده الشواهد المتعددة[3].لكن مجمع اللغة العربية وافق على استعمال المذهب الكوفي، فقد نص على هذا القرار بعنوان(تصغير ما ثانيه حرف علة)هو((ما ثانيه ألف، أو واو، أو ياء، من الاسم الثلاثي يرد إلى أصله عند التصغير، ويجوز فيما أصل ثانيه الياء أن يقلب واواً عند التصغير أخذاً بمذهب الكوفيين فيه، وتجويز ابن مالك له، ولورود السماع به؛ وصدر القرار في مؤتمر دورة سنة 1967وعلى هذا يجوز في تصغير: عين وشيخ وليفة، وشيء...أن يقال: عُوَيْنة، وشُوَيْخ، ولُوَيْفة، وشُوَيْء))[4].

قال الجوهريّ:((سِتَّةُ رجال وسِتٌّ نسوة. وأصله سِدْسٌ، فأُبْدِلَ من إحدى السينين تاء وأدغم فيه الدال، لأنّك تقول في تصغيرها سُدَيْسَةٌ. وفي الجمع أسداس))[5].

أصل ستّ سدس والسين مضاعفة ليس بينهما حاجزٌ قويٌّ لسكونه، وكان مخرجُ الحاجز(الدال) أقرَب المخارج إلى السين، فصارت كأنّها ثلاث سينات. والدال تدّغم في السين، والسين لا تدّغم في الدال. فلو ادُّغم على القياس، لوجب أن يقال: سِسٌّ فيجتمع ثلاث سينات، فكرهوا ذلك؛ لأنّهم إذ كرهوا السين بينهما دالٌ كانوا لاجتماع

---

[1] – ينظر: شرح كتاب سيبويه: 203/4، وارتشاف الضرب من لسان العرب، أبو حيان محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان أثير الدين الأندلسي(ت 745 هـ)،تحقيق وشرح ودراسة: رجب عثمان محمد، مراجعة: رمضان عبد التواب،ط1،مكتبة الخانجي بالقاهرة، 1418 هـ – 1998 م:359/1.

[2] – ينظر: همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي(ت 911هـ)،تحقيق: عبد الحميد هنداوي، المكتبة التوفيقية – مصر : 186 .

[3] – ينظر: النحو الوافي:707/4.

[4] –كتاب في أصول اللغة، مجمع اللغة العربية، الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية، القاهرة– مصر،154/1967:4.

[5] – الصحاح: 251/1.

ثلاث سينات ليس بينها حاجزٌ أكرهَ. وكرهوا أن يقلبوا السينَيْن دالًا، ويدغموا الدالين كما يُعمَل في الادغام مَن قلب الثاني إلى جنس الأوّل، فيقولوا: سِدٌّ فيصير كأنّهم أدغموا السين في الدال، وذلك لا يجوز، فقلبوا السين الى أشبه الحروف بها ومن مخرج الدال، وهو التاء، لأنّ التاء والسين مهموستان، فصار: سِدْتًا. ثمّ ادغموا الدال في التاء؛ لأنّهما من مخرج واحد، وقد سبقت الدال التاء، وهي ساكنة، فثقُل إظهارُها. وهو من الإدغام الشاذ في القياس المطّرد في الاستعمال والدليل على هذا الأصل التصغير والجمع فهما يردان الأسماء إلى أصولها[1].

قال الجوهري:((المالُ معروف، وتصغيره مُوَيْلٌ. والعامة تقول: مُوَيّل بتشديد الياء))[2].

نلحظ أنّ ثاني الاسم ألف ،وهي منقلبة عن الواو بدلالة جمعه على أموال، وفي تصريف الفعل منه: تَمَوّلْتُ ولهذا رددت الألف الى أصلها في التصغير لزوال سب انقلابها .

قال الجوهري:((...وإنَّما صارت الياء واواً في قولك موقِنٌ للضمة قبلها. وإذا صغّرته رددتَه إلى الأصل وقلت مُيَيْقِنٌ...))[3].

فالملاحظ أنّ الحرف الثاني من موقِن واو منقلبة عن الياء ،والطريق الى معرفة أصلها، تصريف الكلمة فيقال: أيْقَنْتُ، واسْتَيْقَنْتُ، وتَيَقَّنْتُ من اليقين عندئذٍ تردّ الواو في التصغير الى أصلها الياء.

قال الجوهريّ:((الماءُ: الذي يُشْرَبُ، والهمزةُ فيه مُبْدَلَةٌ من الهاء في موضع اللام، وأصله مَوَهٌ بالتحريك، لأنَّه يجمع على أمْواهٍ في القلة ومياه في الكثرة، مثل جمل وأجمال وجمال. والذاهب منه الهاء، لأنّ تصغيره مُوَيْهٌ، فإذا أَنَّثتَهُ قلت ماءةٌ مثل ماعة))[4].

---

[1] – ينظر: شرح المفصل:5/ 559.

[2] – الصحاح:1821/5.

[3] – الصحاح: 2219/6.

[4] – المصدر نفسه: 2250/6.

أصل ماء موه ؛ بدليل جمعه على أمواه، تحركت الواو وانفتح ما قبلها، فصار: ماه، ثم أبدلت الهاء همزة؛ سماعاً على غير قياس؛ فصار: ماء. يرى ابن يعيش أنّ الهاء مشبَّهةٌ بحروف العلّة، لذلك قُلبت كقَلْبها[1]، وعدّ ركن الدين الاسترآباذي هذا النوع من الإبدال شاذاً؛ لقلته، لكنه لازم في ماء[2].وعند التصغير ترد الأشياء إلى أصولها فلامه هاء فردت إليه.

6- ردّ الحرف المحذوف عند التصغير

قال الجوهري:((والأُمُّ: الوالدةُ، والجمع أُمَّاتٌ. ...وأصل الأُمِّ أُمَّهَةٌ، لذلك تجمع على أمهات...وقال بعضهم: الأمهات للناس والامات للبهائم. ويقال: ما كنت أُمَّاً، ولقد أَمَمْتِ أُمُومَةً. وتصغيرها أُمَيْمة. وأُمَيْمة: اسم امرأة))[3].

الأمّ اسم جنس جامد يدل على ذات، وقد ذهب الجمهور إلى أنّها على زنة(فُعْل)،والهاء في(أُمَّهة)زائدة، قال ابن جني:((وقولهم: أمٌّ بينةُ الأمومةِ قد صح لنا منه أن الهمزة فيه فاء الفعل، والميم الأولى عين الفعل، والميم الآخرة لام الفعل، ف "أمّ" بمنزلة "دُرّ" و"حَبّ" و"جُلّ" ممَّا جاء على "فُعْلٍ" وعينه ولامه من موضع واحد))[4].ويرى المبرد أنّ الهاء فيها من حروف الزيادة والأصل الأمّ وهو القصد، فصغروها على(أُمَيْمَة)[5].

---

[1] – ينظر: شرح المفصل:361/5 .

[2] – ينظر: شرح شافية ابن الحاجب، حسن بن محمد بن شرف شاه الحسيني الأستراباذي، ركن الدين(ت 715هـ)،تحقيق: د. عبد المقصود محمد عبد المقصود،ط1، مكتبة الثقافة الدينية، 1425 هـ- 2004 م : 857/2.

[3] – الصحاح: 1863/5 .

[4] – سر صناعة العرب، أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي (ت 392هـ)،ط1، دار الكتب العلمية بيروت-لبنان، 1421هـ- 2000م: 216/2.

[5] – ينظر: تهذيب اللغة:452/15.

ومنهم من يرى أصالة الهاء في أُمَّهة، فتكون على زنة (فُعَّلة) بمنزلة: تُرَّهة، وأُبَّهة. ويقوي هذا القولَ قولُ الخليل: تأمَّهْتُ أُمَّاً [1].وردّ ابن عصفور على هذا الرأي وعدّ(تأمَّهْتُ) ممّا انفرد به الخليل وهو ممّا لا ينبغي أن يؤخذ به[2].

وذهب الجوهري أيضاً إلى أنّ أصل أمّ أُمَّهة والهاء فيها أصلية، ولكن العرب حذفت تلك الهاء إذا أمنوا اللبس فأصبحت على زنة(فُعٍ)، لذلك تجمع على أُمَّهَات ،قال الشاعر[3]:

أمَّهَتي خندفُ والياس أبي

وفي تصغيره قال: أُمَيْمَة كأنّه صغّر مفرد أُمَّات فيما لا يعقل على أُمَيْمَة ومفرد أُمَّهَات على أُمَيْهَة ،فردّ الكلمة إلى أصل تأسيسها. وقيل من صغّرها على أُمَيْمَة فقد صغّرها على لفظها[4].ويجيز الأصمعي أن تكون أُمَيْمَة تصغير أُمَامة على الترخيم[5].

قال الجوهري:((الفم أصله فوه، نقصت منه الهاء فلم تحتمل الواو الاعراب لسكونها ، فعوض منها الميم. فإذا صغَّرت أو جمعت رددته إلى أصله وقلت فُوَيْهٌ وأفْواهٌ، ولا يقال أفْماهٌ))[6].

المحذوف منه الهاء؛ لقولهم في الجمع: أفواه، وفي تصريف الفعل: تفوّهت؛ وقيل حذفت منه الهاء لاستثقال هاءين عند إلحاق الضمير به لو قال: فُوهُهُ، ولمّا لم يحتمل حذف الواو بعد حذف الهاء لسكونها عُوِّضَتْ مِيمًا فَقِيلَ فَمٌ[7].وقيل حذفت

---

[1] – ينظر: سر صناعة العرب:216/2.

[2] – ينظر: الممتع الكبير في التصريف، علي بن مؤمن بن محمد، الحَضْرَمي الإشبيلي، أبو الحسن المعروف بابن عصفور(ت 669هـ)،ط1،مكتبة لبنان، 1996:218.

[3] – البيت لقصي بن كلاب وهو من شواهد شرح المفصل:3/10.

[4] – ينظر: الصحاح: 1863/5 .

[5] – ينظر: المحكم والمحيط الأعظم:578/10.

[6] – الصحاح: 2004/5.

[7] – ينظر: فتح الباري شرح صحيح البخاري، أحمد بن علي بن حجر أبو الفضل العسقلاني الشافعي، أخرجه وصححه وأشرف عليه: محب الدين الخطيب، دار المعرفة – بيروت، 1379هـ: 90/10.

الهاء تخفيفاً لشبهها بحرف اللين فبقي الاسم على حرفين فلم يروا إيقاع الإعراب على الواو لئلا تثقل اللفظة فأبدلوا من الواو ميماً؛ لأنّها من مخرجها من الشفه، فلما صغروه ردّوه إلى الأصل فقالوا: فُوَيْه، ولهذا لُحن من صغّره على فُمَيْم [1].وعلة ذلك عند ابن يعيش أنّهم ثقّلوا الميم في الوقف[2].

قال الجوهري:((الدَمُ أصله دَمَوٌ بالتحريك، وإنما قالوا دَميَ يَدْمى لحال الكسرة التي قبل الياء... وتصغير الدم دُمَيٌّ. والجمع دِماءٌ))[3].

اختلف العلماء في أصل(دم) فذهب سيبويه إلى أنّ أصله دَمْيٌ على فَعْل؛ لأنَّه يجمع على دِمَاء ودُميّ مثل ظَبْي وظِبَاء وظبيّ، ولو كان مثل قفا وعصا لم يجمع على ذلك. وحذفت الياء منه، تخفيفاً بغير تعويض، ورُدَّ إليه ما حُذِفَ منه وتحركت الميم الساكنة في التثنية دَمَيان ؛ لتدُلَّ الحَركَةُ على أَنَّه اسْتُعْمِلَ مَحْذُوفاً [4].وذهب المبرد إلى أنّ أصله دَمَيٌ والدليل تثنيته على دَمَيان[5].وأصله دَمَوٌ عند الجوهري، وبعض العرب يقول في تثنيته دَمَوان. وإذا صُغّر قيل: دُمَيٌّ فتجيء بياء بعد الميم، وتأتي بياء التصغير فتدغم الياء في الياء فتشددها، ولو أخذنا برأي الجوهري فإنّه عند التصغير يصبح دُمَيْو اجتمعت الياء والواو وسبقت الأولى بالسكون، فقلبت الواو ياء وأدغمت الياء في الياء فصار دُمَيٌّ.

قال الجوهري:((وتقول للمرأة: هَنَةٌ وهَنْتٌ أيضاً بالتاء ساكنة النون، كما قالوا بنتٌ وأختٌ. وتصغيرها هُنَيّة تردها إلى الأصل وتأتى بالهاء، كما تقول أُخَيّة وبُنَيّة. وقد تبدل من الياء الثانية هاء فيقال هُنَيْهَة ، ومنهم من يجعلها بدلاً من التاء التي في هَنْتٍ. والجمع هَنَات، ومن رد قال: هَنَوات))[6].

---

[1] – ينظر: شرح الخربوتي على بردة الإمام البوصيري المسمى عصيدة الشهدة، عمر بن أحمد أفندي الخربوتي(ت1299هـ)،تحقيق: محمد العزازي، دار الكتب العلمية،بيروت–لبنان:253.

[2] – ينظر: شرح المفصل: 388/5.

[3] – الصحاح:6/ 2340.

[4] – ينظر:الكتاب:597/3.

[5] – ينظر:المقتضب:231/1.

[6] – الصحاح:2536/6.

لَامُ هَنَة ذَاتُ وَجْهَيْنِ فَمَنْ قَالَ وَاوٌ قَالَ فِي الْجَمْعِ(هَنَوَاتٌ) أَصْلُهَا هَنْوَةُ فَلَمَّا صُغِّرَتْ صَارَتْ هُنَيْوَةً فَاجْتَمَعَتْ وَاوٌ وَيَاءٌ وَسُبِقَتْ إِحْدَاهُمَا بِالسُّكُونِ فَوَجَبَ قَلْبُ الْوَاوِ يَاءً فَاجْتَمَعَتْ يَاءَانِ فَأُدْغِمَتِ إِحْدَاهُمَا فِي الْأُخْرَى فَصَارَتْ(هُنَيَّةٌ)،وَمَنْ قَالَ هَاءٌ قال في الجمع هنيهات وفي التصغير هُنَيْهَةٌ[1].ويرى ابن سيده أنّ هُنَيَّة على الْقِيَاس، وهُنَيْهَة على إِبْدَال الْهَاء من الْيَاء فِي هُنَيَّةً للقرب الذي بين الهاء وحروف اللين، وَالْيَاء فِي هُنَيَّة بدل من الْوَاو فِي هُنَيْوة، والجمع هَنَاتٌ على اللَّفْظ، وهَنَواتٌ على الأَصْل[2].

وقال القاضي عياض وأكثر رواة مسلم بالهمز: هنيئة[3]،وخطّأ النووي القول بالهمز فهولا وَجْهَ لَهُ ثم عقب بأنه لا يمنع ذلك إجازة الهمزة، فلقد تقلب الواو همزة[4].

7- تصغير ما عينه ألف مجهولة الأصل

قال الجوهري:((آ: حرف هجاء مقصورة موقوفة، فإن جعلتها اسما مددتها. وهي تؤنث ما لم تسم حرفاً. وإذا صغرت آية قلت أُيَيَّة، وذلك إذا كانت صغيرة في الخط، وكذلك القول فيما أشبهها من الحروف))[5].

إن كانت المدة ألفاً مجهولة الأصل تحولت واواً مثل: عاج عُوَيْج، وقد حمله بعض القدماء على المناسبة لضمة التصغير يقول العكبري:((فإنْ كانت الألف مجهولة

---

[1] – ينظر: المقتضب:270/2،ولسان العرب:366/15.

[2] – ينظر: المحكم والمحيط الأعظم :426/4.

[3] – ينظر: شَرْحُ صَحِيح مُسْلِم لِلقَاضِى عِيَاض المُسَمَّى إِكمَالُ المُعْلِم بفَوَائِدِ مُسْلِم،عياض بن موسى بن عياض بن عمرون اليحصبي السبتي(ت 544هـ)،تحقيق:د. يحْيَى إِسْمَاعِيل،ط1، دار الوفاء للطباعة والنشر والتوزيع، مصر، 1419 هـ - 1998 م:457/8.

[4] –ينظر: إرشاد الساري لشرح صحيح البخاري، أحمد بن محمد بن أبي بكر بن عبد الملك القسطلاني القتيبي المصري، أبو العباس، شهاب الدين (ت 923هـ)،ط7،المطبعة الكبرى الأميرية، مصر، 1323 هـ:77/2 ، والمصباح المنير في غريب الشرح الكبير، أحمد بن محمد بن علي الفيومي ثم الحموي، أبو العباس (ت 770هـ)، المكتبة العلمية – بيروت:641/2.

[5] – الصحاح: 2542/6.

الأصل حملتها على الواو لأنّه الأكثر في هذا الأصل فتقول في صاب–وهو شجر مرّ– صُوَيْب))[1].

ولكن صغّر الجوهري(آء)على أُيَيَّة . وعلة ذلك عند بعضهم هو إنّ الألف يمثل الحرف الثاني من الكلمة، ومجهولة الأصل وتقبل الإمالة فهو من الياء لذلك تصغّر على أُيَيَّة .وإنْ لم تقبل الإمالة فهو من الواو فتصغّر على أُوَيَّة [2].وفي السياق نفسه نُقِلَ عن ابن بري قوله:((صواب هذا القول إذا صغرت آء فيمن أنث قلت أُيَية على قول من يقول زييت زاياً وذيلت ذالاً، وأمَّا على قول من يقول زُوَيْت زاياً فإنَّه يقول في تصغيرها أُوَية، وكذلك تقول في الزاي زُوَية))[3].

8– تصغير ما ثالثه واو

قال الجوهري:((والقَعُودُ من الإبل هو البَكْر حين يُركب أي يمكن ظهره من الركوب ...وبتصغيره جاء المثل: " اتَّخذوه قُعَيِّدَ الْحَاجَات"، إذا امتهنوا الرجلَ في حوائجهم)) [4].

ذهب القدماء إلى أنّه إذا أريد تصغير الاسم الرباعي الذي ثالثه مدة نحو: غزال وقعود فإنَّ الألف والواو تقلبان ياء؛ لأنّه لا بدّ من تحريكهما لما قد تقرر من أنّه يجب كسر الحرف التالي لياء التصغير فإنْ تحركتا وقبلهما ياء ساكنة فجعلهما ياء أولى، ومن ثم يدغم في ياء التصغير فيقال: غُزَيِّل وقُعَيّد[5].ويرى بعض المحدثين غير ما رآه المتقدمون ومنهم عبد الصبور شاهين الذي يلخص ما حدث بإسقاط الحركة

---

[1] – اللباب في علل البناء والإعراب: 165/2،وشرح الشافية:209/1.

[2] – ينظر:المقتضب:281/2 .

[3] – لسان العرب:430/15.

[4] – الصحاح:2/ 525.

[5] – ينظر: شرح الشافية، الأسترآباذي:177/1، ومجموعة الشافية، الجاربردي:82.

الطويلة المتمثلة بالمد، والتعويض عنه بتضعيف ياء التصغير، للمحافظة على وزن التصغيري فُعَيْعِل[1].

قال الجوهري:((وتصغير الأَسْوَدِ أُسَيِّدٌ، وإنْ شئت أُسَيْوِدٌ، أي قد قارب السَوادَ. والنسبة إليه أُسَيْدِيٌّ بحذف الياء المتحركة. وتصغيرُ الترخيمِ سُوَيْدٌ))[2].

يصغر(أسود)،وهو الأسود العظيم من الحيات إمَّا على أُسَيِّدُ بالقلب والادّغام، وهو الكثير الجيِّد، والأصل: أُسَيْوِدُ فيُجمع الواو والياء، والأوّلُ منهما ساكنٌ، فقُلبت الواو ياءً، وأدغمت في ياءُ التصغير، أو بالإظهار، فيقال: أُسيْوِدُ وعلّةُ هذا الوجه أنّهم حملوا التصغير هنا على التكسير، فكما قالوا أساوِدُ بإظهار الواو، كذلك قالوا: أُسَيْوِدُ ؛ لأنّ التصغير والتكسير من وادٍ واحد. وفي هذا المضمار قال ابن جني:((تقول في تحقير أسود: أُسَيِّدُ. وإنْ شئت صحّحت فقلت: أُسيْوِدُ. والإعلال فيه أقوى لاجتماع الياء والواو وسبق الأولى منهما بالسكون))[3].

ويرجع الرضي السبب في إثبات الواو في(أُسيْوِدُ)إلى قوة الواو المتحركة، وعدم كونها في الآخر الذي هو محل التغيير، وكون ياء التصغير عارضة غير لازمة[4].أمَّا الأسود ضد الأبيض فلا يجوز القول في تصغيره إلّا(أُسَيِّد)؛لأنّه لا يجمع جمع تكسير على أساوِد وإنّما على سُوْد فالواو هنا ليست متحركة في الجمع[5].

قال الجوهري:((الضَيْوَنُ: السِنّورُ الذكر، والجمع الضياون صحت الواو في جمعها لصحتها في الواحد. وإنَّما لم تدغم في الواحد لأنّه اسم موضوع وليس على وجه الفعل. وكذلك حيوة اسم رجل. وفارقاً هيناً وميتاً وسيداً وجيداً. وقال سيبويه في

---

[1] – ينظر: المنهج الصوتي للبنية العربية رؤية جديدة في الصرف العربي، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1400هـ،1980م: 155.

[2] – الصحاح:2/ 491.

[3] – الخصائص:86/3، والمفصل:1/ 254.

[4] – ينظر: شرح الشافية:230/1.

[5] – ينظر: شرح الشافية:230/1.

تصغيره: ضُيَيِّنٌ، فأعلّه وجعله مثل أسَيِّدٍ، وإن كان جمعه أساود. ومن قال أسيود في التصغير لم يمتنع أن يقول ضُيَيْون))[1].

ضَيْوَنُ السِنّورُ الذكر، وكان يجب أن تنقلب الواو ياء لاجتماع الواو والياء وكون الأول منهما ساكنا إلا أنّه مما شذّ[2].وعلل لذلك الثمانيني في قوله:((إلاّ أنّهم لم يقلبوا، ولم يدغموا، وأخرجوه مصحّحًا لأمرين: أحدهما: تنبيهًا على الأصل الذي فرّوا منه. والآخر: أنّه "فَيْعَلٌ" فخشوا أن يقلبوا ويدغموا، لئلا يلتبس بـ فَعَّل))[3].وجمع سيبويه ضَيْوَنُ على ضياون فصححه في الجمع كما جاء في الواحد مصححاً فجعله بمنزلةِ جَدَاولٍ وأَسَاودٍ وصغّره على ضُيَيِّن فأعله؛ لاجتماع الواو والياء وسبقت أحدهما بالسكون فقلبت الواو ياء وأدغمت في الياء، فيصيرُ بمنزلةِ "أُسَيّدٍ"[4].وقيل كان قياس الجمع ضيائن لكن لما صحّت في الواحد صحّت في الجمع وهو شاذ[5].والحقيقة أنّ صحة المفرد لا يلزم منها صحة الجمع، بل يلزم في الجمع الإعلال والدليل أنّه لو بني مثل ضيغم من القول، وصحّحت لقيل: قيول، وعند الجمع يقال: قيائل بالهمز[6]، ومن قال أسيود في التصغير لم يمتنع أن يقول ضييون؛ قال ابن بري: وضيون فَيْعَل لا فَعْول، لأن باب ضيغم أكثر من باب جهور[7].

---

[1] – الصحاح:6/ 2156.

[2] – الأصول:3/ 290.

[3] – شرح التصريف، أبو القاسم عمر بن ثابت الثمانيني (ت 442هـ)،تحقيق: د. إبراهيم بن سليمان النعيمي،ط1،مكتبة الرشد، 1419هـ-1999م:479.

[4] – ينظر: الكتاب:4/ 369.

[5] – ينظر:الكناش:281/2.

[6] – ينظر: تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد، محمد بن يوسف بن أحمد، محب الدين الحلبي ثم المصري، المعروف بناظر الجيش(ت 778 هـ)،دراسة وتحقيق: أ. د. علي محمد فاخر وآخرون،ط1، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، القاهرة ، 1428 هـ: 5023/1 .

[7] – ينظر: لسان العرب:262/13 .

قال الجوهري:((والمال الثريّ، على فَعِيل، هو الكثير، ومنه رجل ثروان وامرأة ثروى، وتصغيرها ثُرَيَّا))[1].

ثَرْوَى مؤنثة، بألف التأنيث المقصورة من قولهم: امرأة ثروى؛ أي ذات مال ثم صغرت فصارت ثُرَيَّا حيث وقعت الواو ثالثة في الاسم الرباعي وإنَّما قلبت ياء لأنّه لابدّ من تحريكها، فإذا تحركت الواو وقبلها ياء ساكنة وجب قلبها ياء ،وإدغامها في ياء التصغير[2].

9- تصغير ما اجتمع في آخره ثلاث ياءات بعد التصغير

قال الجوهري:((وكل اسم اجتمع فيه ثلاث ياءات فينظر، فإن كان غير مبنى على فعل حذفت منه اللام نحو قولك عطيّ في تصغير عطاء، وفى تصغير أحوى أحيّ))[3].

صُغِّر عطاء على عُطَيّ ،إذ وقعت ياء التصغير ثالثة قبل الألف، فانقلبت الألف ياء؛ لأنّ ياء التصغير لا تكون إلّا ساكنة والألف لا يكون ما قبلها إلّا مفتوحاً، وعادت الهمزة إلى أصلها، وهو الواو؛ لأنّه من عَطَا يَعْطُو ،ثم قلبت ياء للكسرة قبلها؛ لأنّ ياء التصغير لا يكون ما بعدها إلّا مكسوراً، فاجتمع ثلاث ياءات، فحذفت الأخيرة كراهية توالي ثلاث ياءات، وخصّوا الأخيرة بالحذف؛ لتطرفها وكثرة تطرّق التغيير إليها يقول الجاربردي :((فإذا صغر انقلبت الألف ياء وزال الموجب فرد إلى أصله وقيل: عُطَيْو ثم قلبت الواو ياء لتطرفها وانكسار ما قبلها فحصل عُطَيّ ثم حذفت الياء الأخيرة))[4].ومثله تصغير أَحْوَى[5]على أُحَيّ وأصله أُحَيْوِى قلبت الواو ياء لاجتماعها لاجتماعها مع الياء؛ لأنّ الياءين أخف فأصبح أُحَيْيى وقلبت الألف ياء لكسر ما قبلها،

---

[1] – الصحاح:2292/6.

[2] – شرح الشافية:227/1.

[3] – الصحاح: 2325/6.

[4] – مجموعة الشافية:84/1.

[5] – ومن الكلمات التي تنطبق عليها قاعدة تصغير ما اجتمع في آخره ثلاث ياءات بعد التصغير والتي أشار إليها الجوهري : تصغير يَحْيَى على يُحَيّ بالتشديد، ينظر: الصحاح: 6/ 2323.

وحذفت الأخيرة لما ذكرناه[1].وفي السياق نفسه يقول عبدالصبور شاهين:((حين يكون في آخر الكلمة حرف بدل سواء أكان ليناً أم غير لين في هذه الحالة يرد البدل إلى أصله مطلقاً، وإنْ أعل في بعض الكلمات أحياناً، وفي كلمة كساء-كسا يكسو- ترد الهمزة إلى أصلها الواوي فيقال كُسَيْو ثم يقال اجتمعت الواو والياء وسبقت أحداهما بالسكون فقلبت الواو ياء وأدغمت الياء في الياء فقيل كُسَيّ))[2].والذي يفهم من كلامه أنّ الألف الزائدة تحذف عند التصغير وترد الهمزة إلى أصلها الواو ثم يحدث لها تماثل مع ياء التصغير.

قال الجوهري:((وتصغير معاوية مُعَيَّة، هذا قول أهل البصرة، لأنّ كل اسم اجتمع فيه ثلاث ياءات أولهن ياء لتصغير حذفت واحدة منهن، فإن لم يكن أولاهن ياء التصغير لم تحذف منه شيئاً. تقول في تصغير مَيَّة: مُيَيَّة. وأما أهل الكوفة فلا يحذفون منه شيئاً. يقولون في تصغير معاوية مُعَيّية على قول من يقول: أسيد ; ومُعَيْوة على قول من يقول أسيود))[3].

صغّر أهل البصرة معاوية على مُعَيْوية ،وذلك بحذف الألف، لأنّها على خمسة أحرف وفيها زيادتان الميم والألف، وكانت الميم مزيدة لمعنى والألف لغير معنى، فحذفت الألف واجتمعت ياء التصغير مع الواو وكانت الأولى ساكنة، فقلبت الواو ياء، ثم أدغمت في الياء فصارت مُعَيِّية فحذفت الياء الأخيرة نَسْياً، وهي لام الكلمة؛ لاستثقال اجتماع ثلاث ياءات فصارت مُعَيَّة وإنّما فتحت الياء لمناسبة التاء[4].

أمّا أهل الكوفة فلا يحذفون منه شيئاً فيقولون مُعَيِّية .وأنكر الرضي ما نُسِبَ الى أهل الكوفة من ترك الحذف قائلاً:((بل قال الأندلسي والجوهري: إن ترك الحذف مذهب الكوفيين، وأنا أرى ما نسبا إليهم وَهَماً منهما))[5].

---

[1] -ينظر:الكتاب:469/3، وشرح المفصل:413/3.

[2] – المنهج الصوتي:153.

[3] – الصحاح:2442/6.

[4] – ينظر: المقتضب:246/2،وشرح المفصل:125/5-126.

[5] – شرح الشافية:235/1.

وصغّرها بعضهم على مُعَيْوية من غير قلب ولا حذف شيء، حملاً للتصغير على جمع التكسير؛ لأنّهما من باب واحد ،فقالوا في تكسيرها :مَعَاوٍ ،من غير قلب ولا حذف فضلاً عن قوة الواو المتحركة في معاوية ،وعدم كونها في الآخر الذي هو محل التغيير[1].

والراجح–فيما يظهر–رأي البصريين؛ لأنّ الحمل على التكسير قليل.

10- تصغير الاسم المهموز

قال الجوهري:((وتصغير النبئ نبيئ مثل نُبَيِّعٍ، وتصغير النُبُوءَةِ نُبَيِّئَةٌ مثال نبيعة. تقول: العرب كانت نبيئة مسيلمة نبيئة سوء.وجمع النبيِّ نُبَآءُ...))[2].

اختلف العلماء في أصل النَّبِيّ فقد ذهب سيبويه إلى أنّه من النبأ ،وأصله النَّبِيْءُ ، ثم خُفِف لكثرة الاستعمال، ولمّا كان(فَعِيْل)صحيح اللام جُمِع على(فُعَلَاء) فقيل: نُبَآء. وقال في تصغيره نُبَيِّئ بالهمز؛ لأنّه مأخوذ من النبأ ، لكن الهمزة ألزمت التخفيف فصارت كالمعتل اللام. فإذا صُغِّر رجعت الهمزة التي كانت خففت في الواحد، وأدغمت في الياء الأولى التي للتصغير في ياء(فَعِيْل) .

وقيل إنَّها مشتق من نَبَا يَنْبُو إذا ظهر وارتفع. والأصل نَبِيْوٌ اجتمع الياء والواو وسبقت الأولى بالسكون، فقلبت الواو ياء وأدغمت الياء في الياء وبما أنّ(فَعِيْل)معتل اللام فقد جُمِعت على(أَفْعِلَاء) فقيل: أنْبِيَاء. وقالوا في تصغيره نُبَيّ بغير همز[3].

أَمّا النبوّة فأصلها النُّبَوْءة ثم خففت بقلب الهمزة واواً ووزنها(فُعَولة).وقيل أصلها النُّبَوْة فالواو أصل بنفسها ووزنها(فُعَولة).

---

[1] – ينظر: الكتاب:471/3،وشرح المفصل:125/5.

[2] – الصحاح:75/1.

[3] – ينظر: الكتاب:460/3،والأصول:58/3،وشرح الشافية:35/3.

وممَّا يرجح الأصل الأول أنّه ليس من العرب أحد إلّا وهو يقول: تَنَبَّأ مسليمة، ويقولون في تحقير النُّبَوْءة :كان مسيلمة نبوءته نُبَيِّئَةٌ سوء، فاتفاقهم على تَنَبَّأ و نُبَيِّئَةٌ دليل على أنّ اللام همزة [1].

أَمَّا ما قيل في جمع النبيّ على(أَنْبِيَاء)فإنَّما جاء لأنّه لما لزم الإبدال في نَبِيّ صار من اللازم الإبدال في الجمع وممّا يعضّد هذا الكلام قولهم عيد وأعياد فكما أنّ أعياد لا تدل على أنّ عيداً من الياء، لكونه من عود الشيء، كذلك لا يدل(أَنْبِيَاء)على أنّ نَبِيّ من النباوة فهو ممّا لزم الهمز فيه التخفيف[2].

11-تصغير الأسماء الخماسية

قال الجوهري:((الجَحَمْرِشَ: العجوز الكبيرة، والجمع جحامر، والتصغير جُحَيْمِر، يحذف منه آخر الحرف. وكذلك إذا أردت جمع اسم على خمسة أحرف كلها من الأصل وليس فيها زائد. فأمَّا إذا كان فيها زائد فالزائد أولى بالحذف))[3].

جَحْمَرِش من الأسماء الخماسية المجردة من الزيادة يحذف منه آخر الحرف عند التصغير؛ لكثرة حُروفِه ولأنّ مثال التصغير يحصل بدونه حيث يُصغَّر على مثال الرباعيّ، وهو(فُعَيْعِلٌ)[4].

وإنّما حذفوا الخامس دون بقية الأحرف؛ لأنّ الثقل به حصل، ولئلاّ يصير عَجُزُ الكلمة أكثرَ من صدرها[5].وهذا النوع من التصغير مستكره وضعيف لسقوط خامسه، قال الأسترآباذي:((وإنْ كان خماسياً كان تصغيره مستكرهاً ضعيفاً؛ فإذا صُغِّرَ الْخُمَاسِيُّ عَلَى ضَعْفِهِ فَالأَوْلَى حَذْفُ الْخَامِسِ

---

[1] – ينظر: الكتاب:460/3،والأصول:58/3 .

[2] – ينظر: الحجة للقراء السبعة، الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسيّ الأصل، أبو علي (ت 377هـ)،تحقيق: بدر الدين قهوجي– بشير جويجابي،ط2، دار المأمون للتراث، دمشق– بيروت، 1413 هـ – 1993م:90/2.

[3] – الصحاح: 997/3.

[4] – ينظر: الكتاب:3/ 448،والمقتضب: 2/ 249.

[5] – ينظر: شرح المفصل:3/ 399.

منه؛ لأنَّه لا يزال في سهولة حتى يرتدع بالخامس فيحذف الذي ارتدع عنه وهو الخامس، نحو: سُفَيْرِج في سَفَرْجَل، وجُحَيْمِر في جَحْمَرِش))[1].

وبعضهم يختار حذف الميم فيصغّر على جُحَيْرِش؛ لأنَّ الميم من حروف الزوائد[2].واستبعد المبرد حذف الميم؛ لأنّ الميم وإنْ كانت من حروف الزيادة، فهي بعيدةٌ من الطرف غيرُ مجاورة له[3].وهو سهو عند ابن يعيش؛ لأنّ الميم في جحمرش ثالثةٌ، والثالثُ في التصغير يؤتى به ضرورة [4].ويرى الزمخشري أنّ حذف الحرف الخامس هو الوجه[5].

12-تصغير الأسماء المزيدة

قال الجوهري:((وتصغير أَلَنْدَدٍ أُلَيْدٌ، لأنّ أصله ألد، فزادوا فيه النون ليلحقوه ببناء سفرجل، فلما ذهبت النون عاد إلى أصله...))[6].

أَلَنْدَدٌ، شديد الخصومة ، شَرِسُ المعاملة على زنة (أَفَنْعَل)[7].وقال ابن خالويه خالويه :((ليس في كلام العرب: اسم ولا صفة على أَفَنْعَل إلا حرفين أَلَندد وألنجج...))[8].وهي ملحقة بسفرجل والدليل على ذلك أنّ كل كلمة زائدة على ثلاثة أحرف، في آخرها مثلان مظهران فهي ملحقة، سواء كانا أصليين كما في ألندد أو أحدهما زائداً كما في مهدد، لأنّ الكلمة ثقيلة، وفكّ التضعيف ثقيل. واختلف العلماء في الزائد فيه على آراء ثلاث فقيل إنّ الزائد الهمزة والنون فهو من لدد[9]وأُعتُرض

---

[1] – شرح الشافية، ركن الدين الأسترآباذي:1/ 328.

[2] – ينظر: المفصل: 253.

[3] – ينظر: المقتضب:2/ 250.

[4] – ينظر: شرح المفصل:400/3.

[5] – ينظر: المفصل: 253.

[6] – الصحاح: 535/2.

[7] – ينظر: العين:9/8 ،ولسان العرب:3/ 391.

[8] – ليس في كلام العرب،الحسين بن أحمد بن خالويه، أبو عبد الله (ت 370هـ)،تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار،ط2، مكة المكرمة، 1399هـ - 1979م:169.

[9] – ينظر: شرح الشافية : 2/ 335.

على هذا الرأي بأنّ الهمزة لا تزاد أولاً فردوا بأنَّهم لا يُلْحِقونَ الزّائدِ في أول الكلمة إلاّ أن يكون معه زائدٌ آخَرُ، فلذلك جازَ الإلْحاقُ بالهمزة في أَلَنْدَدٍ لَّما انْضَمَّ إلى الهمزِة النونُ، والدليلُ على صِحَّةِ الإلحاق ظهورُ التّضعِيفِ[1].وقيل النون وأحد الدالين فهو من ألد وقيل الهمزة وإحدى الدالين فهو من لند[2].

وصغّر الجوهري(ألندد)على مذهب سيبويه فقال(أُلَيدّ)بتشديد الدال، وعلّل سيبويه لذلك قائلاً:((فإذا حذفت النون قلت: أُلَيْد كما ترى، حتى يصير على قياس تصغير أَفْعل من المضاعف، لأنّ أفيعل من المضاعف وأفاعل من المضعف لا يكون إلّا مدغماً، فأجريته على كلام العرب))[3]،وألندد عندهم أصله ألد فزادوا فيه النون ليلحقوه ببناء سفرجل فلما ذهبت النون عاد إلى أصله.وتركت الدالين،لأنَّهما من نفس الحرف.ويدلك على ذلك أن المعنى معنى ألد.

في حين صغّره المبرد على أُلَيْدد بفك الدالين كحال تكبيره؛ لأنّه ملحق فصار بمنزلة قردد إذا صُغّر قيل (قُرَيْدِد)، ولم تدغم قرداً ،لأنّه ملحق. فتعين فكّه لئلا يصير بالإدغام مخالفاً لما ألحق به[4].

قال الجوهري:((ثَعْجَرْتُ الدم وغيرَه فاثْعَنْجَرَ، أي صببته فانصبَّ. وتصغير المُثْعَنْجِرُ مُثَيْعِج ومُثَيْعِيج))[5].

مُثْعَنْجِرُ على زنة(مُفْعَنْلِل) وهو السائل من ماء أو دم.والمُثْعَنْجِر بفتح الجيم وسط البحر،وليس في البحر ما يشبهه. صغّره الجوهري على مُثَيْعِج ومُثَيْعِيج ،وتابعه ابن أبي الحديد[6]،وخطّأه ابن بري وصغّره على ثُعَيْجِر وثُعَيْجِير، بإسقاط الميم والنون لأنَّهما زائدتان، وفي التصغير وجمع التكسير ترد الأشياء إلى أصولها.

---

[1] – ينظر: المحكم والمحيط الأعظم: 9/ 273.

[2] – ينظر: شرح الشافية :2/ 335.

[3] – الكتاب:3/ 430.

[4] – ينظر: ارتشاف الضرب:1/ 396.

[5] – الصحاح: 605/2.

[6] – ينظر: شرح نهج البلاغة، ابن أبي الحديد(ت 656هـ)،،تحقيق: محمد إبراهيم،ط1،دار الكتاب العربي، بغداد،1428هـ–2007م :57/11.

فأصله رباعي من(ثَعْجَر) وليس من الثلاثي (ثعج).وتصغيره يقع على الأصول بعد حذف الزوائد فيكون التصغير على (فُعَيْعِل)[1]،ويجوز تعويض ياء عن المحذوف فيكون على (فُعَيْعِيل)[2].والحقيقة أنّ ترك التعويض جائز؛ لأنّ الحذف إنّما جاء لضرب من التخفيف، وفي التعويض نقض لهذا الغرض، ويجوز تعويض ياء عن المحذوف إذا كان على مثال(فُعَيْعِل) ، فأمّا إذا كان على(فُعَيْعِيل) فلا سبيل الى التعويض؛ لأنّه يخرجه عن أبنية التصغير[3].

قال الجوهري:((وتصغير مُخْتَارٍ مُخَيِّرٌ، حذفت منه التاء لأنَّها زائدة وأبدلت من الألف الياء، لأنَّها أبدلت منها في حال التكبير))[4].

مُخْتَار اسم فاعل ومفعول من الفعل(اخْتَار)المزيد بحرفين، بمعنى((هُوَ الَّذِي إِن شَاءَ فعل وَإِن شَاءَ ترك))[5]،أمَّا مُخْتَار اسم المفعول فهو((مَا وَقع عَلَيْهِ الْفِعْل بِالْقُوَّةِ))[6].صغّره الجوهري وآخرون على(مُخَيِّر)،حذفت منه التاء لأنّها زائدة، فالتاء فالتاء فيه تاء مُفْتَعِل التي لا تكون إلا زائدة، ولأنّ اشتقاقه من الخير ومن حكم التصغير حذف هذه التاء وأبدلت الألف من الياء لأنّها أبدلت منها في حال التكبير.

وقال الأصمعي في تصغيرها مُخَيْتِير. وقد غلّطه أبو عمرو الجرمي فيه غلطاً فاحشاً فَقَالَ: إِنَّمَا هُوَ مُخَيِّر، لأنّ الأصل في مُختار: مُخْتَير، فالتاء فيه تاء مُفْتَعِل التي

---

[1] – ينظر: لسان العرب:4/ 103.

[2] – ينظر: شرح المفصل:3/ 398،وشرح التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو، خالد بن عبد الله بن أبي بكر بن محمد الجرجاويّ الأزهري، زين الدين المصري(ت 905هـ)،ط1،دار الكتب العلمية –بيروت–لبنان، 1421هـ– 2000م : 2 / 562.

[3] – ينظر: شرح المفصل:5/131–132 .

[4] – الصحاح: 652/2.

[5] – الكليات: 865.

[6] – المصدر نفسه:90.

لا تكون إلا زائدة، ولأنّ اشتقاقه من الخير ومن حكم التصغير حذف هذه التاء لِأَنَّهَا زَائِدَة[1].

قال الجوهري:((والمُقْعَنْسِس: الشديد، وتصغيره مُقَيْعِس، وإن شئت عوّضت من النون وقلت مُقَيْعِيس . وكان المبرد يختار في التصغير حذف الميم دون السين الاخيرة، فيقول قُعَيْسس.والأول قول سيبويه))[2].

المُقْعَنْسِس اسم فاعل، والميم والنون وإحدى السينين زائدة فيه، صغّره الجوهريّ على مُقَيْعِس ومُقَيْعِيس بحذف النون وإحدى السينين، وهو مذهب سيبويه. ووّجه سيبويه اختياره هذا قائلاً:((وإذا حقرت مُقْعَنْسِس حذفت النون وإحدى السينين، لأنَّك كنت فاعلاً ذلك لو كسرته للجمع. فإن شئت قلت: مُقَيْعس، وإن شئت قلت مُقَيْعِيس))[3]. واعترض المبرد على هذا التصغير؛ لأَنَّ السّينَ مُلحقَةٌ فتجرى مجرى الأصلي وَالْمِيم غير مُلْحِقَة فـ(مُقْعَنْسِس) ملحقٌ بـ (مُحْرَنْجِم) والقِيَاسُ قُعَيْسِسٌ حملاً على تصغير مُحْرَنْجِم على حُرَيْجِم[4].وردّ ركن الدين الآسترآباذي رأي المبرد قائلاً:((ولقائل أن يمنع أنّه إذا كان السين للإلحاق تجري مجرى الأصل، ويدل عليه حذف الزائد للإلحاق مع سائر الزوائد لتصغير الترخيم))[5].فتصير حاله في حذف الزوائد كحال تصغير الترخيم.

والحق أنّنا نجد أَنّ الميم أولى بالبقاء من السين؛ لأنّ الميم هي الفُضلى؛ لقوة دلالتها على اسم الفاعل فتبقى الميم ذاتَ المزيّة وتحذف أختيها النون والسين، على غرار تصغير مُعْتَلِم ، ومُنْطَلِق على: مُغَيْلِم ، ومُطَيْلِق ،ولأنّ المحذوف في مُقَيْعِس

---

[1] – تصحيح التصحيف وتحرير التحريف، صلاح الدين خليل بن أيبك الصفدي(ت 764هـ)،تحقيق: السيد الشرقاوي، راجعه: د. رمضان عبد التواب،ط1، مكتبة الخانجي – القاهرة، 1407 هـ – 1987 م:469.

[2] – الصحاح: 964/3.

[3] – الكتاب:3/ 429.

[4] – ينظر: المقتضب:2/ 253.

[5] – شرح الشافية:1/ 352.

مع النون السينُ، وهي زائدة، والمحذوف في مُحْرَنْجِم الميم الأولى وحدَها؛ لأنّ الثانية أصلٌ، فلم تُحذَف[1].

قال الجوهريّ:((والقلنسوة والقلنسية، إذا فتحت القاف ضممت السين، وإن ضمت القاف كسرت السين وقلبت الواو ياء.فإذا جمعت أو صغَّرت فأنت بالخيار لأنّ فيه زيادتين الواو والنون، إنْ شئت حذفت الواو وقلت قلانس، وإن شئت حذفت النون وقلت قلاس، وإنّما حذفت الواو لاجتماع الساكنين. وإن شئت عوضت فيهما ياء وقلت قلانيس أو قلاسي. وتقول في التصغير: قُلَيْسة، ولك أن تعوض فيهما وتقول قُلَيْنِيسة وقُلَيْسِيّة بتشديد الياء الأخيرة، وإنْ شئت جمعت القلنسوة بحذف الهاء فقلت قلنس وأصله قلنسو، لأنّك رفضت الواو، لأنّه ليس في الأسماء اسم آخره حرف علة وقبلها ضمة، فإذا أدى إلى ذلك قياس وجب أن يرفض ويبدل من الضمة كسرة، فيصير آخر الاسم ياء مكسورا ما قبلها. وذلك يوجب كونه بمنزلة قاض وغاز في التنوين.))[2].

قلنسوة اسم ثلاثي فيه زَائِدَتان النون والواو من غير أن يكون لإحداهما مزية على الأخرى، عليه يجوز أن تحذف الواو فتقول في تصغيرها: قُلَيْنِسَة، أو أن تحذف النون فتقول : قُلَيْسِيَة. ولك أن تعوض فيهما فتقول: قُلَيْنِيسة وقُلَيْسِيّة، بتشديد الياء الأخيرة[3].

قال الجوهري:((والحبنطى: القصير البطين، يهمز ولا يهمز، والنون والالف للالحاق بسفرجل...فإن حقرت فأنت بالخيار، إن شئت حذفت النون وأبدلت من الالف ياء وقلت حُبَيْط بكسر الطاء منوناً، لأنَّ الألف ليست للتأنيث فتفتح ما قبلها كما يفتح في تصغير حبلى وبشرى، وإن شئت بقيت النون وحذفت الالف وقلت حُبَيْنط. وكذلك كل اسم فيه زيادتان للالحاق فاحذف أيتهما شئت. وإن شئت أيضاً عوضت من

[1] – شرح المفصل:3/ 422.

[2] – الصحاح: 965/3.

[3] – ينظر: شرح الشافية:1/ 349.

المحذوف في الموضعين، وإن شئت لم تعوض، فإن عوضت في الاول قلت حُبَيّط بتشديد الياء والطاء مكسورة، وقلت في الثاني حُبَيْنِيط))[1].

الحبنطى اسم ثلاثي فيه النون والألف زائدتان للإلحاق بـ(سَفَرْجَلٍ)،ولا مَزِيَّةَ لإحداهما على الأخرى.والذي يدلّ على زيادتهما أنّ النون قد اطّردت زيادتُها إذا وقعت ثالثةً ساكنةً، نحو:شرنبث ، وعصنصر؛ وأمّا الألف؛ فلأنّها لا تكون مع ثلاثة أحرف أصولٍ فصاعداً إلا زائدةً، وسُمِع فيها التنوين، فلا تكون للتأنيث،وكان الإلحاق معنى مقصوداً، فحُملت عليه[2].

وعند تصغيره إمّا أن تحذف النونَ وتبدل من الألفِ ياءٍ، بكسر ما قبلها ثم إعلالها إعلال قاضٍ فيقال: حُبَيْطِ مُنَوّناً؛ لأنّ الألَف ليستْ للتأنيث فَتَفَتْحَ ما قَبْلَها كما تفْتح في تصغير حبُلى وبشرى، وإمّا أن تحذف الألف فيقال: حُبَيْنِطٌ ، ويجوز التعويض من المحذوف في الموضعين، ويجوز عدم التعويض، فيقال عند التعويض في الأول حبيّطِ، بتشديد الياء والطاء مكسورة، ويقال في الثاني حُبَيْنِيط[3].

ويرى ابن الأثير الجزري أنّ حذف الألف أولى لتطرُّفها، فقد قال((وحذف الألف أولى لأنّها آخرة وأقلّ عملاً، فإنّك إذا حذفت النون انكسر الحرف الّذي قبل الألف؛ للتصغير فتنقلب الألف ياء، وتلحق بالمنقوص، ولك فيه التعويض فتقول: حبينيط وحبيطىّ))[4].

قال الجوهري:((العَضْرَفوطُ: العَظاءةُ الذكر، وتصغيره عُضَيْرِف وعُضَيْرِيف))[5].

---

[1] – الصحاح: 1118/3.

[2] – ينظر: شرح المفصل: 3/ 452.

[3] – ينظر:المقتضب:2/ 245.

[4] – البديع في علم العربية، مجد الدين أبو السعادات المبارك بن محمد بن محمد بن محمد ابن عبد الكريم الشيباني الجزري ابن الأثير، تحقيق ودراسة: د. فتحي أحمد علي الدين،ط1، جامعة أم القرى، مكة المكرمة – المملكة العربية السعودية، 1420 هـ :167/2.

[5] – الصحاح:3/ 1143.

العَضْرَفوطُ اسم خماسي مزيد بحرف واحد الواو زيدت الخامسة، قال أبو حيان:((الخماسي المزيد،المزيد لا يلحقه إلا زيادة واحدة فيأتي على فعلليل: اسماً عندليب، وصفة: علطميس، وفعليل: اسماً خزعبيل، وصفة: قذعميل، وفعللول اسماً فقط:عضرفوط...))[1].وصغّره الجوهري على عُضَيْرف بحذف الحرف الزائد والْحَرْف الْأَخير من الْأُصُول حَتَّى يصير على هَذَا الْمِثَال والعوض فِيه جَائِز فيقال: عضيريف[2].

قال الجوهري:((وتصغير مُنْطَلِقٍ مُطَيْلِقٌ، وإنْ شئت عوّضت من النون وقلت مُطَيْلِيق. وتصغير الانطلاق نُطَيْلِق،لأنّك حذفت ألف الوصل، لأنّ أول الاسم يلزم تحريكه بالضم للتحقير، فتسقط الهمزة لزوال السكون الذى كانت الهمزة اجتلبت له فبقى نطلاق، ووقعت الالف رابعة فلذلك وجب التعويض فيه، كما تقول دُنَيْنِير، لأنّ حرف اللين إذا كان رابعاً ثبت البدل منه فلم يسقط إلا في ضرورة الشعر، أو يكون بعدها ياء، كقولهم في أثفية أثاف...))[3].

مُنْطَلِق اسم فاعل من الفعل الثلاثي المزيد بحرفين انْطَلَق تحذف النونَ عند تصغيره وتبقى الميم وَإِن كَانَتَا زائدتين؛ لأَنّ الْمِيم لمعنى والدليل هو أن الفعل إذا جاوز الثلاثة وضعوا الميم في بدايته في كل اسم فاعل ووضعوا الميم في اسم مفعول من الثلاثي وغير الثلاثي وفي أسماء الزمان والمكان والمصدر فيقال: سرت مسيراً، وأدخلته مدخلاً كريماً، وهذَا مضرب زيد ومدخل زيد، وأجازوا التعويض من النون فيقال مُطَيْلِيقٌ[4].

أمّا انطلاق فمصدر الفعل الثلاثي المزيد بحرفين صغّره الجوهري على نُطَيْلِق، بعد حذف زوائده فحذف ما هو أولى بالحذف من غيره.

---

[1] – ارتشاف الضرب: 1/ 145،وشرح المفصل:4/ 203.

[2] –ينظر: المقتضب:2/ 251

[3] – الصحاح: 1518/4.

[4] – ينظر: المقتضب : 2/ 251.

قال الجوهري:((الحَبَرْكى:القراد. قالت خنساء: فلست بمرضع ثديى حبركى أبوه من بنى جشم بن بكر والانثى حبركاة. قال أبو عُمَر الجرميّ: قد جعل بعضهم الألف في حَبَرْكى للتأنيث فلم يصرفْه ... وتصغيره حُبَيْرك، لأنّ الألف المقصورة تحذف في التصغير إذا كانت خامسة، سواء كانت للتأنيث أو لغيره. تقول في قرقرى: قُرَيْقِر، وفى جحجبى: جحيجب، وفى حولايا: حويلى. وإنَّما تثبت الألف فيه إذا كانت ممدودة))[1].

الحَبَرْكى ألفه مُلْحقَة بسفرجل صغِّر على حُبَيْرك بحذف الألف؛لأنّ ترتيبه الخامس ويحذف الألف سواء أكان للتأنيث أو لغير التأنيث وهي مقصورة قبلها أربعة أحرف أصول، والتي للتأنيث مثل قرقرى وصُغِّر على قُرَيْقر[2].ويرجع السيرافي علة حذف الألف في هذه الأسماء إلى أنّ ((المصغر إذا كان على خمسة أحرف، ولم يكن الحرف الرابع حرف مد ولين حذف منها حرف، والحرف الأخير زائد فهو أولى بالحذف في المؤنث، وفي غير المؤنث ...هو أولى بالحذف لأنّه زائد))[3]. ويرى المكودي((أنّ ألف التأنيث إذا كانت خامسة فصاعداً حذفت لأنّها لما لم يستقل النطق بها حكم لها بحكم المتصل فحذفت لأنّ بقاءها يخرج البناء عن مثال فعيعل وفعيعيل وذلك نحو قرقرى وقريقر وحبركى وحبيرك...))[4].ويجوز أن يعوّض عن الحرف المحذوف فيقال: حُبَيْرِيك وقُرَيْقِير[5].

---

[1] – الصحاح: 1579/4.

[2] – ينظر: الكتاب:3/ 419، والمقتضب:2/ 261 ، والاصول:40/3 .

[3] – شرح الكتاب:4/ 169.

[4] – شرح المكودي على الألفية في علمي النحو والصرف، جمال الدين محمد بن عبد الله بن مالك الطائي الجياني الأندلسي المالكي (ت 672 هـ)، أبو زيد عبد الرحمن بن علي بن صالح المكودي (ت 807 هـ)،تحقيق: د. عبد الحميد هنداوي، المكتبة العصرية، بيروت – لبنان، 1425 هـ – 2005: 341.

[5] – ينظر: المقتضب:2/ 248.

قال الجوهري:((القَرَعْبَلانَةُ دويبةٌ عريضةٌ مُحْبَنْطِئَةٌ عظيمة البطن،وأصله قرعبل، فزيدت فيه ثلاثة أحرف؛لأنّ الاسم لا يكون على أكثر من خمسة أحرف. وتصغيره قُرَيْعِبة))[1].

قَرَعْبَلاَنة على زنة فَعَلْلَانة اسم خماسي مزيد ولم يأتِ اسم في كلام العرب زائداً على خمسة أحرف إلا بزيادات ليست من أصلها، قال الخليل:((وليس للعرب بناء في الأسماء ولا في الأفعال أكثر من خمسةِ أحرُف، فمهما وَجَدْتَ زيادة على خمسة أحرف في فِعل أو اسم، فاعلم أنَّها زائدة على البناء.وليسَت من أَصْل الكلمة، مثل قَرَعْبلانة، إنَّما أصْلُ بنائها: قَرَعْبَلَ، ومثل عنكبوت، إنَّما أصل بنائها عَنْكَب))[2]. وذهب ابنَ جنّيّ إلى أنّ أصله قَرَعْبَلٌ، وَلَا اعْتِدادَ بالأَلفِ والنُّونِ بعدَها، ويرى أنّ الذي شجعهم على إلحاق الألف والنون في آخرها وهي خماسية, أنّ الألف والنون في أنحاء كثيرة من كلامهم في تقدير الانفصال عندهم، فهم يُسقطونها كثيراً من أحكامهما. ولو اعتدوا بهما لم يجز زيادتهما. وهَذِه اللَّفظَةَ لَمْ تُسمَع إلاّ فِي كتاب العَيْنِ[3].ويرى ابنُ سِيدَه أنّ قَرَعْبلانة مِمّا فاتَ الكِتابَ من الأَبنِيَةِ[4].ويرى ابن مالك أنّ زيادة النون في الخماسي مثل قُرَعْبَلاَنَة نادرة ؛لأنَّ الخماسيّ لا يكاد تلحقه إلاَّ زيادة واحدة ؛وهي في الغالب حرف مدّ قبل

[1] – الصحاح: 1800/5.

[2] – العين:16/1.

[3] –ينظر: الخصائص:3/ 211،والمحكم والمحيط الأعظم :2/ 470.

[4] – ينظر: المحكم والمحيط الأعظم:470/2.

الآخر أو بعده مجرداً أو مشفوعاً بهاء التأنيث. ولهذا يعدّ هذا البناء من النَّوادر[1].

وصغّره الجوهري على قُرَيْعِبة وذلك بحذف الحروف الزائدة مع الخامس الأصلي. وردت إليه هاء التأنيث في التصغير بعد طرح الزوائد وطرح بعض الكلمة لجعله على مثال التصغير فُعَيْعِل. ويعزو ابن الوراق السبب في وجوب رد هاء التأنيث إلى أنَّها ((بِمَنْزِلَة اسم ضم إِلَى اسم، فَلَيْسَ يجب أَن يعْتد بهَا، فَلذَلِك وَجب أَن تلْحق فِي الِاسْم بعد التصغير))[2].

ويجيز يونس التعويض بياء ساكنة قبل الأخير عن الحرف المحذوف فيقال: قُرَيْعِيبة، والتعويض جائز عنده سواء كان الحرف المحذوف أصلياً كما في سفرجل أو زائداً كما في مُقَدِّم، إنْ لم يكن في المكبر حرف علة في ذلك الموضع، فإنْ وجد كما في احرنجام فلا يجوز التعويض، لاشتغال المحل بمثله[3].

قال الجوهري:((وتصغير إبراهيم أُبَيْره، وذلك لأنّ الألف من الأصل، لأنّ بعدها أربعة أحرف أصول، والهمزة لا تلحق بنات الاربعة زائدة في أولها، وذلك يوجب حذف آخره كما يحذف من سفرجل فيقال سُفَيْرِج. وكذلك القول في إسماعيل وإسرافيل، وهذا قول المبرد. وبعضهم يتوهم أن الهمزة زائدة إذا كان الاسم أعجمياً فلم يعلم اشتقاقه، فيصغره على بُرَيْهيم وسُمَيْعيل،

---

[1] – ينظر: تسهيل الفوائد294/1،وتداخل الأصول اللغوية وأثره في بناء المعجم، عبد الرزاق بن فراج الصاعدي،ط1، البحث العلمي، الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، المملكة العربية السعودية، 1422هـ–2002م :1 /533.

[2] – علل النحو، حمد بن عبد الله بن العباس، أبو الحسن، ابن الوراق (ت 381هـ)،تحقيق: محمود جاسم محمد الدرويش،ط1،مكتبة الرشد، الرياض– السعودية، 1420 هـ – 1999م: 484.

[3] – ينظر: الكتاب:1/ 260، وشرح الشافية: 1/ 264 .

وسُرَيْفيل. وهذا قول سيبويه، وهو حسن، والأول قياس. ومنهم من يقول بريه بطرح الهمزة والميم))[1].

إبراهيم اسم أعجمي[2] يقول أهل النحو في وزنه قولين، الأول قول سيبويه فهو يرى أنّ الهمزة زائدة ؛ فالتّصغير القياسي عنده(بُرَيْهِيم) بحذف الهمزة والألف وقد حسّنه الجوهري. والثاني قول المبرّد بأصالة الهمزة؛ لأَنَّ الهمزة لا تدخلُ على بَناتِ الأربعةِ[3].والتّصغير القياسي عنده(أُبَيْرِه) بحذف خامس الأصول لإخلاله بالصيغة،؛ولِأَنّ الِاسْم إِذا كَانَ على خَمْسَة أحرف أصُول، فَإِنَّمَا يَقع الْحَذف فِي آخِره إِذا صغر ويحذف الياء قبله، لزيادتها. وهو القول عند الجوهري. ومنهم من يقول: أُبَيْرِيه في العوض[4].

وانتصر ابن ولاد التميمي لسيبويه بأنّ زيادة الهمزة أولاً أكثر من زيادة الميم آخراً، فقد زيدت في زرقم وستهم وليس يوجد ذلك كثيراً، والهمزة تزاد أولاً وآخراً، فضلاً عن أنّ الياء في إبراهيم إذا حذفت الهمزة صارت رابعة فتثبت وتكون على مثال دُنَيْنِير، وإذا حذف الميم وجب حذف الياء لأنّها لا تكون حينئذ رابعة، وإذا حذف حرفان من موضع واحد كان تغيير الكلمة بحذف حرفين من موضع واحد أشد منه، فحذف من موضع واحد وصارت الدلالة على المعنى أبعد والدليل على ذلك أنّ إبراهيم أدل على المعنى من أُبَيْرِه، فلو تساوت الزيادتان-أي الهمزة والميم- في الكثرة لكان الحذف للهمزة أولى، لأنّه لا يتغير معها الاسم كتغيره مع حذف الميم، وكذلك حذف

---

[1] - الصحاح: 1871/5-1872.

[2] -ذهب الدكتور أحمد نصيف الجنابي إلى أنّ لفظة(إبراهيم)مشتق من مادة عربية هي (بره)ومنها قالوا: أَبْرَه الرجلُ: إذا غلب الناس وأتى بالعجائب، وأحرف الزيادة في هذا الاسم وفق هذا الأصل هي أربعة: الهمزة والألف والياء والميم .ينظر: تأصيل عروبة لفظة إبراهيم، مجلة الضاد ،الجزء الثاني،بغداد، 1409هـ-1989م:186-188.

[3] - ينظر:رأيه في الأصول: 51/3، وارتشاف الضرب :1/ 400،وشرح التصريح :2/ 579 .

[4] - ينظر: الأصول:51/3.

الألف أولى من حذف اليـاء لأنّهـا أم الزوائـد[1].ورأي سـيبويه أوضـح وأصـح أيضاً لأنّه المسموع من العرب([2]).

قال الجوهري:((وتَصْغيرُ مُزْدانٌ مُزَيَّنٌ، مثل مُخَيِّرٍ تَصْغيرُ مُخْتَارٍ، ومُـزَيِّين إذا عوّضت، كما تقول في الجمع مَزَاينُ ومَزَايين))[3].

مُزْدانٌ مُفْتعلٌ من الزينة، اسم فاعل أو مفعول من ازْتان المزيد بحـرفين، وقـد انقلبت التاء دالاً حذفت الدال، فبقي مُزَان وصغّره الجوهري وغيره على مُـزَيَّنٌ؛ لأَنَّ أصلَ مُزدانٍ مُزْتانٌ وهو مِنَ الزَّينِ فأبدلتِ التاء دالًا فلما صغرت حذفَت لأَنّها زائدةٌ في حَشْوِ الاسم[4].وأجازوا تعويض ياء عن المحذوف؛ لأنّه على مثـال (فُعُيْعِل)،فقـالوا: مُزَيِّين. وفي هذا السياق قال سيبويه:((وإذا حقرت مُـزْدَان قلـت: مُـزَيّن ومُـزَيّين، وتحذف الدال لأنّها بدل من تاء مفتعل، كما كنت حاذفها لو كسرته للجمـع. ومـزدان بمنزلة مختار، فإذا حقرته قلت: مُخَيّر، وإن شئت قلت: مُخَيير، لأنّك لو كسرته للجمع قلت: مخاير ومخاييـر...))[5].

قال الجوهري:((وتصغير مُطْمَئِنّ طُمَيْئِن، تحذف المـيم مـن أولـه وإحـدى النونين من آخره))[6].

اختلف العلماء في أصل هذه الكلمة فالأصل عند سيبويه أن تكـون الهمـزة قبـل الميم طأمَنَ، واطمأنَّ مقلوباً منه. وخالف الجرميُّ في ذلك، فزعم أنَّ الأصـل(اطمأنَّ) بتقديم الميم على الهمزة. وهو الرأي الراجح عند ابن عصفور؛ لأنَّ أكثـر تصـريف

---

[1] – ينظر: الانتصار لسيبويه على المبرد، أبو العباس، أحمد بن محمد بن ولاد التميمي النحوي (ت 332 هـ)، دراسة وتحقيق: د. زهير عبد المحسن سلطان،ط1،مؤسسة الرسـالة، 1416 هـ – 1996 م:224 ، وارتشاف الضرب: 1/ 400،وشرح التصريح: 2/ 579 .

[2] –ينظر: ارتشاف الضرب:400/1.

[3] – الصحاح: 2132/5.

[4] – ينظر:الكتاب:3/ 427، والأصول:43/3، والصحاح:652/2 .

[5] – الكتاب:3/ 427.

[6] – الصحاح:6/ 2158.

الكلمة أتى عليه. فقالوا: اطمأنَّ ويَطمئنُّ ومُطمئنٌّ. كما قالوا: طـأمَن يُطـأمِنُ فهـو مُطأمِنٌ، وقالوا: طُمأنِينة، ولم يقولوا طُؤَمنِينة[1].

وصغّر الجوهري اسم الفاعـل مُطْمَـئِنّ بحـذف المـيم وإحـدى النـونين؛ لأنّ كلّ ما كان على هذا ممّا أوله ميم زائدة وكان معه حرف آخـر زائـد يحـذف هـذا الزائد مع الميم.

ووجه حذف الْمِيم وَالنُّـون؛ أَنَّهُمَـا زائـدتان ووجـب الحـذف كـي تبقـى الكلمة على أَرْبَعَة أحرف بحيـث يمكـن تصـغيرها علـى صـيغة(فُعَيْعِل) الخاصـة بالرباعي[2].وحذف ابن السراج وعوّض ممَّا حـذف يـاء قبـل الآخـر قـائلاً:((ولَو لم يحذِف الميم لم يجئ التحقيرُ على مِثَـالِ: فُعَيعـلٍ وفُعَيْعِيـلٍ ومُقْشَـعِرٌ ومُطْمَـئِنٌ تحـذفُ المـيمَ وأَحَـد الحـرفين المضـاعفين فتقـولُ: قُشَـيعيرٌ وطُمَيْئين...))[3]،ويجوز التعويض وتركه فيمـا حُـذف منـه شـيءٌ، سـواء كـان المحذوف أصلًا نحو: سفرجل يقـال فـي تصـغيره: سُـفَيْرِج، وإن عـوض يقـال: سُفَيْرِيج. أو زائدًا كمُطْمَئِنّ،والتعـويض أن يكـون علـى مثـال (فُعَيْعـلٍ)، فيُصـار بزيادة الياء إلى (فُعَيْعِيلٍ).والملاحظ أنّ هذا التعـويض لا يخـل ببنائهمـا، بخـلاف بقاء الزائد فإنّه يخل به[4].

13-تصغير الجمع

جمع التكسير قسمان جمعُ قِلَّةٍ، وجمعُ كثْرةٍ. فجمعُ القلَّةِ ما وُضعَ للعـددِ القليـلِ، وهو من الثلاثة إلى العشرة. وجمعُ الكثْرةِ ما تجاوزَ الثلاثةَ إلى ما لا نهاية لهُ.

ويُصغَّر جمع القلَّة على لفظه، قال أبو علي النحويّ:((وإنّما يحقر منها ما بُنِي لأدنى العدد وذلك أَفْعُل وأَفْعَال ، وفِعْلَة، وأفْعِلَة))[5].أَمَّا بالنسبة لجمع الكثرةِ فلا يصغَّرُ

---

[1] – ينظر: الممتع في التصريف:392.

[2] – ينظر: المقتضب:2/ 253.

[3] – الأصول:52/3.

[4] – ينظر: شرح المفصل:3/ 398،و شرح التصريح:2/ 562.

[5] – التكملة:511.

يصغَّرُ على لفظهِ؛ لمنافاة التصغير للكثرة، قال ابن مالك:((ولا يصغر جمع كثرة تصغير مشاكله من الآحاد))[1].بل يردُّ إلى المفردِ، ثمَّ يصغَّر ثم يُجمَع جَمعَ المذكَّرِ السالمَ، إن كان للعاقل، وجمع المؤنثِ السالمَ، إن كان لمؤنث أو لغير العاقل، وأجاز الكوفيون تصغير ما له نظير في الآحاد كرُغْفان، فإنَّه نظير عُثْمَان، فيقال في تصغيره رُغَيْفَان[2]. وفي تصغير جمع الكثرة عند ركن الدين الأسترآباذي مذهبان، أَحَدُهُمَا : أن يرد إلى وَاحِدِهِ فَيُصَغَّرُ ثُمَّ يُجْمَعُ، وَالثَّانِي أَنْ يُرَدَّ إِلَى جَمْعِ قِلَّتِهِ إِنْ كَانَ لَهُ فَإِذَا صُغِّرَ غِلْمَانٌ رُدَّ إِلَى غِلْمَةٍ وَقِيلَ غُلَيْمَةٌ [3].

قال الجوهري:((قال له المازني: كيف تصغر العرب أشياء؟ فقال: أشياء. قال له: تركت قولك، لان كل جمع كسر على غير واحده وهو من أبنية الجمع فإنه يرد في التصغير إلى واحده كما قالوا: شويعرون في تصغير الشعراء، وفيما لا يعقل بالالف والتاء، فكان يجب أن يقال شييئات...))[4].

اختلف العلماء في وزن(أَشْيَاء)إذ ذهب سيبويه والخليل إلى أن وزنها(لَفْعَاء)مقلوبة من (فَعْلَاء)،والأصل(شَيْئاء)،فاستثقلوا اجتماع همزتين، وبينهما الألف وهي حاجز غير حصين،فحصل فيه قلب مكاني[5].

وذهب الكسائي إلى أنَّها على زنة(أَفْعَال) جمع(شَيء)على زنة(فَعْل)،وفَعْل المعتل يجمع على أَفْعَال، ورُدّ على هذا المذهب بأنّها ليست على وزن أَفْعَال ؛ لأنَّها لو كانت على هذا الوزن لانصرف.وأشياء ممنوعة من الصرف، وإنَّما تركوا صرفها لكثرة استعمالهم[6].

---

[1] – المساعد على تسهيل الفوائد: 517/3.

[2] – ينظر: المقتضب:2/ 279 .

[3] – ينظر: شرح الشافية:355/1.

[4] – الصحاح:58/1.

[5] – ينظر:الكتاب:464/3.

[6] – ينظر: الممتع الكبير:513.

ويرى الفراء أنَّها على وزن(أَفْعِلاء)،والأصل(أشْيئاء)حذفت لام الكلمة تخفيفاً[1].وهي عند الأخفش الأوسط على وزن(أَفْعِلاء)حذفت منها الهمزة التي هي لام الفعل استخفافاً فصارت على(أَفْعاء).وصُغّر(أَشْيَاء) على القياس إذ ردّ الى المفرد(شيء)ثم صغّر وجمع بالألف والتاء؛ لأنّ (أَفْعِلاء) من أوزان الكثرة وجموع الكثرة لا تصغّر على ألفاظها بل تصغر بآحادها ثم يجمع الواحد بالألف والتاء. وأجاز الأخفش الأوسط تصغير(أَفْعِلاء)هنا على لفظها، فيقال: أُشَيّاء[2].وعلّل أبو علي النحويّ لذلك بأنّها قد صارت بدلاً من(أفعال) بدلالة استجازتهم إضافة العدد القليل إليها كما أضيف إلى (أفعال)،ويدل على كونها بدلاً من(أفعال) تذكيرهم العدد المضاف إليها في قولهم: ثلاثة أشياء فكما صارت هنا بمنزلة(أفعال) بالدلالة المذكورة كذلك يجوز تصغيرها من حيث جاز تصغير(أَفْعَال)[3].

وأنكر ابن الشجري عليه رأيه في تجويز تصغير أشياء على لفظها بأنّها صارت بدلاً من اَفْعَال بدلالة إضافة العدد إليها وإلحاق الهاء بها فهذا ممّا لا يقوم به دلالة؛ لأنّ أمثلة القلة وأمثلة الكثرة يشتركان في ذلك والدليل أنّهم يضيفون العدد إلى أبنية الكثرة إذا عدم بناء القلة فيقولون: خمسة دراهم ،وأمّا إلحاق الهاء في قولنا: ثلاثة أشياء وإنْ كان أشياء مؤنثاً لأنّ الواحد مذكر والدليل قولهم: ثلاثة أنبياء وخمسة أصدقاء فتلحق الهاء وإنْ كان لفظ الجمع مؤنثاً وذلك لأنّ الواحد نبيّ وصديق كما أنّ واحد أشياء شيء ويرى الشجري أنّ الذي يستدل به لمذهب الأخفش هو إنّما جاز

---

[1] – ينظر: معاني القرآن:321/1 .

[2] –ينظر: رأيه في معاني القرآن وإعرابه، أبو إسحاق إبراهيم بن السري الزجاج(ت311هـ)،تحقيق: عبد الجليل عبده شلبي، ط1،عالم الكتب ،1988م:212/2-213.

[3] –ينظر: التكملة، أبو علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار بن محمد بن سليمان بن أبان الفارسي(ت377هـ)،تحقيق: حسن شاذلي فرهود،ط1،جامعة رياض،الرياض،1981م:109.

تصغير(أَفْعِلاء) على لفظه وإن كان من أبنية الكثرة لأنّ وزنه نقص بحذف لامه فصار(أفعاء)فشبهوه بـ(أَفْعَال)فصغروه[1].

14-تصغير اسم الجمع:

اسم الجمع هو ما تضمّنَ معنى الجمع، غير أنّه لا واحِدَ لهُ من لفظه، وإنَّما واحده من معناه، مثل: جيشٍ واحدُه جنديّ، ونساءٍ واحدها امرأة ،وقد يكون له مفرد من لفظه ومعناه ولكنه ليس على أوزان جموع التكسير، مثل: ركب واحده راكب، وصحب واحده صاحب [2].

قال الجوهري:((والقَوْمُ يذكَّر ويؤنث، لأنّ أسماء الجموع التي لا واحد لها من لفظها إذا كان للآدميِّين يذكر ويؤنث، مثل رَهْطٍ ونَفَرٍ. قال تعالى:﴿وكَذَّبَ به قَوْمُك وَهُوَ الْحَقُّ ﴾ {الأنعام:66}فذكر، وقال تعالى:﴿ كَذّبتْ قومُ نوحٍ الْمُرْسَلِينَ ﴾{الشعراء:105}فأنّث. فإنْ صغّرتَ لم تدخل فيها الهاء، وقلت قُوَيْم ورُهَيْط ونُفَيْر. وإنَّما يلحق التأنيث فعله...))[3].

أسماء الجموع ألفاظها ألفاظ المفردات وإنْ كانت دالة على المتعدد، فهي ليست بجموع كُسِّر عليها الواحد، فيجري حكمها على حكم الآحاد، فتصغّر على لفظها؛ لشبهها بالواحد، فيقال: قُوَيْم ورُهَيْط ونُفَيْر ورُكَيْب وصُحَيْب[4]،خلافاً لأبي

---

[1] – ينظر: الأمالي الشجرية، أبو السعادات هبة الله بن علي بن محمد بن حمزة الحسني: ابن الشجري، تحقيق: محمود محمد الطناحي،ط1،مكتبة الخانجي،القاهرة،1992م:2/207-208 ،وروح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني، شهاب الدين محمود بن عبد الله الحسيني الألوسي(ت1270هـ)، تحقيق: علي عبد الباري عطية،ط1، دار الكتب العلمية – بيروت، 1415 هـ:4/37.

[2] – ينظر: تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد:9/4748.

[3] – الصحاح: 5/2016.

[4] –ينظر: شرح كتاب سيبويه:4/234.

الحسن الأخفش فيما له واحد من لفظه فإنّه يرد إلى مفرده ويقال فيه: رُوَيْكِب، وصُوَيْحب، وطُوَيْئر[1].

قال الجوهري:((الغَنَمُ: اسمٌ مؤنث موضوع للجنس، يقع على الذكور وعلى الإناث، وعليهما جميعاً. وإذا صغرتها ألحقتها الهاء فقلت غُنَيْمة، لأنَّ أسماء الجموع التي لا واحد لها من لفظها إذا كانت لغير الآدميين فالتأنيث لها لازمٌ...))[2].

الْغنم في الضَّأْن وَفِي حَيَاة الْحَيَوَان الشَّاء اسم جمع لَا وَاحِد لَهَا من لَفظه، وحكم أسماء الجموع حكم الآحاد في التصغير، فصغّروه على لفظه: غُنَيْمة بإلحاق التاء به والحكم بدخول هذه التاء لزوماً إنّما هو في حالة التصغير وحدها.وسمع الكسائي غُنَيْم حملاً على معنى الجمع[3].

ونقل ابن الأنباري أنّها تُصغّر على غُنَيْمٌ وغُنَيْمَةٌ، مع أنّ الغنم مؤنثة لا غير، كأنّهم لحظوا فيها معنى الجمع[4].

قال الجوهري:((النسوة والنسوة، بالكسر والضم، والنساء والنسوان: جمع امرأةٍ من غير لفظها ...وتصغير نِسْوَةٍ: نُسَيَّةٌ، ويقال نُسَيَّاتٌ، وهو تصغير الجمع))[5].

نِسْوَة عند ابن السراج اسم جمع، قال:((إنْ جمعتَ شيئاً من هذه الجموعِ التي لا واحِد لَها قلتَ في نَفَرٍ: أنفارٌ وفي نُسْوَةٍ: نِسَاءُ...))[6].وعند أبي حيان جمع قلة لا واحد له من لفظه[1].

---

[1] – ينظر: معاني القرآن، أبو الحسن المجاشعي بالولاء، البلخي ثم البصري، المعروف بالأخفش الأوسط (ت 215هـ) تحقيق: د. هدى محمود قراعة،ط1، مكتبة الخانجي، القاهرة، 1411 هـ – 1990 م:504/2.

[2] – الصحاح: 1999/5.

[3] – ينظر: ارتشاف الضرب:1/ 386.

[4] – ينظر: المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية (شرح ألفية ابن مالك)، أبو إسحق إبراهيم بن موسى الشاطبي، تحقيق: مجموعة محققين ،ط1، معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى – مكة المكرمة، 1428 هـ – 2007 م :7/ 410.

[5] – الصحاح:6/ 2508.

[6] –الأصول:3/ 71.

وعند تصغيرها باعتبارها اسم جمع يجري حكمها على حكم الآحاد، فتصغّر على لفظها؛ لشبهها بالواحد، فيقال: نُسَيَّةٌ ولو اعتبرناها جمع قلة فإنّها تُصغَّر أيضاً على لفظها.

15-تصغير المركب المزجي

قال الجوهري:((النسبة إليه حضرميّ، والتصغير حُضَيْرموت، تصغر الصدر منهما. وكذلك الجمع، يقال: فلان من الحضارمة))[2].

المركَّبُ المزْجيُّ هو كلّ كلمتين ركّبتا وجُعلتا كلمةً واحدة، مثل: بعلبك، وحضرموت، وسيبويه، ومعد يكرب. وتصغيره عند الجوهري وكثير من العلماء إنَّما يكون الى صدر الكلمة، ثمّ يُؤْتَى بالاسم الثاني بعد تصغير الصدر فيقال: حُضَيْرموت، وبُعَيْلبك. ووجّه الخليل ذلك بأنَّ الصدر عندهم بمنزلة المضاف والآخر بمنزلة المضاف إليه؛ إذ كانا شيئين. فالمعامَلة مع الأول، والثاني كالتَّتِمّة له، وشبهه بتصغير عبد عمرو وطلحة زيد فكما تصغر المضاف دون الثاني في (عَبْدِ عمرو)، و(طَلْحَةِ زيد)،فيقال :عُبَيْدِ عمرو، وطُلَيْحَةِ زيد، كذلك يقال: حُضَيْرَمَوْتُ وبُعَيْلبك ؛ لأنّ المضاف والمضاف إليه والمركّبَيْن بمنزلة اسم واحد طويلٍ، مثل: عَنْتَريس، فكما يقال: عُنَيْتِريس ، كذلك يقال: حُضَيْرَمَوْتُ ، فيحُلّ (موت)من (حضر)محلَّ (ريس) من(عنتريس)[3] .

وأجاز الفراء وهو من الكوفيين حذف العجز رأساً، فيقال: هذه حُضَيرَة، وهذهِ بُعَيلة ، وبعضهم يصغر العجز مع حذف الصدر ويلحق تاء التأنيث فيقولون: مُوَيْتَة، وبُكَيْكَة. وأجازوا أيضاً : حُضَيرم وبُعَيْلِب فيبنى التصغير من الاسمين[4].والحقيقة أنّ

---

[1] – ينظر: ارتشاف الضرب:1/ 447.

[2] – الصحاح: 634/2.

[3] – ينظر: الكتاب : 440/3،وشرح المفصل:431/3.

[4] – ينظر: المقاصد الشافية:7/ 324.

العلماء لم يجيزوا تصغير الاسمين جميعاً؛ لأنّ الثاني زيد في الأول كزيادة هاء التأنيث[1].

والملاحظ أنّ ما ذكره الفراء وغيره من أوجه ثلاث في تصغير المركب المزجي أعرض عنها العلماء؛ لأنّ العرب لا تقول بها[2].

16-تصغير الأسماء الموصولة وأسماء الإشارة

قال الجوهري:((وتصغير تا: تيا، بالفتح والتشديد، لأنَّك قلبت الألفَ ياءً وأدغمتها في ياء التصغير...))[3]،وقال في موضع آخر:((وتصغير هذا: هذيا. ولا يصغر ذي للمؤنث وإنَّما يصغر تا، وقد اكتفوا به عنه))([4]).

يرى بعض العلماء أنّ الأسماء المتوغلة في البناء لا يجوز تصغيرها فمثلاً أسماء الإشارة قيل لا تصغّر لغلبة شبه الحرف عليها، ولأنّ أصلها على حرفين، لكنه تصرف تصرف الأسماء المتمكنة فوصف، ووصف به فجرى مجراها في التصغير؛ وذلك لأنّ التصغير نعت في المعنى، وليس في الأسماء المتوغلة في البناء ما ينعت إلا هذه الأسماء ،فلذلك صغرت[5]. صغّر الجوهري(تا) على(تيَّا)، وذلك بترك أوله على حركته، وقلب الألفَ ياءً وإدغامها في ياء التصغير. وقال ابن بري: صوابه وأدغمت ياء التصغير فيها لأنّ ياء التصغير لا تتحرك أبداً، فالياء الأولى في تيا هي ياء التصغير وقد حذفت من قبلها ياء هي عين الفعل، وأما الياء المجاورة للألف فهي لام الكلمة[6]. وصغّر(ذا) على (ذيّا) بالفتح والتشديد، وذلك بقلب ألف ذا ياء لمكان الياء قبلها، فتدغمها في الثانية ويزاد في آخره ألفاً لتفريق بين المبهم

---

[1] – ينظر: الكناش في فني النحو والصرف، أبو الفداء عماد الدين إسماعيل بن علي بن محمود بن محمد ابن عمر بن شاهنشاه بن أيوب، الملك المؤيد، صاحب حماة (ت 732 هـ)، دراسة وتحقيق: د. رياض بن حسن الخوام، المكتبة العصرية للطباعة والنشر، بيروت – لبنان،2000م:363/1.

[2] – ينظر: المقاصد الشافية:7/ 324.

[3] – الصحاح:6/ 2548.

[4] – المصدر نفسه:2550/6.

[5] – ينظر: شرح جمل الزجاجي:450/2 .

[6] – ينظر: لسان العرب:15/ 455.

والمعرب،(وذيّان) في التثنية. وتصغير(هذا)على(هذيّا). ولا يصغر ذي للمؤنث وإنّما يصغر(تا)، وقد اكتفوا به عنه.

ويعزو ابن عصفور اختلاف طريقة تصغير هذه الأسماء الى اختلاف طريقة نعتها فقد قال:((وإذا كانت طريقتها في النعت طريقة ليس لغيرها من الأسماء، كان لها طريقة في التصغير ليست لغيرها من المصغرات، ألا ترى أنّها لا توصف إلا بما فيه الألف واللام))[1]. واختلف العلماء في أصل(تا) و(ذا) فذهب البصريون إلى أنّ أصلهما ثلاثي في الوضع، وعين الكلمة محذوفة شذوذاً، وهي الياء، والألف تمثل لام الكلمة منقلبة عن الياء، والأصل: تَيَيٌ وذَيَيٌ. وتصغيرهما يكون برد العين المحذوفة كما هو الواجب، وزيادة ياء التصغير ورجعت الألف إلى أصلها الياء فصار (تييًّا)(ذييّا)،ثم حذفوا العين شذوذاً لكون تصغير المبهمات على خلاف الأصل فصار تيّا وذيّا.وذهب بعضهم إلى أنّ أصل(تا) و(ذا) الواو، وأصل الكلمة (تَوَي)و(ذَوَي)،وجرى لها ما جرى في المذهب الأول[2].ومنهم من يرى أنّ المحذوف هو اللام لا العين[3].و(تا) و(ذا)عند الكوفيين ممّا وضع على حرف واحد وأنّ الألف فيهما زائدة ، والياء التي مع ياء التصغير يجوز أن تكون هي الألف الزائدة في (تا)و(ذا) وقلبت ياء لأجل ياء التصغير، ثم حصل الإدغام[4].

والملاحظ أنّهم لم يصغروا من أَلْفَاظ إِشَارَة الْمُؤَنَّث سوى (تا) وَتركُوا تَصْغِير تي وَذي وذهي وذه اسْتِغْنَاء بتصغير(تا) أَو خوفًا من الالتباس بالمذكر[5].

وأمّا الاسم الموصول فقال الجوهري في تصغير الذي والتي ((اللَّذَيَّا، واللَّتَيَّا و في تثنية وجمع التي المصغرة اللّتيّان واللّتيّات))[1].وقال في موضع آخر:((

---

[1] – شرح جمل الزجاجي:450/2 .

[2] – ينظر: شرح الشافية 284/1 .

[3] – ينظر: توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، أبو محمد بدرالدين حسن بن قاسم بن عبد الله بن عليّ المرادي المصري المالكي(ت 749هـ)،شرح وتحقيق: عبد الرحمن علي سليمان ،ط1، دار الفكر العربي، 1428هـ – 2008م:5 /118.

[4] – ينظر: المصدر نفسه.

[5] – ينظر: همع الهوامع:3/ 390.

وتصغيرالتي: اللتَيَّا بالفتح والتشديد. فإذا ثنَّيت المصغَّر أو جمعت حذفت الالف وقلت: اللتيان واللَّتيات))[2].

صغر الذي والتي لأنَّهما أقربُ إلى التمكّن، فهما يكونان فاعلَيْن ومفعولَيْن، ويُبتدأ بهما ويوصَفان، ويوصَف بهما[3].

ويصغران بترك أوّلَهما على حاله من الفتح، لأنّ العرب خصصت الذي والتي عند تصغيرهما وتصغير أسماء الإشارة بإقرار أوائلها على صيغتها وزيادة ياء التصغير ثالثةً، وأدغمها في الياء التي هي لام الكلمة، وزيادة الألفَ المزيدة للتصغير آخِراً، وفي هذا السياق قال ابن يعيش:((والأسماء المبهمة خولف بتحقيرها تحقير ما سواها, بأن تُركت أوائلها غير مضمومة، وألحقت بأواخرها ألفاتٌ, فقالوا في ذا ,وتا:ذيَّا, وتيا وفي ...الذي, والتي: اللذيَّا, واللتيا))[4], ونُسِب الى الأخفش جواز ضم اللام الثانية من (اللُّذَيَّا)و (اللُّتَيَّا)[5].والأولُ أقيس؛ لأنّ هؤلاء يجمعون بين العوض والمعوَّض[6].ويرى ابن مالك أنّها لغة لبعض العرب وعلى هذا قرّر أبو حيان أَن الْألف لَيست عوضاً من ضم الأول إِذْ لَا يجمع بَين الْعِوَض والمعوض مِنْهُ[7]. وجمع الجوهري التي المصغرة على اللّتيّات وأجازوا جعله تصغير اللاتي. وهو مَذْهَب الْأَخْفَش عنده قِيَاساً، ومذهب سيبويه أن اللاتي لا يصغر استغناء بجمع اللتيا[8].ويرى أبو حيان أنّ ما حكاه الأخفش من تصغير اللاتي على اللوتيا، قليل كـ (وذر)

---

[1] – الصحاح: 6 /2479.

[2] – الصحاح: 6/2479–2480.

[3] – ينظر: شرح المفصل:3/ 433.

[4] – المصدر نفسه.

[5] – شرح الشافية:1/ 288،وارتشاف الضرب: 392 .

[6] – ينظر: شرح المفصل:3/ 437.

[7] –ينظر: تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد:288، وارتشاف الضرب:1/ 392.

[8] –ينظر: الكتاب:3/ 489.

و(ودع)[1].وأيّد السيوطي سيبويه ،فقد قال:((ومذهب سِيبَوَيْهٍ هُوَ الصَّحِيح لِأَنَّهُ لم يثبت عَن الْعَرَب وَلَا يَقْتَضِيهِ قِيَاس لِأَن قِيَاس هَذِه الْأَسْمَاء أَلا تصغر فَمَتَى صغرت الْعَرَب مِنْهَا شَيْئاً وقفنا فِيهِ مَعَ مورد السماع وَلَا نتعداه))[2].

قال الجوهري:((وأمَّا (أُولي) فهو أيضاً جمعٌ لا واحدَ له من لفظه، واحدُه ذا للمذكر، وذِهِ للمؤنث، يمدّ ويقصر، فإنْ قصرته كتبته بالياء، وإن مددتَه بنيته على الكسر. ويستوي فيه المذكَّر والمؤنث. وتصغيره أُلَيَّا بضم الهمزة وتشديد الياء، يمدّ ويقصر; لأنَّ تصغير المبهم لا يغيِّر أوَلُه بل يترك على ما هو عليه من فتحٍ أو ضمٍّ))[3].

(أُولي) يستوي فيه المذكَّر والمؤنث، وهو جمعٌ لا واحدَ له من لفظه، واحدُه ذا للمذكر، وذِهِ للمؤنث وصغّره الجوهري على أُلَيَّا بضم الهمزة وتشديد الياء؛ لأنَّ تصغير المبهم لا يغيِّر أوَلُه بل يترك على ما هو عليه من فتحٍ أو ضمٍّ. وتدخل ياء التصغير ثالثةً، وتقلب ألفَه ياء؛ لوقوعها موقع مكسور بعد ياء التصغير، مع زيادة ألف آخر الكلمة. ويعلل سيبويه لهذه الزيادة قائلاً:((وإنّما ألحقوا هذه الألفات في أواخرها لتكون أواخرها على غير حال أواخر غيرها، كما صارت أوائلها على ذلك))[4].وقيل إنّ هذه الألف جاءت عوضاً من ضمّة التصغير[5].

ويرى ابن يعيش أنّ الضمّة في أُولي، ليست مجتلبة للتحقير بمنزلة ضمّة أوّلِ كُلَيْبٍ، وجميلٍ، وإنّما هي الضمّة التي كانت موجودة في حال التكبير في أولي. ويمكن الاستدلال على ذلك بتركُهم ما هو مثله من أسماء الإشارة، مثل: "ذَيَّا"، و"تَيَّا".فهما مفتوحتان، كما كانتا قبل التحقير في "ذَا"، و"تَا"، فكذلك ضمّةُ همزة "أُلَيَّا"هي الضمّة

[1] – ينظر: ارتشاف الضرب:1/ 394.

[2] –همع الهوامع:3/ 391.

[3] – الصحاح:6/ 2544.

[4] – الكتاب:487/3.

[5] – ينظر: شرح المفصل:435/3.

في "أُلا"، فلمّا كانت الضمّة في "أُلَيَّا" هي الضمّة التي كانت موجودة في "أُلا" وليست مجتلبة للتحقير، بقيت بحالها، وعُوّض الألف في آخِرِه عن ضمّة التحقير[1].

17-تصغير فعل التعجب

قال الجوهري:((...ويقال أيضاً: مَلَّحَ الشاعر، إذا أتى بشئ مليح. ويقولون: ما أمَيْلِحَ زيداً. ولم يُصَغِّروا من الفعل غيره وغير قولهم: ما أُحَيْسِنَهُ.قال الشاعر([2]):

ياما أميلح غزلانا عطون لنا من هَؤُلَيَّاءِ بين الضالِ والسَمُرِ))[3].

اختلف العلماء في جواز تصغير صيغة التعجب، فالبصريون لا يرتضون ذلك، ويقولون إن تصغير (أملح) في هذا البيت شاذ، لأنّه فعل في حين أجاز الكوفيون تصغيره لأنّه عندهم اسم، وتصغيره قياس[4].وبالرغم من كون(أفعل)التعجب فعلاً عند البصريين فإنّهم أجازوا تصغيره، وهو عندهم مقصور على السماع، فلم يسمع عندهم إلّا في (أملح)و(أحسن)،ويؤلون تصغيره على إرادة تصغير مصدر الفعل أو الفاعل أو المتعجب منه هروباً من تصغير أفعل نفسه؛ لأنّه عندهم فعل ولا يجوز تصغيره، قال سيبويه:((وليس شيء من الفعل ولا شيء مما سمّى به الفعل يحقر إلّا هذا وحده وما أشبهه من قولك: ما أفعله))[5].وفي السياق نفسه قال أبو حيان:((اطِّراد تصغير أَفْعَلَ في التعجب هو نص كلام البصريين والكوفيين. أمَّا البصريون فنصُّوا على ذلك في كتبهم ـــــ وإن كان خارجاً تصغيره عن القياس فقالوا: لم يُصَغَّر من الأفعال إلا

---

[1] – ينظر: المصدر نفسه:435/3.

[2] – أغلب المصادر النحوية روت البيت (شدن) ،والبيت نُسِب إلى العرجي في المقاصد النحوية: 1/ 416، 3/ 643، وإلى الحسين بن عبد الله في خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، عبد القادر بن عمر البغدادي (ت 1093هـ)، تحقيق وشرح: عبد السلام محمد هارون، ط4، مكتبة الخانجي، القاهرة ، 1418 هـ - 1997 م: 1/ 93، 96، 97 .

[3] – الصحاح:406/1-407.

[4] –ينظر: الانصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين، عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله الأنصاري، أبو البركات، كمال الدين الأنباري (ت 577هـ)،ط1، المكتبة العصرية، 1424هـ- 2003م:104/1، وشرح الأشموني:263/2.

[5] – الكتاب: 478/3.

أَفْعَل في التعجب))[1].وعلة هذا التصغير عند البصريين دون غيره من الأفعال بأنّه شابه اسم التفضيل ؛في اللفظ والمعنى فهما يشتركان في التفضيل والمبالغة، وعليه جاز تصغيره قياساً عليه؛ لأنّ الشيء قد يُعطى حكم شيء آخر إذا شابهه. ومنها أنّه لما كان على طريقة واحدة لا تتغير أشبه الأسماء في ثبوتها وعدم تصرفها، ومنها أنّه يأتي صحيح العين كما تصح في الأسماء، في حين أنّها تكون معلة في الأفعال، فيقال: هذا أقوم منك، وما أقومه، ولا يقال: أقوم زيد عمراً[2].

وردت هذه العلة بأنّ((امْتنَاع التَّصَرُّف لكَونه غير مُحْتَاج إِلَيْهِ للزومه طَرِيقَة وَاحِدَة إِذْ معنى التَّعَجُّب لَا يخْتَلف باخْتلَاف الْأَزْمِنَة لَا يُنَافِي الفعلية كـ (لَيْسَ) (وعس) وَبِأَن تصغيره وَصِحَّة عينه لشبهه بأفعل التَّفْضِيل وَقد صحت الْعين فِي أَفعَال كحول وعور))[3].

وحمل سيبويه هذا النوع من التصغير على المعنى؛ لأنّ الأفعال لا تصغر، وتصغير الفعل(أملح)هنا على غير قياس، إلَّا أنّ الشاعر حمله على معنى الوصف وذلك بتَصْغِير الْمَوْصُوف بالملاحة كأنّه قال (مُلَيْح) لكنهم عدلوا عن ذلك وهم يعنون الأول ومن عادتهم أَن يلفظوا بالشَّيء وهم يُرِيدون شيئاً آخر[4]. وذهب ابن مالك الى شذوذ هذه؛ لأنّ التصغير وصف في المعنى والفعل لا يوصف[5].وفي السياق نفسه يقول ابن هشام:((وَأما التصغير فشاذ وَوَجهه أَنه أشبه الْأَسْمَاء عُمُوما بجموده وَأَنه لَا مصدر لَهُ

[1] – التذييل والتكميل، أبو حيان الأندلسي، تحقيق: د. حسن هنداوي، ط1،دار القلم – دمشق (من 1 إلى 5)، وباقي الأجزاء: دار كنوز إشبيليا :208/10.

[2] – ينظر: المصدر نفسه.

[3] – همع الهوامع:46/3.

[4] – ينظر: الكتاب:3/ 478.

[5] – ينظر: شرح التسهيل:40/3.

وأشبه أفعل التَّفْضِيل خُصُوصا بِكَوْنِهِ على وَزنه وبدلالته على الزِّيَادَة وبكونهما لَا يبنيان إِلَّا مِمَّا اسْتكْمل شُرُوطًا))[1].

ويرى بعضهم أنّ هذا التصغير لفظي؛ لأنّ الفعل منع من التصرف، ومن منع من الصرف لا يؤكد بذكر المصدر، فلما أرادوا تصغير المصدر صغروه بتصغير فعله؛ لأنّه يقوم مقامه ويدل عليه، فالتصغير في الحقيقة للمصدر لا للفعل، وهذا التصغير لا اعتداد به، كما أنّه لا اعتداد بالإضافة الى الفعل[2].

واستحسن عباس حسن القياس على تصغير (ما أُمَيْلِح) و(ما أُحَيْسن)؛لأنّ سيبويه وبعض البصريين وفريق من غيرهم يبيحه، ويرى في هذا الرأي تيسيراً وتوسعة لا ضرر منهما[3].

18-ما لا يُصغّر

قال الجوهري:((ولا يصغر أمس كما لا يصغر غدا، والبارحة، وكيف، وأين، ومتى، وأي، وما، وعند، وأسماء الشهور والأسبوع غير الجمعة))[4].

يرى الرضي أنّ أمس وغداً لا يصغران وإن كانا محدودين كيوم وليلة؛ لأنّ الغرض الأهم منهما كون أحد اليومين قبل يومك بلا فصل والآخر بعد يومك، فلا يحتملان القلة ولا الكثرة. وهما من هذه الجهة لا يقبلان التحقير، كما يقبله قبل وبعد ،ولم يصغرا أيضاً باعتبار مظروفيهما وإن أمكن ذلك فضلاً عن اعتبار تقليلهما في أنفسهما لما كان الغرض الأهم منهما ما لا يقبل التحقير[5].

---

[1] – شرح قطر الندى وبل الصدى، عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله ابن يوسف، أبو محمد، جمال الدين، ابن هشام (ت 761هـ)، تحقيق: محمد محيى الدين عبد الحميد، القاهرة:322.

[2] – ينظر: خزانة الأدب:95/1.

[3] – ينظر: النحو الوافي:343/3.

[4] – الصحاح: 904/2.

[5] – ينظر: شرح الشافية:1/ 293.

أمّا ابن يعيش فيرى أنّهما لا يصغران؛((لأنّهما لمّا كانا يتعلّقان باليوم الذي أنت فيه، صارا بمنزلة المضمرات؛ لاحتياجهما إلى حضور اليوم، كما أنّ الضمير يحتاج إلى ظاهرٍ يتقدّمه، وكذلك أوّلَ من أَمْسِ حكمُه حكمُ أَمْسِ، ومثله البارِحَةَ))[1].

أمّا بالنسبة لتصغير أسماء الشهور والأسبوع فقد منع سيبويه تصغيرها، فقد قال:((ولا تحقر أسماء شهور السنة، فعلامات ما ذكرنا من الدهر لا تحقر، إنّما يحقر الاسم غير العلم الذي يلزم كل شيء من أمته، نحو: رجل وامرأة وأشباههما))[2].واختاره ابن كيسان واستحسن معظم العلماء هذا الرأي؛ لأنّها أسماء أعلامٌ على هذه الأيّام، فلم تتمكّن ، وهي معارف تمكُّنَ "زيد"، و"عمرو"، ونحوهما من الأعلام؛ لأنّ العَلَم إنّما وُضع على شيء لا شريكَ له، وهذه الأسماء وُضعت على الشهور والأسبوع، ليُعْلَم أنّه الشهر الأوّل من السنة واليوم الأوّل، أو الثاني من الأسبوع، وليس منها شيء يختص فيتغير به في الوقت الذي يلزمه التصغير[3].

وهناك بعض النحويين يرون أنّه لا يجوز تصغير أيام الأسبوع والشهر؛ لأنّها تدل على مدة زمنية محددة ولا تقبل الزيادة ولا التقليل[4].

وأجاز الكوفيون والمبرد والجرمي والمازني تصغيرها فقالوا: أُحَيْد، وثُنَيْان، لأنّ الألف ألف وصل فهي مثل تصغير ابن على بُنَيّ، وثُلَيْثاء بتصغير ثلاث فيسلم الصدر ثم يؤتى بعده بألف التأنيث، وأُرَيْبعاء، وخُمَيّس، وجُمَيْعة، وسُبَيْت وكذلك الشهور، فيصغّر المحرم على مُحَيْرِم، بحذف إحدى الرأين حتى تصير على مثال جعفر، ويجوز التعويض فيقال: مُحَيْرِيم، وقالوا في صفر صُفَيْر، وفي ربيع رُبَيّع[5].

وانتصر ابن ولّاد لسيبويه وردّ مذهب المبرد وأنكر عليه تخطئة سيبويه؛بأنّ هذه الأسماء امتنع تصغيرها((لأنّها ليست بموضوعة على مقادير كما وضع يوم على مقدار من الزمان وعدد من الساعات، ألا ترى أنّ يوماً يكون جواباً لـ(كم)، يقول

---

[1] – شرح المفصل:3/ 434.

[2] – الكتاب:480/3.

[3] –ينظر:الأصول:3/ 62،وشرح المفصل:3/ 434.

[4] –ينظر: شرح الشافية:1/ 293،وهمع الهوامع:3/ 391.

[5] – ينظر: المقتضب:277/2،وارتشاف الضرب:352/1.

القائل: كم سرت؟ فيقول المجيب: يوماً أو يومين، فإذا كان مقداراً جاز تحقيره وتقليله، وأمَّا السبت والأحد وما يجري مجراهما فلم يوضع للمقادير وإنّما هي أعلام وسمات لأوقات لا يراد بها المقدار، وهي تكون في جواب متى سرت؟ فيقول المجيب: السبت فلما أريد بها ذلك لم يجز فيها التقليل لأنّ التحقير في المقادير إنّما هو كتقصير الشيء أو تقليل عدده))[1].

وزعم بعض النحويين أنّك إذا قلت اليوم الجمعة واليوم السبت فرفعت اليوم جاز تصغير الجمعة والسبت وإن نصبت لم يجز تصغيرهما وزعم بعضهم أنَّه يجوز التصغير في النصب ويبطل في الرفع وأجاز المازني تصغيرهما في الرفع والنصب[2].

19-شواذ التصغير

الشاذ هو القليل في كلام العرب الذي لا يقاس عليه، وفي هذا السياق قال سيبويه: ((ولا ينبغي لك أن تقيس على الشاذ المنكر في القياس))[3].وعدّ السيرافي هذا الباب من نوادر التصغير وشواذه، وشذوذه من غير وجه فمنه ما هو على غير حروف مكبرة، ومنه ما يصغر على لفظ الجمع ومكبره واحد. ومنه ما يصغر على جمع لا يصغر على ذلك الجمع مثله[4].

ولقد وضع علماء اللغة قواعد واضحة للتصغير، إلّا أنّ هناك مجموعة ألفاظ قد خرجت عن هذه القواعد، وقد أشار الجوهري إليها في معجمه منها: ((الحَرْبُ تُؤَنَّثُ، يقال: وقَعت بينهم حرب. قال الخليل: تصغيرها حُرَيْب بلا

---

[1] – الانتصار لسيبويه على المبرد، أبو العباس، أحمد بن محمد بن ولاد التميمي النحوي(ت 332 هـ)،دراسة وتحقيق: د. زهير عبد المحسن سلطان،ط1، مؤسسة الرسالة، 1416 هـ – 1996 م:230.

[2] –ينظر: شرح الشافية: 1/ 293،وهمع الهوامع : 3/ 391.

[3] – الكتاب:2/ 402.

[4] – ينظر: شرح كتاب سيبويه: 224.

هاء رواية عن العرب. قال المازني لأنَّه في الأصل مصدر. وقال المبرد: الحرب قد تذكر))[1].

الحرب نقيض السَّلم، واشتقاقها من الحَرَب، وهو السلب لأنّها تسلب المال والرجال. فيقال: حَرَبْتُ الرجل حرباً، إذا سلبته ماله وتركته بغير شيء[2].وهي مؤنثة، وتصغيرها حُرَيْبة، بإلحاق الهاء بها عند التصغير، إلّا أنّ العرب عدلت عن القياس، فصغروها على حُرَيْب[3].وعلة تأنيثها عند الأزهري هي أنَّهم ذهبوا بها إلى المحاربة، وكَذَلِكَ السلْم والسَّلْم يذهب بهما إِلَى المُسالمة، فتؤنث[4].ونُقِل عن السيرافي أنّها مؤنث، وأَصلهَا الصّفة كَأَنَّهَا مقاتلة حَرْب[5].وممّا حُكِي فيها عن ابن الأَعرَابِي التَّذْكِير وَأنْشد:

وَهُوَ إِذا الحَرْبُ هَفا عُقابُهُ كَرْه اللِّقاءِ تلتظي حِرابُه[6]

والتذكير نادر عند ابن سيده وحمله على معنى القَتْل والهرج[7].وعليه يكون تصغيره بلا هاء قياساً، وممّا يعزز هذا قول الدكتور عبد الصبور شاهين:((فإذا اعتبر بعضها مذكراً فلا موجب للتاء، ويصبح تصغيره بدونها قياساً مثل: حرب حُرَيْب))[8].

حُرَيْب))[8].

---

[1] –الصحاح: 108/1.

[2] –ينظر: شمس العلوم ودواء كلام العرب من الكلوم، نشوان بن سعيد الحميرى اليمني(ت573هـ)،تحقيق: د حسين بن عبد الله العمري – مطهر بن علي الإرياني – د يوسف محمد عبد الله،ط1، دار الفكر المعاصر (بيروت – لبنان)، دار الفكر (دمشق – سورية)، 1420 هـ – 1999 م:1383/3.

[3] –ينظر: العين: 213/3.

[4] – ينظر: التهذيب 16/5.

[5] – ينظر:المحكم والمحيط الأعظم :312/3 .

[6] – البيت بلا نسبة وهو من شواهد شرح الشافية:98/4، ولسان العرب:303/1.

[7] – ينظر: المصدر السابق.

[8] –المنهج الصوتي للبنية العربية:158 .

وعلة تصغيرها على حُرَيْب بإسقاط الهاء عند الحميري هي تجنب التباسها بمُصَغَّرِ الحَرْبة، الَّتِي هِيَ كَالرُّمْحِ وإلَّا فالقياس في كل مؤنث ثلاثي ليس في واحدته هاء أن يزاد في تصغيره الهاء[1].

وحمله ابن يعيش على المصدرية فهو في الأصل مصدر سمّي به، إذ قال:((وقد شذّت أسماءٌ، فجاءت مصغرةٌ على حدّ مجيئها مكبَّرة من غيرِ علامة، وذلك ستّةُ أسماء، منها ثلاثةُ أسماء قد ذكرها سيبويه، وهي الناب للمُسِنّة من الإبل، والحَرْبُ، والفرَسُ فإذا حقّرتها، قلت: نُيَيْبٌ، وحُرَيْبٌ، وفُرَيْسٌ... وأمّا الحَرْب، فمصدرٌ وُصف به، كقولهم: رجلٌ عَدْلٌ وكأنّ الأصل مُقاتَلةٌ حَرْبٌ، أي: حاربةٌ للمال والنفسِ، ثمّ حُذف الموصوف، وقيل: حربٌ ، كما قيل: عدلٌ))[2].وأعاد ابن عقيل تصغيرها من غير علامة إلى أمن اللبس[3].ويبدو لي أنّ هذا التعليل بعيد؛ لأنّ الحَرَب الحَرَب بمعنى السلب والحَرْب العلم يصغران على حُرَيْب فمن أين يتحقق أمن اللبس؟

قال الجوهري:((والعَرَب والعُرب واحد، مثل العَجَم والعُجم. والعُرَيْب: تصغير العرب...))[4].

العرب جيل من الناس معروف، خلاف العجم، مؤنث ، والدليل على أنّ العرب مؤنث في المعنى قولهم: عرب بائدة وعاربة، ومستعربة، فيصفونه بالمؤنث[5].وإذا صُغِّر المؤنث الثلاثي الذي لا تاء فيه زِيدت في تصغيره التاء؛ لأنَّ أصل التأنيث أن يكون بعلامةٍ، ولخفّةُ الثلاثيّ. فلمّا اجتمع هذان الأمران وكان التصغير يردّ الأشياءَ إلى أُصولها؛ أظهروا العلامة المقدّرة فيه[6].

---

[1] – ينظر: شمس العلوم:215/1.

[2] – شرح المفصل:416/3، وشرح الشافية:242/1.

[3] – ينظر: شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ابن عقيل، عبد الله بن عبد الرحمن العقيلي الهمداني(ت 769هـ)، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد،ط20، دار التراث – القاهرة، دار مصر للطباعة ، سعيد جودة السحار وشركاه، 1400 هـ - 1980م:150/4.

[4] – الصحاح:179/1.

[5] – ينظر: شرح المفصل :416/3.

[6] – ينظر: شرح الشافية :345/1 .

وقد صغّره الجوهري من غير إلحاق تاء، فقال: عُرَيْبٌ ، والقيـــاس: عُرَيْبَـــة. وعدّه ابن سيده وغيره من الشواذ؛ لأنّه من الأسماء المؤنَّثة من ذَوَات الثلاثةِ فشَذَّتْ عَمَّا عَلَيْهِ الجُمْهورُ فِي الِاسْتِعْمَال[1]. وتصغيره بغير هاء عند الشاطبي قليل ونـــادر، فقد قال:((وأَمَّا ما ذكر من الرد في التصغير فمعناه أن ترجع التاء المقدرة في تصغير ذلك الاسم الذي تلحقه العلامة، وذلك قولهم في عين عُيَيْنة، وفي يد يُدَيّة...وهـــذا هو الأكثر، والأكثر كافٍ، فلا ينقض هذا التعريف ما جاء من نحو: فُرَيْس، وقُـــوَيْس، وعُرَيْب. والفرس والقوس والعرب مؤنثات، فإن هذا قليل نادر فلا يعتد به))[2].

وقد يُوجّه تصغيره من غير هاء ، بأنَّه أراد الجيل من النـــاس وبـــذلك ينتفـــي الشذوذ عنه[3].وقيل إنَّهم لحظوا فيه معنـــى قـــوم ورَهْـــط ؛إذ كانـــت مـــن أســـماء الجموع[4].ومنهم من يرى أَنَّ وجه التذكير في تصغير عرب على أَنَّ أصله مصـــدر: عَرِبَ كفَرِحَ[5].

قال الجوهري:((وقولهم: لقيته مُغَيْرِبان الشمس، صغَّروه على غير مكبَّره، كأنَّهم صغَّروا مَغْرِبانا. والجمع مغيربانات، كما قالوا: مفارق الرأس، كـــأنهم جعلـــوا ذلـــك الحين أجزاء، كلما تصوبت الشمس ذهب منها جزء، فصغروه فجمعوه على ذلك))[6].
ذلك))[6].

---

[1] – ينظر: المخصص، أبو الحسن علي بن إسماعيل بن سيده المرسي (ت 458هـــ)،تحقيق: خليل إبراهيم جفال،ط1، دار إحياء التراث العربي – بيروت، 1417هـــ 1996م:57/5، وشرح الشافية، ركن الدين الاسترآباذي :346/1،وشرح المفصل :415/3.

[2] – المقاصد الشافية :355/6.

[3] – ينظر: شرح الشواهد الشعرية في أمات الكتب النحوية، محمد بن محمـــد حســـن شُـــرَّاب،ط1، مؤسسة الرسالة، بيروت – لبنان، 1427 هـــ- 2007 م :195/3.

[4] – ينظر: المقاصد الشافية :408/7.

[5] – ينظر: شرح الشافية:243/1.

[6] – الصحاح: 192/1.

المَغْرِب فِي الأَصْل مَوْضع الغُرُوب، ثُمَّ اسْتُعمِل فِي المَصْدر والزَّمان، وقِياسُه الفَتحُ ولكِن استُعْمِل بِالْكَسْرِ، كالمشْرِق والمسْجد[1].

وصغروه على مُغَيْرِبان، وهو ليس بالشاذ عند سيبويه والجوهري ؛بل أنّها جاءت على غير بناء مكبره، كَأَنَّهُمْ صَغَّرُوا مَغْرِبَاناً وفي هذا السياق يقول سيبويه: ((باب ما يحقر على غير بناء مكبره الذي يستعمل في الكلام فمن ذلك قول العرب في مغرب الشمس: مُغَيْرِبَان الشمس...))[2].ويرى الجوهري أنّهم سمّوا كل جزء منه مغرباناً وجمعوه على مغيربانات.وهو عند الرضي جمع قياسي لتصغير غير قياسي والمراد من التصغير هنا تقريب الزمان أي للدلالة على قُرْبِ بَاقِي النهارِ من اللَّيْل وليس تقليل المصغر أو تحقيره.

في حين عدّه بعضهم من شواذ التصغير والقياس فيه: مُغَيْرِب، فزيادة الألف والنّون في طرفه شذوذ[3].واستبعد مصطفى الغلاييني أن يكون مُغَيْرِبَان تصغير مَغْرِب قائلاً:((والحقُّ أنَّ مُغَيْربانا هو تصغيرُ(مَغْربانٍ)،وهو بمعنى المغرب. يُقال لقيته مَغربَ الشمسِ، ومَغْربانَها))[4].

ويرى الدكتور عبدالفتاح الحموز أنّ هذا الضرب من التصغير بزيادة (ان) جاء لتحقيق أمن اللبس بين المصدر الميمي، واسمي الزمان

---

[1] – ينظر: النهاية في غريب الحديث والأثر، مجد الدين أبو السعادات المبارك بن محمد بن محمد بن محمد ابن عبد الكريم الشيباني الجزري ابن الأثير (ت 606هـ)، تحقيق: طاهر أحمد الزاوي، و محمود محمد الطناحي، المكتبة العلمية – بيروت، 1399هـ – 1979م:3/ 351.

[2] – الكتاب:3/ 484.

[3] – ينظر: شرح المفصل:3/ 427،والمخصص:4/ 269.

[4] –جامع الدروس العربية، مصطفى بن محمد سليم الغلاييني،ط28،المكتبة العصرية، صيدا – بيروت ، 1414 هـ – 1993م:95/2.

والمكان[1].ويرى بعضهم أنّ زيادة(ان)في هذا النوع من التصغير جاء لتحقيق أمن اللبس بين دلالات هذه الحروف. فالمَغْرِب بوزن(مَفْعِل)يطلق على الوقت الذي تغرب فيه الشمس، وتسقط من الأفق، والمغرب بوزن(مُفْعَل)الصبح لبياضه، فلما اتفقتا في التصغير لجأ العرب الى دفع هذا اللبس بأن صغّرت مَغْرِباً على(مُغَيْرِبَان) ومُغْرَباً على القياس[2].

قال الجوهري:((الناب من السِنِّ، والجمع أنياب ونُيوبٌ أيضاً على غير قياس...والناب: المُسِنَّة من النوق...والتصغير نُيَيْب. يقال سُمّيت بذلك لطول نابها، فهو كالصفة، فلذلك لم تلحقه الهاء، لأنَّ الهاء لا تلحق تصغير الصفات...))[3].

النَّاب مُذكَّر من الْأَسْنَان، وَهِيَ الَّتِي تَلِي الرَّبَاعِيَاتِ ، يقال: نبت نابه[4].والناب عند ابن سيده مؤنثة [5].وذهب ابن عقيل الى أنّ ناب السن مذكر، وناب المسنة مؤنث[6].

ونُيَيْب عند سيبويه اسم للمؤنث خاصة لا تقع على المذكر إذ كان ذكرها جملاً. فكأنَّهم جعلوها النابَ من الإنسان أَي هو أَعظم ما فيها كما يُقَال للْمَرْأَة إِنَّمَا أنتِ بَطِينٌ إِذا كَبِرَ بَطْنُهَا[7].وذكر الجوهري أنّه يُسْتَعَارُ لِلْمُسِنَّةِ مِنْ النُّوق سمّوها بذلك حين طال نابها وعظم، مؤنثة أيضاً، وهو ممَّا سمّي فيه الكل باسم الجزء. فهو كالصفة

---

[1] – ينظر: باب التصغير في مظان النحو واللغة بأمثلته الثرة المصنوعة توسم العربية به بالتعمية والإلباس، عبد الفتاح أحمد الحموز، مجلة مؤتة للبحوث والدراسات، جامعة الأردن، المجلد:3، العدد:31، 1988م :160

[2] – ينظر: تاج العروس:3/ 468.

[3] –الصحاح:230/1.

[4] – ينظر: تهذيب اللغة:350/15 .

[5] – ينظر: المحكم والمحيط الأعظم:502/10.

[6] – ينظر: المساعد على تسهيل الفوائد:498/3.

[7] – ينظر: الكتاب 483/3.

لديهم ، فلذلك لم تلحقه الهاء عند تصغيره على نُيَيْب ،لأنّ الهاء لا تلحق تصغير الصفات[1].

وعدَّها ابن يعيش من الشواذ فهي جاءت مصغرة على حدّ مجيئها مكبَّرة من غيرِ علامة[2].

ويرى الشاطبي أنّهم راعوا الأصل المذكر في تصغير الناب إذ قال:((الناب للناقة المسنة، قالوا في تصغيره: نُيَيْبٌ، لما سمّوها بنابها الذي بَزَلَ، وهو مذكر راعوه في التصغير))[3]،فهو اسم جنس مذكر الأصل.

ومن العرب من قالت في تصغير المسنة من الإبل: نُوَيْب، وقد غلّطهم سيبويه قائلاً:((ومن العرب من يقول في ناب: نُوَيْب، فيجيء بالواو؛ لأنّ هذه الألف مبدلة من الواو أكثر، وهو غلط منهم))[4]. ونُوَيْب عند البصريين شاذ، من جهة قلب الياء، ومن جهة سقوط التاء، وعند الكوفيين شذوذه من الجهة الثانية فقط[5].

قال الجوهري:((الدودُ: جمع دودة، وجمع الدودِ ديدانٌ، والتصغير دُوَيْدٌ، وقياسه دويدة))[6].

الدودُ اسم جنس جمعي واحده دودة بمنزلة تمر وقمح جمع تمرة وقمحة[7].قال ابن الدهان إنّ((الأسماء المفردة الواقعة على الجنس، تكون في المخلوقات الذي بين الواحدة وبينه تاء التأنيث، وذلك نحو: تمرة وتمر، وقد يكون بياء النسب، نحو:

---

[1] -ينظر: الصحاح:230/1.

[2] - ينظر: شرح المفصل416/3.

[3] - المقاصد الشافية:406/7.

[4] -الكتاب:462/3.

[5] -ينظر: المساعد على تسهيل الفوائد :498/3.

[6] - الصحاح: 470/2.

[7] - ينظر: لسان العرب:167/3.

زنجيّ وزنج. وقد يشبه بغيره، قالوا: طلحة وطلاح، وصخرة وصخور، وضده: سفينة وسفين))[1].

وذكر الجوهري في تصغيره دُوَيْد ، وقياسه عنده دُوَيْدة .وعدّه ابن بري وهماً من الجوهري؛ لأنّ إلحاق التاء به يؤدي الى التباس المفردِ بالجمع،لأنَّه جنس بمنزلة تمر وقمح جمع تمرة وقمحة فكما تقول في تصغيرهما تُمَيْر وقُمَيْح كذلك تقول في تصغير دود دُوَيْد كيلا يُظنَّ أَنَّه تصغير دودة وبقرةٍ وشجرةٍ[2].

قال الجوهري:((القدر تؤنث، وتصغيرها قدير بلا هاء، على غير قياس))[3].

القِدْر مَعْرُوفَة آنِيَةٌ يُطْبَخُ فِيهَا وَهِي مُؤَنّثَة. ويرى الفراء أنّ بعض قيس يذكرها، ويذهب التستري الى فساد هذا الرأي[4].وتصغيرها عند الجوهري على قُديْر بِلَا هَاء. وعند الأزهري على قُدَيرة[5].تابعه ابن الخباز وعزا علة إلحاق الهاء بهذه الأسماء عند التصغير إلى أنّ التصغير بمنزلة الوصف، ولو وصفته جئت بالصفة مؤنثة، نحو: شمسٌ منيرةٌ، وقدرٌ كبيرةٌ[6].في حين يرجع الشاطبي إسقاط الهَاء في قُديْر إلى أَنَّهم لاحظوا فيها معنى الإناء[7].

قال الجوهري:((... وتقدير إنسان فعلان، وإنَّما زيد في تصغيره ياء كما زيد في تصغير رجل فقيل: رُوَيْجل. وقال قوم: أصله إنسيان على إفْعِلان، فحذفت الياء استخفافاً، لكثرة ما يجرى

---

[1] – الفصول في العربية، أبو محمد سعيد بن المبارك بن الدهان النحوي، تحقيق: د. فايز فارس ط1، دار الأمل– مؤسسة الرسالة،1988م:63.

[2] – ينظر: لسان العرب:167/3.

[3] –الصحاح: 787/2.

[4] – ينظر:المذكر والمؤنث، سعيد بن إبراهيم التستري، البغدادي، النصراني، أبو الحسين الكاتب(ت 361هـ)،تحقيق: أحمد عبد المجيد هريدي،ط1،مكتبة الخانجي،القاهرة،1403هـ–1983م:21.

[5] – ينظر: تهذيب اللغة 40/9، والمصباح المنير:492/2.

[6] – ينظر: توجيه اللمع، أحمد بن الحسين بن الخباز، دراسة وتحقيق: أ. د. فايز زكي محمد دياب،ط2، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة – جمهورية مصر العربية، 1428 هـ – 2007 م : 563.

[7] – ينظر: المقاصد الشافية:7/ 411 .

على ألسنتهم، فإذا صغروه ردوها، لأنّ التصغير لا يكثر. واستدلوا عليه بقول ابن عباس رضي الله عنه أنه قال: إنّما سُمّي إنساناً لأنّه عهد إليه فنسى))[1].

أُنَيْسِيَان تصغير إنسان، وقياسه أُنَيْسَان، وأصل إنسان عند الكوفيين إنسيان على زنة إفْعِلان، وهو لفظ مهمل غير مستعمل، على تقدير أنّ إنسان إفْعِلان من النسيان، فحذفت الياء لكثرة الاستعمال فصارت على زنة (إفْعَان) وعند التصغير ردوا الياء.

ويرى البصريّون أنّ إنسيان على زنة فِعْلِيَانٌ من الإنس، والهمزة فيه أصلية، وعندما حذفت الياء صارت على زنة فِعْلان. وأنّ الياء زيدت في أُنَيْسِيَان على خلاف القياس، كما زيدت في مُغَيْرِبان تصغير مغرب وعُشَيْشِية تصغير عشية، إلى غير ذلك مما جاء على خلاف القياس فلا يكون في ذلك حجة [2].ويرى ركن الدين الأسترآباذي أنّه لا ياء في إنسان بعد السين لا لفظاً ولا تقديراً، والقياس في التصغير هو أُنَيْسَان[3].

ولعل رأي البصريين القائل بزيادة الياء في إنسان على غير قياس أقرب إلى الصواب من كونه حرفاً أصلياً والدليل زيادته في تصغير رجل على رُوَيْجل وليلة على لُيَيْلة وغيره من الأسماء المصغرة بزيادة الياء. ويرى بعضهم أنّ مسوغ الشذوذ هنا هو تحقيق أمن اللبس بين من صغّر(إنسان)وهو ما يطلق على الرجل والمرأة ممن يعقل، ومن صغّر(إنسان) وهو المثال الذي يرى في سواد العين، فلو صُغّر كل منهما على القياس لقيل أُنَيْسَان ووقع اللبس بين الدلالتين، ولهذا فرقوا بينهما بزيادة مبنى

---

[1] – الصحاح: 905/2.

[2] – ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف:2/ 669،وارتشاف الضرب: 1/ 390.

[3] – ينظر: شرح الشافية:1/ 358.

إنسان عند التصغير بالياء، فيما يطلق على الرجل والمرأة وجاؤوا بالقياس فيما دلّ على مثال العين[1].

قال الجوهري:((الفَرَسُ يقع على الذكر والأنثى، ولا يقال للأنثى فَرَسَةٌ. وتصغير الفَرَسِ فُرَيْسٌ، وإنْ أردت الأنثى خاصَّة لم تقل إلا فريسة بالهاء...))[2].

الفَرَسُ، واحدُ الخَيْل، سُمِّيَ بِهِ لدَقِّه الأَرْضَ بحَوَافِره، وأَصْلُ الفَرْسِ: الدَّقُّ[3]،وذهب سيبويه إلى أنَّ أصله التأنيث ولذلكَ يقال: ثلاث أَفْراسٍ وإذا أرادوا المذكَّرَ ألزموه التأنيثَ وصارَ في كلامهم للمؤنث أكْثر منه للمذكَّرِ حتى صار بمنزلةِ القَدَم وتصغيرُها فُرَيْسٌ[4].

ويقع الفرس على الذكّر والأُنثى كالإنسان والبَشَر في وقوعه على الرجل والمرأة، فَيُقَالُ هُوَ الْفَرَسُ وَهِيَ الْفَرَسُ[5]،ولا يقال للأنثى فيه فرسة[6].وحكى ابن جنِّي فَرَسَة[7].

وعلّة إلحاق الهاء بها في التصغير؛ هي لأنّ التصغير نائب عن الصفة، ولو وصفته لأدخلت في صفته الهاء، فقلت: دارٌ صغيرةٌ وشمسٌ منيرةٌ[8].ويرجع العكبري

---

[1] – ينظر: ظاهرة الشذوذ الصرفي في الصرف العربي، د. حسين عباس الرفايعة، ط1، دار جرير للنشر والتوزيع، عمان، 1426هـ– 2006م: 223.

[2]–الصحاح:957/3.

[3]–ينظر: أساس البلاغة، أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد، الزمخشري جار الله، تحقيق: محمد باسل عيون السود،ط1، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، 1419 هـ – 1998 م:16/2.

[4] – ينظر: الكتاب:563/3.

[5] – ينظر: شرح المفصل:416/3.

[6]–ينظر: لسان العرب:159/6.

[7] – ينظر: الخصائص :106/3.

[8]– ينظر: البديع في علم العربية: 173/2.

العكبري السبب في ذلك إلى أنّه لَو لم تُردَّ فِي التصغير لم يبقَ من أَحْكَام التَّأْنِيث فِي اللفظِ شيءٌ[1].

وصغّر بعضهم الفرس الأنثى على فُرَيْسٌ على التغليب[2].وهو نادر عند ابن سيده [3]،وشاذ عند ابن الأثير وغيره، فقد قال:((وقد شذّ من هذا العموم أسماء معدودة، وهي: قوس، وحرب، ودرع، ونعل، وناب، وعرس، وفرس، فلم يلحقوا مصغرها تاء ، والجيّد إلحاقها، فتقول: قُوَيْس، ونُعَيْل، وفُرَيْس، وقُوَيْسَة، ونُعَيْلَة، وفُرَيْسَة))[4].ويرجع بعضهم علة عدم إلحاق التاء بمصغرها إلى أنّهم راعوا فيها الصفة، كأنّها من الفرس وهو الدَّقُّ[5].في حين يرى العكبري أنَّهم لحظوا فيها معنى التذكير؛ أي المركوب، فصُغّرت من غير علامة تأنيث[6].

وَتَصْغِيرُ الذَّكَرِ عند الجوهري على فُرَيْسٌ وَالْأُنْثَى فُرَيْسَةٌ عَلَى الْقِيَاسِ. وعلى ذلك لا شذوذ فيه ولا ندرة.

قال الجوهري:((القوس يذكَّر ويؤنَّث. فمن أنّث قال في تصغيرها قُوَيْسَةٌ، ومن ذكَّر، قال قُوَيْسٌ ...))[7].

أمّا القوس عند ابن سيده فمؤنث، وتصغيرها قُوَيْس بغير هاء، شذّت عن القياس، ولها نظائر[8]. وذهب ابْنُ الْأَنْبَارِيِّ إلى أنّ الْقَوْس أُنْثَى وَتَصْغِيرُهَا قُوَيْسٌ

---

[1] – ينظر: اللباب في علل البناء والإعراب، أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري البغدادي محب الدين، تحقيق: د. عبد الإله النبهان،ط1، دار الفكر – دمشق، 1416هـ 1995م :170/2.

[2]–ينظر: شرح الشافية :241/1.

[3]–ينظر: المحكم والمحيط الأعظم:481/8.

[4]–البديع في علم العربية:173/2.

[5]– ينظر: المقاصد الشافية:406/7.

[6]– ينظر: اللباب في علل البناء والإعراب:170/2.

[7] –الصحاح: 967/3.

[8] –ينظر: المحكم والمحيط الأعظم:521/6.

وَرُبَّمَا قِيلَ قُوَيْسَةٌ[1]، والتأنيث هو الاختيار عند الصغانيّ [2]؛ لقولِه(صلّى الله عليه وسلّم):(مَنْ اتَّخَذَ قوساً عربيّة وجَفِيرَها نفَى الله عنه الفَقْرَ)[3]عاد الضمير مؤنثاً على القوس ،وهي ثلاثية مؤنثة أيضاً عند ابن الأثير ووجب إلحاق التاء بمصغرها، ولكن قد شذّ من هذا العموم أسماء معدودة، هي: قوس، وحرب، ودرع، ونعل، ونَاب، وعرس، وفرس، والجيّد إلحاقها، فتقول: قُوَيْس، ونُعَيْل، وفُرَيْس، وقُوَيْسة، ونُعَيْلة، وفُرَيْسة[4].

وحمل بعضهم قُوَيْس بغير تاء على معنى العُود، فأُجْرِيت مُجْرَى الْمُذكر فِي الْمَعْنَى، والمذكَّر هُوَ الأَصْل، فَتُرك لفظ التصغير على الأَصْل[5]،وساغ حذف التاء عند الشاطبي؛ لأنّه لاحظ أنَّها في الأصل مصدر من قاسَ يَقُوسُ قَوْساً[6].

قال الجوهري:((دِرْعُ الحديدِ مؤنّثةٌ، والجمعُ القليل أَدْرُعٌ وأَدْراعٌ، فإذا كثُرتْ فهي الدُروعُ. وتصغيرها دُرَيْعٌ على غير قياس، لأنَّ قياسه بالهاء))[7].

---

[1] –ينظر: البلغة في الفرق بين المذكر والمؤنث، عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله الأنصاري، أبو البركات، كمال الدين الأنباري، تحقيق: د. رمضان عبد التواب،ط2،مكتبة الخانجي، القاهرة –مصر، 1417 هـ- 1996 م:86.

[2] –ينظر: العباب الزاخر واللباب الفاخر، رضي الدين الحسن بن محمد بن الحسن بن حيدر العدوي العمري القرشي الصغاني (ت650هـ)،تحقيق: الشيخ محمد حسن آل ياسين، ط1، دار الشؤون الثقافية العامة، العراق- بغداد، 1987م، (حرف السين):367.

[3] –غريب الحديث، أبو سليمان حمد بن محمد بن إبراهيم بن الخطاب البستي المعروف بالخطابي، تحقيق:

عبد الكريم إبراهيم الغرباوي، خرج أحاديثه: عبد القيوم عبد رب النبي، دار الفكر – دمشق، 1402 هـ - 1982 م:112/1.

[4] –ينظر: البديع في علم العربية:173/2.

[5] – ينظر:اللباب في علل البناء والإعراب: 2/ 170.

[6] – ينظر: المقاصد الشافية:408/7.

[7] –الصحاح: 1206/3.

أمَّا دِرْع الحديد فتؤنّث فِي الْأَكْثَرِ[1]،وقال بعضهم يذكَّر أيضاً، فيقال: دِرْعٌ سابغةٌ ودِرْعٌ سابغٌ، وتصغيره: دُرَيْع بلا هاء[2].وتصغيره بلا هاء على غير قياس؛ لأنّ قياسه بالهاء، وهو أحد ما شذّ من هذا الضرب[3].وجعله الفيومي عَلَى لُغَةِ مِنْ ذَكَّرَ، والمذكَّر هُوَ الأَصْل، فَتُرِك لفظ التصغير على الأَصْل [4].وقيل إنَّهم راعوا فيها معنى الملبوس أو الثوب[5].فالدِرْع يطلق على دِرعُ المرأَة أيضاً وهو مذكّر بالاتِّفَاق، وفي هذا السياق يقول ابن هشام اللخمي((إنّما ذكر درع المرأة وأنَّث درع الرجل، لأنّ المرأة لباس للرجل، وهي أنثى، فوجب أن يكون درعها مذكراً، والرجل لباس للمرأة، وهو ذكر، فوجب أن يكون درعه مؤنثاً، وكان يحتج على ذلك بقوله تعالى: ﴿هن لباس لكم وأنتم لباس لهن﴾[البقرة: 187]))[6]. وصغَّر التستري دِرْع الحديد على القياس فقال دُرَيْعَة؛ لأنّ درع الحديد مؤنثة، يقال: درعٌ سابغةٌ ومفاضةٌ[7].

قال الجوهري:((والأَصيلُ: الوقت بعد العصر إلى المغرب، وجمعه أُصُلٌ وآصال وأصائل، كأنَّه جمع أصيلة...ويجمع أيضاً على أصلان، مثل بعير وبعران، ثم صغروا الجمع فقالوا أُصَيْلانٌ ثم أبدلوا من النون لاماً فقالوا أصيلال...))[8].

يرى السيرافي أنّ أُصَيْلان إنْ كان تصغير أُصْلانٌ جَمْعُ أَصِيلٍ فتَصْغيرهُ نادِرٌ؛ لأنّه إنَّما يُصَغَّرُ من الجمع على لفظه ما كان دالاً على القلة وأبنية القلة هي أَفْعالٌ وأَفْعُلٌ وأَفْعِلةٌ وفِعْلةٌ وليست أُصْلانٌ واحدةً منها فَوَجَبَ أن يُحْكَمَ عليه بالشُّذُوذِ وإن كان

---

[1] – ينظر: تهذيب اللغة:119/2،والمصباح المنير:192/1.

[2] –ينظر: العين:34/2،والمحكم والمحيط الأعظم:8/2 .

[3] – المحكم والمحيط الأعظم:8/2 .

[4] – المصباح المنير:192/1.

[5] –ينظر: المقاصد الشافية:407/7.

[6] – شرح الفصيح،ابن هشام اللخمي(ت577 هـ)،تحقيق: د. مهدي عبيد جاسم،ط1، 1409 هـ – 1988 م:260.

[7] – ينظر: المذكر والمؤنث:4.

[8] – الصحاح:4/ 1623.

أُصْلانٌ مفرداً كرُمَّانٍ وقُربانٍ فتَصْغيرُه على بابِه[1]. وفي السياق نفسه يقول رضي الدين الأسترآباذي:((وأُصَيْلان شاذ، لكونه تصغير جمع الكثرة على لفظه، كأنَّهم جعلوا كل جزء منه أصيلاً، وأُصَيْلال شاذ على شاذ، والقياس أُصَيِّلَات))[2].

ووجه الشذوذ هنا هو التعامل مع الجمع كأنّه مفرد قد انتهى بالألف والنون، ويقتضي القياس أن يصُغِّر أَصْلان على أُصَيّلات وذلك بأن يرد الى مفرده أصيل ثم يصغّر على أُصَيِّل على لفظ الْوَاحِد ثم يلحق به الألف والتاء إن دلّ على غير العاقل فيقال أُصَيّلات، وهذا يلتقي مع تصغير أُصَيلات جمع أصيلة لغير العاقل. ولذلك ارتأى الدكتور عبد الفتاح الحموز أن يفسر هذا الشذوذ بتحقيق أمن اللبس بين تصغير جمع أصلان وجمع أصيلة فهما يلتقيان في التصغير على أُصَيْلات بالرغم من اختلاف دلالتيهما بأن صغر أصلان على أُصَيْلان[3].

والملاحظ أنّ إبدال النون لاماً غير شائع عند القدماء[4] في حين أقرت الدراسات الدراسات الصوتية الحديثة هذا النوع من الإبدال ؛لأنّ اللام والنون من محبس واحد، وكلاهما مجهور والفرق أنّ اللام فموي والنون أنفي، وهذا الاتفاق بينهما في المخرج والصفة مسوغ للإبدال تحقيقاً للخفة. وممّا هو جدير بالذكر في هذا السياق أنّ النُّونُ تُبْدَلُ مِنْ اللَّامِ أيضاً، كما فِي قَوْلِهِمْ: لَعَنَّ فِي لَعَلَّ[5].

قال الجوهري:((وتصغير الغِلْمَةِ أُغَيْلِمَةٌ على غير مكبره، كأنّهم صغروا أغلمة وإن كانوا لم يقولوه، كما قالوا أُصَيْبِية في تصغير صِبْية. وبعضهم يقول غُلَيْمة على القياس))[6].وقال في موضع آخر:((ولم يقولوا أَصْبِية استغناء بصِبْية، كما لم يقولوا

---

[1] – ينظر: شرح الكتاب:4/ 224،والمحكم والمحيط الأعظم:8/ 353.

[2] – شرح الشافية:277/1.

[3] – باب التصغير في مظان النحو واللغة :160.

[4] – ينظر: الممتع في التصريف: 268.

[5] –ينظر: المحيط في أصوات العربية ونحوها وصرفها، محمد الانطاكي، ط3،دار الشر ق العربي، بيروت:23/1.

[6] – الصحاح:5/ 1997.

أَغْلِمة استغناء بغِلْمة. وتصغير صِبْية صُبَيّة في القياس، وقد جاء في الشعر أُصَيْبِيَةٌ، كأنَّه تصغير أَصْبِيَةٍ ...))[1].

قال الجوهري الْغُلَامُ جَمْعُهُ غِلْمَةٌ وَإِنْ كَانُوا لَمْ يَقُولُوهُ، وتصغير غِلْمَة(أُغَيْلِمَة) وَكَانَ الْقِيَاسُ غُلَيْمَةً لَكِنَّهُمْ رَدُّوهُ إِلَى أَفْعِلَةٍ فَقَالُوا أُغَيْلِمَةٌ وهو ما سبقه إليه سيبويه معللاً لذلك بأنَّ غُلَاماً(فُعال) مثل غُراب وصَبِيّ (فَعِيل) مثل قَفيزٍ وبابهما فِي أدْنَى العَددِ (أَفْعِلَة) كأغْرِبَة وأَقْفِزَة فرُدَّ فِي التصغير إِلَى الباب، إذ التصغيرُ ممّا يردّ الأشياء إلى أصولها[2]. ويُصغّر على القياس عندهم إذا سمّيت به امرأة أو رجلاً، ومن العرب من يجريه على القياس فيقول: صُبَيّة وغُلَيّمة. وقال الراجز[3]:

صُبَيَّةً على الدُّخَانِ رُمْكا ما إنْ عَدَا أكبرُهُمْ إنْ زَكَّا [4].

وهي عند الزمخشري من الأَسْمَاءِ المُصَغَّرَةِ التي تَكَلَّمَتْ بها الْعَرَبُ ولَمْ يَتَكَلَّمُوا بِمُكَبَّرِهَا ،أي أغلمة وأصبية فهي لم تستَعْمل إِنَّمَا الْمُسْتَعْمل غِلْمَة وصِبْيَة ، ويُرِيد بالأُغَيْلِمَة الصِّبيان، وَلِذَلِكَ صَغَّرُهم[5].

وحمله الأسترآباذي على باب النيابة أو الاستغناء إذ قال:((وأَمّا غِلْمة فنائب عن أَغلمة لتشابههما في كونهما للقلة في اللفظ، والدليل على نيابته عنه أَنَّك إِذا صغّرت غِلْمة رجعت إِلى القياس نحو أُغَيْلِمة))[6].

وعدّه بعضهم من شواذ التصغير[1].وهو عند ابن الناظم ممّا خالف القياس في التصغير، والرجوع فيه إلى السماع وهو يحفظ ولا يقاس

---

[1] – المصدر نفسه:6 /2398.

[2] – ينظر:الكتاب:486/3.

[3] – مجموع أشعار العرب وهو مشتمل على ديوان رؤبة بن العجاج، اعتنى بتصحيحه وترتيبه: وليم بن الورد البروسيّ، دار ابن قتيبة للطباعة والنشر والتوزيع، الكويت: 120.

[4] – ينظر: المقتضب:279/2، والمخصص:270/4.

[5] – ينظر: الفائق في غريب الحديث والأثر، أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد، الزمخشري جار الله(ت 538هـ)،تحقيق: د. علي محمد البجاوي –محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعرفة – لبنان:382/3 ،والمصباح المنير:123/1.

[6] – شرح الشافية:129/2.

عليه[2].ويرى السيوطي أنّه قد يكون للاسم تصغيران قياسي وشاذ كصِبْية وغِلْمة، قالوا فيهما صُبَيّة وغُلَيّمة جرياً على القياس؛ لأنّهما جمعا قلة، وجموع القلة تصغر على لفظها. وقالوا أُصَيْبِية وأُغَيْلِمَة شذوذاً ، وكأنّهم صغروا أصبية وأغلمة وإنْ لم يستعمل في الكلام[3].

وارتأى الدكتور عبد الفتاح الحموز أن يُفسِّر هذا الشذوذ بتحقيق أمن اللبس بين المفرد غُلْمة بمعنى شهوة الضراب[4]، وغِلْمة جمعاً للقلة، فكلاهما يُصغّر على غُلَيْمة على القياس، لذا عمدوا الى أمن اللبس بتصغير غِلْمة على أُغَيْلِمَة[5].

وعزا الدكتور عبد الفتاح الحموز أيضاً تصغير صِبْية على أُصَيْبِية إلى تحقيق أمن اللبس بين المفرد والجمع في حال التصغير، فتصغير صَبْية المفرد و صِبْية الجمع هو صُبَيّة في القياس وهذا يوقع في اللبس، لذا خرجوا بجمع صِبْية على أُصَيْبِية لتحقيق أمن اللبس[6].

قال الجوهري:((وقُدَّامُ: نقيض وراء، وهما يؤنَّثان ويصغران بالهاء: قُدَيْدِمة ووُرَيْئة قُدَيْدِيمة أيضاً وهما شاذَّان، لأنَّ الهاء لا تلحق الرباعيّ في التصغير. وقال قُدَيْديمَةُ التجريبِ والحِلمْ إنَّني أرى غَفَلاتِ العيشِ قبل التجارِبِ))[7].

المؤنّث –كما ذكرنا سابقاً–على ضربين: ثلاثيّ ورباعيّ. فالثلاثيُّ يُعلَم بتقدير التاء فيه في التصغير فإنْ زاد على ثلاثة أحرف كان تصغيره بغير هاء، مثل: زَيْنَب

---

[1] – ينظر: البديع في علم العربية:2/ 181، وشرح الشافية: 355/1.

[2] – ينظر: شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك، بدر الدين محمد ابن الإمام جمال الدين محمد بن مالك (ت 686 هـ)،تحقيق: محمد باسل عيون السود،ط1، دار الكتب العلمية، 1420 هـ – 2000 م:561.

[3] – ينظر: همع الهوامع: 279/2.

[4] –ينظر: تاج العروس:33/ 176.

[5] – ينظر: باب التصغير في مظان النحو واللغة:159.

[6] – ينظر: المصدر نفسه :156.

[7] – الصحاح: 2008/5.

وزُيَيْنِب ولعل المانع هو طول الِاسم بالحرف الرَّابِع ولكن خرج عن هذه القاعدة تصغير قُدَّامُ ووراء من الظروف المؤنثة على قُدَيْدِيمَةٌ ووُرَيْئة .في حين نُقِل عن الكسائي جواز تذكير قُدَّام وممّا يقوي ما حكاه الكسائي ما قيل في تصغيره قُدَيْدِيم[1]. وذكر الأنباري أنّه لم ترد التاء فيه لطوله، فصار الطول بدلاً من تاء التأنيث[2]. وأجاز ابن فارس تصغيره بالتاء على قُدَيْدِيمَةٌ ومن غير التاء قُدَيْدِيماً[3].

وحمل ابن سيده قُدَيْدِيمَةٌ ووُرَيْئة على الشذوذ عمَّا هو عَلَيْهِ استعمالُ الكَثْرة وذكر أنّه جاءَ على الأَصل المرفوض كما جاءَ القُصْوَى على ذلك ليُعْلَم أَن الأَصل في الدُّنْيا والعُلْيا الواو[4].وهو عند الشاطبي نادر وليس شاذاً، إذ قال:((والشذوذ هو الخروج والانفراد عن الجملة، فكأنَّه أشهر بأنّ ما تلحقه التاء شاذ عن القياس خارج عنه. وأمَّا الندور فراجع إلى معنى القلة من غير إشعارٍ بخروجٍ عن القياس؛ وكذلك قُدَيْدِيمَة وأخواته غير خارجة عن مقتضى القياس من لحاق التاء، فكان لفظ الندور الذي لا يُشعر بخروج عن القياس أنسبَ فيه...))[5].

ويرى الجاربردي أنّ إلحاق التاء بهما يحقق أمن اللبس بين تصغير الظرف وغيره من الأسماء، فلو صغّر قُدّام بمعنى المَلِك ووراء بمعنى ولد الولد، لجيء بالقياس فتصغيرهما بلا تاء ولهذا أثبت التاء في قُدّام ووراء الظرفيتين إزالة لهذا الوهم[6].بل ويذهب خالد الأزهري إلى أنّ إلحاق التاء في التصغير بقُدّام ووراء يحقق يحقق أمن اللبس بين الظروف نفسها؛ لأنّ الْمُؤَنَّث قد يدل فعله على التَّأْنِيث وَإِن لم يصغر ولم يكن فِيهِ علامة التَّأْنِيث في حين أنّ الظروف لَا يخبر عَنْهَا بِإِخْبَار يدل على التَّأْنِيث؛ لأنّها ملازمة للظرفية، ولا بوصفها، ولا يعلم تأنيثها بإعادة الضمير عليها

---

[1] – ينظر: المحكم والمحيط الأعظم:322/6.

[2] – ينظر: أسرار العربية:316.

[3] – ينظر: مقاييس اللغة: 65/5.

[4] – ينظر: المخصص:57/5.

[5] – المقاصد الشافية:415/7.

[6] – ينظر: مجموعة الشافية:368/1.

فَلَو لم يدخلُوا عَلَيْهَا الْهَاء فِي التصغير لم يكن على تأنيثها دلَالَة[1]. وهذا يعني أنَّ كل ما ورد من هَذِه الظروف لَيست فِيهِ عَلامَة التَّأْنِيث فَهُوَ على التَّذْكِير.

قال الجوهري:((العَشِيُّ والعَشِيَّةُ: من صلاة المغرب إلى العَتَمة.تقول: أتيته عَشِيّ أمس وعَشِيَّةَ أمس.وتصغير العَشِيِّ عُشَيَّانٌ على غير قياس مكبره، كأنّهم صغروا عشيانا، والجمع عشيانات. وقيل أيضاً في تصغيره عشيشياناً، والجمع عشيشيانات. وتصغير العشية عشيشية، والجمع عشيشيات))[2].

العشيّ والعشيّة آخرُ النّهار، وقيل من زوال الشّمس إلى طلوع الفجر؛ وقيل من صلاة الفجر إلى العَتَمة، صغّروا العشيّ على عُشَيَّانٌ والقياس عُشَيّ .ويرى الدكتور عبدالفتاح الحموز أنّهم لجاؤوا الى تصغير العشيّ على عُشَيَّانٌ والقياس عُشَيّ تحقيقاً لأمن اللبس بين العشيّ بمعنى آخر النّهار وبين العشو بمعنى قدح اللبن يشرب ساعة تروح الغنم أو بعدها، إذ يقتضي القياس التصغيري في كل منهما أن تصغران على عُشَيّ لذلك خصوا العشي بمعنى آخر النّهار بزيادة(ان)، وصغّروا العشو على عُشَيّ على القياس [3].

وفرّق الأزهري بين دلالة العَشْوة، وهو أول ظلمة الليل، وبين العشية من صلاة المغرب إلى العَتَمة فصغروا عَشيّة على عُشَيْشية، وذلك بإبدال من الياء الوسطى شين كأنّ أصله عشيية. وهو نادر عنده على غير قياس، وذكر أنّه لم يسمع عُشيّة في تصغير عَشِيّة، وذلك أن عُشيّة تصغير العَشْوة، فأراد أن يفرقوا بين تصغير العشية وبين تصغير العشوة بأن أخرجوا عَشيّة عند التصغير على غير القياس، في

---

[1] – ينظر: شرح التصريح:2 / 581.

[2] – الصحاح: 2426/6 .

[3] –ينظر: القاموس المحيط، مجد الدين أبو طاهر محمد بن يعقوب الفيروزآبادى (ت 817هـ)،تحقيق: مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة،ط8، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت – لبنان، 1426 هـ – 2005 م : 1312، وباب التصغير في مظان النحو واللغة:160.

حين أجاز الخليل تصغير عَشِيّة على عُشَـيَّة، وعُشَيشِـيَة[1].ويـرى ركـن الـدين الأستراباذي أنّ عُشيّة هو التصغير القياسي لعَشيّة وعُشَيشِـيَة تصـغير عَشَّـاة؛ لأنّ القياس يقتضي أن يضم أوله ويفتح ثانيه ثم تزاد ياء التصغير، فيجتمع ثلاث يـاءات فتحذف الأخيرة [2].ويرى ابن يعيش إنّ هذه الألفاظ مما استغنى فيها بتصغير مهمل، عن تصغيرٍ مستعمَل، فكأنّهم صغروا لفظاً، ويريدون آخر، والمعنى فيهما واحد[3].

وعلّل الجاربردي لتصغير عَشِيّة على عُشَيشِيَة والقياس عُشيّة بأنّه عند التصغير اجتمع ثلاث ياءات، والقياس حذف الأخيرة كما في مُعَيّة، فأبدلوا الياء الوسطى شـيناً إذ يهون عليهم زيادة الحرف من جنس العين كما سُمِع خَبْخبُوا عنكم من الظهيرة أي أبردوا وأصله خَبِّبوا بثلاث باءات أبدلوا من الوسطى خاء للفرق بـين فعـل وفعلـل وخصّ الخاء لأنّ في الكلمة خاء[4].

المبحث الثاني: تصغير الترخيم

هو تصغير الاسم بعد تجريده من الزائـد. فيصـغر الثلاثـي الأصـول علـى (فُعَيْل)،ولا التفات إلى اللبس ثقة بالقرائن، وإنْ كان الاسـم مؤنثـاً فبالتـاء كحُبَيْلـة وسُوَيْدة في حبلى وسوداء، إلّا الوصف المختص بالنساء كحائض وطالق، فيقال فـي تصغيرهما: حُيَيْض وطُلَيْق من غير تاء، لكونه في الأصل وصف مذكر، أي شـخص حائض أو طالق.

أمّا الرباعي فيصغر على فُعَيْعِل، نحو: قُرَيْطِس, ولم يكن لتصغير التـرخيم إلّـا صيغتان وهما: فُعَيْل وفُعَيْعِل. ولا مجال في تصغير الترخيم لصوغ الاسم المجرد على

[1] –ينظر: العين:2/ 188،وتهذيب اللغة:38/3،لسان العرب:60/15 .

[2] – ينظر: شرح الشافية:1/ 358.

[3] –ينظر: شرح المفصل:3/ 427.

[4] – ينظر: مجموعة الشافية:76.

صيغة(فُعَيْعِيل)لأنَّها صيغة مشتملة على بعض أحرف زائدة؛ فلا يصغر الاسم على وزنها إلا إذا كان محتوياً على أحرف زائدة، وهذا مناقض لتصغير الترخيم[1].

والملاحظ أنّ الغرض من تصغير الترخيم هو الغرض من التصغير الأصلي. وقد يكون الدافع إليه: التودد، أو التدليل، أو الضرورات الشعرية.

قال الجوهري:((وتفسير رُوَيْدَ: مَهْلاً. وتفسير رويدك: أمهل: لان الكاف إنما تدخله إذا كان بمعنى أفعل دون غيره. وإنما حركت الدال لالتقاء الساكنين. ونصبت نصب المصادر، هو مصغر مأمور به، لأنّه تصغير الترخيم من إرواد، وهو مصدر أرود يرود))[2].

ظاهر كلام الجوهري يقضي أنّ (رُوَيْد) الذي هو اسم الفعل تصغير (رود)، وأن (رُوَيْد) الذي هو المصدر تصغير إرواد تصغير ترخيم.

ورُوَيْد مصغر تصغير الترخيم، بحذف الزوائد، لأنّ أصله إرواد وهو مصدر الفعل الرباعي(أرود يُرْوِد) ثم صغر المصدر(إرواد) تصغير ترخيم بحذف زوائده فانتهى إلى رويد ، ولذلِكَ قالُوا: رُوَيْداً بَدَلٌ من قَولِهِمْ: إِرْوادًا التي بِمَعْنَى أَرْوِدْ، قال ابن سيده:((وهذا مَذْهَبُ سِيبَوَيْهِ في رُوَيْدَ؛ لأَنّه جَعَلَهُ بَدَلاً من أَرْوِدْ، غيرَ أَنَّ رُوَيْداً أَقْرَبُ إِلى إِرْوادٍ مِنْها إِلى أَرْوِدْ؛ لأَنَّها اسمٌ مثلُ إِروادٍ))[3].

وذهب الفراءُ إلى أنّ(رُوَيْدَ) تصغيرُ (رُودِ)، و(الرُودُ) المَهْل، يُقال: فلانٌ يمشي على رُودٍ، أي: على مهل، ومنه قول الشاعر[4]:

تكادُ لا تَثلِمُ البطحاءَ وَطْأَتُها كأنّها ثَمِلٌ يَمْشِي على رُودِ[5]

---

[1] – ينظر: شرح الشافية:1/ 260،وشرح التصريح:2/ 579.

[2] – الصحاح:2/ 479.

[3] – المحكم والمحيط الأعظم:422/9.

[4] –البيت للجموح الظفري في شرح أشعار الهذليين، أبو سعيد السكري، الحسن بن الحسين بن عبيد الله(ت275هـ)، تحقيق: عبد الستار أحمد فراج، مكتبة دار العروبة، القاهرة :872

[5] – ينظر: شرح المفصل:8/3.

وأنكر أبو حيان الأندلسي عليه هذا القول قائلا:((وهو تصغير (إرواد) تصغير ترخيم، لا تصغير (رود) بمعنى المهل، خلافًا للفراء في دعواه ذلك))[1].

وتابع ناظر الجيش الأندلسي في رأيه، إذ قال:((وما ذكره البصريون أولى لأنّ «رويداً» إذا كان تصغير «إرواد» كان موافقا للفعل الذي وضع موضعه وجعل اسما له وهو «أرود» ولو كان تصغير «رود» لم يكن كذلك، ألا ترى أن الرود معناه: المهل والرّفق وليس فعل متعدّ بهذا المعنى فيوضع تصغيره موضعه ويصير اسما له، وفاعله مستتر فيه في جميع الأحوال كسائر أسماء الأفعال))[2].

قال الجوهريّ:((وأبو قابوس: كنية النعمان بن المنذر بن المنذر ابن امرئ القيس بن عمرو بن عدى اللخمي، ملك العرب. وجعله النابغة أبا قُبَيْس للضرورة، فصغره تصغير الترخيم ...))[3].

قابوس بمعنى الرجل الجميل الوجه الحسن اللون[4].وهو اسم أعجمي وهو بالفارسية(كَاؤوس) وأبو قابوس كنية النعمان بن المنذر اللخميّ ملك العرب فأعرب فقيل(قابوس)فوافق العربية وهو غير منصرف للعلمية والعجمة[5].

ومنهم من جعل اشتقاقه من العربية فهو(فَاعُول)من القبس، والقبس الشهاب من النار أو شعلة منها وصُغّر تصغير ترخيم بأن حذف الألف والواو وهو يريد

---

[1] – ينظر: ارتشاف الضرب:5/ 2300.

[2] – تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد:8/ 3854.

[3] – الصحاح:3/ 960.

[4] – ينظر: تهذب اللغة:8/ 319.

[5] – ينظر: جمهرة اللغة :1326/3.

تعظيمه[1].والحقيقة أنّ في ترك صرفه دلالة على أنّه أعجمي، إذ لو كان من لفظ القبس لصرف، كما لو سُمّي رجل بعاقول لصرفت[2].

قال الجوهري:((ويقال في الخصلتين المكروهتين: " كُسَيْرٌ وعُوَيْرٌ، وكلُّ غَيْرُ خَيْرٍ "، وهو تصغير أعْوَرَ مُرَخَّماً))[3].

الْأَعْوَر العرب تصغره تصغير ترخيم على عُوَيْر، ويقال للمكروهين: كُسَيْر وعُوَيْر، وكل غير خير[4].

أمّا التصغير الأصلي له فبما أنّ الواو وقعت عيناً في أعْوَرَ وهي متحركة ففي تصغيره وجهان: أحدهما: القلب والادّغام، وهو الكثير الجيِّد فيقال: أُعَيِّرُ ،والأصل: أُعَيْوِرُ اجتمع الواو والياء، والأوّلُ منهما ساكنٌ، فقُلبت الواو ياءً، وأدغمت في ياءُ التصغير.والثاني: الإظهار، فتقول: أُعَيْوِرُ[5].

الخاتمة

1- عني معجم الصحاح بالمسائل اللغوية والصرفية التي تناولها بعمق في معجمه، فكان المعجم مرجعاً لتلك المسائل التي تناثرت في كتب الصرف والنحو، ومنها التصغير.

2- لقد كان الجوهري حريصاً على رصد الظواهر اللغوية والصرفية ومحاولة تفسيرها، وذكر آراء العلماء فيها، ثم الإدلاء برأيه على وفق ما انتهى إليه

---

[1] – ينظر: الاشتقاق، أبو بكر محمد بن الحسن بن دريد الأزدي (ت 321هـ)،ط1،تحقيق وشرح: عبد السلام محمد هارون، دار الجيل، بيروت – لبنان، 1411 هـ – 1991 م: 366.

[2] – ينظر: المعرب من الكلام الأعجمي على حروف المعجم، أبو منصور موهوب بن أحمد بن محمد بن الخضر الجواليقي(ت540هـ)،وضع حواشيه وعلّق عليه: خالد عبد الغني محفوظ، دار الكتب العلمية، بيروت–لبنان ،1971م: 127.

[3] – الصحاح:2/ 761، ومن مظاهر هذا النوع أيضاً من تصغير الترخيم والتي ذكره الجوهري تصغير أَغْبَس على غُبَيْس، ينظر: الصحاح:955/3.

[4] – ينظر: تهذيب اللغة:109/3.

[5] – ينظر: شرح المفصل:412/3،وشرح الشافية: 230/1.

تفسيره لها، وبذلك شكَّل المعجم مصدراً لمن جاء بعده من العلماء في الأخذ بهذهِ المسائل.

3- للتصغير أهمية كبيرة في معرفة أصول الكلمات، فالعلاقة وطيدة بين التصغير وجمع التكسير فهما من وادٍ واحد، إذ يرد كل منهما الحروف الى أصولها.

4- إنّ الخلافات الصرفية تفتح مجالاً واسعاً للبحث والاطلاع على الآراء المختلفة في القضية الواحدة، ويستدعي التدقيق في جوانب اللغة، والكشف عن آفاق لغوية جديدة.

5- تباينت مواقف القدماء حول ما جاء شاذاً في التصغير، فقد وصفوه تارة بالشذوذ، وتارة بالنادر، أو أنّه جاء منبهة على الأصول المغيرة، أو لأمن اللبس إلى غير ذلك من الآراء.

6- لم يستعمل الجوهري مصطلح الشذوذ في المسائل التي اعتبرها العلماء من الشواذ بل كان يستعمل مصطلحات أخرى كالتصغير على غير قياس مكبره، وعلى غير قياس، ورواية عن العرب. وهذا يعني أنّ الشذوذ الصرفي لا يعني الخطأ، لأنّ هناك مسوغات استدعتها طبيعة الاستعمال اللغوي عند العرب ومن هذه المسوغات تحقيق أمن اللبس، والمسوغ اللهجي، والحمل على التوهم أي ظنّ العربي أو تخيله لشيء آخر، والتخفيف...إلخ.

هذا ما ظهر لي بعد البحث في آراء الجوهريّ في التصغير، وفي الختام أسأل الله أن أكون قد وفقت الى الصواب، وأن يجعل عملي هذا خالصاً لوجهه الكريم، وأن ينفع به من اطلع عليه ونظر فيه.

References

- Ibn Hisham Al-Lakhmi, Explanation Of Al-Fasih, 1988, 260.
- Muhammad Bin Al-Sari Bin Sahl Al-Nahwi, Fundamentals In Grammar, Al-Risala Foundation, Lebanon - Beirut, 1990, 41.

_ Abdel-Sabour Shaheen, The Phonetic Approach To Arabic Structure: A New Vision in Arabic Morphology, Al-Resala Foundation, Beirut, 1980, 155.

_ Abdul Qadir Bin Omar Al-Baghdadi, The Treasury Of literature And The Core Of The Door Oof Lisan Al-Arab, Al-Khanji Library, Cairo, 1997, 97.

_ Abdul Rahman Bin Muhammad Bin Obaidullah Al-Ansari, Asrar Al-Arabiya, Dar Al-Arqam bin Abi Al-Arqam, 1999, 253.

_ Abi Saeed Al-Hassan Bin Al-Hussein Al-Askari, Diwan Kaab Bin Zuhair, Dar Al-Kitab Al-Arabi, Beirut, 1994, 35.

_ Abu Abdul Rahman Al-Khalil Al-Farahidi, Al-Ain, Dar and Al-Hilal Library, 1990, 43.

_ Abu Al-Fath Othman Bin Jinni Al-Mawsili, Al-Khasa'is, The General Egyptian Book Organization, 2008 , 234.

_ Abu Al-Fath Othman Bin Jinni Al-Mawsili, Explanation Of The Book Of Al-Tasrif By Abi Othman Al-Mazni, Dar Revival of Old Heritage, 1954, 36.

_ Abu Al-Fath Othman Bin Jinni Al-Mawsili, The Secret Of Arab Industry, Dar Al-Kutub Al-Alami, Beirut-Lebanon, 2000, 216.

_ Abu Al-Hasan Al-Mujashi'i, The Meanings Of The Qur'an, Al-Khanji Library, Cairo, 1990, 504.

_ Abu Al-Hassan Ali Bin Ismail, The Arbitrator And the Greatest Ocean, Dar Al-Kutub Al-Ilmiya - Beirut, 2000, 143.

_ Abu Ali Al-Hassan Al-Farsi, the supplement, Riyadh University, Riyadh, 1981 , 109.

_ Abu Al-Qasim Abd Al-Rahman Al-Suhaili, Results Of Thought In Syntax, Dar al-Kutub al-Ilmiyyah - Beirut, 1992, 70.

_ Abu Al-Qasim Mahmoud Bin Amr Bin Ahmed, Al-Mofassal In The Art Of Syntax, Al-Hilal Library - Beirut, 1993, 253.

_ Abu Al-Qasim Mahmoud Bin Amr, The Basis Of Rhetoric, Dar Al-Kutub Al-Ilmiya, Beirut - Lebanon, 16, 1998.

_ Abu Al-Qasim Omar bin Thabit Al-Thamani, Explanation Of Al-Tasrif, Al-Rushd Library, 1999, 479.
_ Abu Al-Saadat Hebat Allah Bin Ali, Al-Amali Al-Shajaria, Al-Khanji Library, Cairo, 1992, 208.
_ Abu Bakr Muhammad Bin Al-Hassan Bin Duraid, Derivation, Dar Al-Jeel, Beirut - Lebanon, 1991, 366.
_ Abu Hayyan Al-Andalusi, Appendix And Complement, Dar Al-Qalam, 2009, 208.
_ Abu Hayyan Muhammad Al-Din al-Andalusi, The Absorption of Beating from Lisan al-Arab, Al-Khanji Library in Cairo, 1998, 395.
_ Abu Mansour Mahoub Bin Ahmed, The Arabized From Non-Arab Speech On The Letters Of The Lexicon, Dar Al-Kutub Al-Alami, Beirut-Lebanon, 1971, 127.
_ Abu Muhammad Badr Al-Din Al-Maliki, Clarification Of Purposes And Paths By Explaining The Millennium Of Ibn Malik, Dar al-Fikr al-Arabi, 2008, 118.
_ Abu Muhammad Saeed Al-Nahwi, Al-Fusul In Arabic, Dar Al-Amal - Al-Risala Foundation, 1988, 63.
_ Abu Nasr Ismail Al-Farabi, Al-Sihah Taj Al-Lughah And Sahih al-Arabiyyah, Dar al-Ilm Li'l Millions - Beirut, 1987, 1000.
_ Abu Obaid Al-Qasim bin Salam Al-Harawi, Gharib Al-Hadith, General Authority for Amiri Printing Affairs, Cairo, 1984, 285.
_ Abu Saeed Al-Sirafi Al-Marzban, Explanation Of The Book Of Sibawayh, Dar Al-Kutub Al-Ilmiya, Beirut - Lebanon, 2008, 166.
_ Ahmed Bin Al-Hussein Bin Al-Khabbaz, Shining Direction, Dar Al-Salam for printing, publishing, distribution and translation - Arab Republic of Egypt, 2007, 563.
_ Ahmed Bin Ali Al-Shafi'i, Fath Al-Bari Explanation Of Sahih Al-Bukhari, Dar Al-Ma'rifah - Beirut, 1996, 90.
_ Ahmed Bin Faris Al-Razi, Standards Of Language, Dar Al-Fikr, 1979, 25.

_ Ahmed Bin Muhammad Al-Masry, Irshad Al-Sari To Explain Sahih Al-Bukhari, Al-Kubra Al-Amiriya Press, Egypt, 1930, 77.
_ Ali Bin Moamen Al-Ishbili, The Great Mut'a fi Al-Tasrif, Library of Lebanon, 1996, 67.
_ Ali Bin Muhammad Al-Sharif Al-Jarjani, Definitions, Scientific Books House, Beirut - Lebanon, 1983, 60.
_ Amr Bin Othman, Al-Kitab, Al-Khanji Library, Cairo, 1988, 419.

_ Badr Al-Din Muhammad Ibn Al-Imam, Explanation Of Ibn Al-Nazim On The Millennium Of Ibn Malik, Dar al-Kutub al-Ilmiyyah, 2000, 561.
_ Bahaa Al-Din Bin Aqeel, Assistant To Facilitate Benefits, Umm Al-Qura University, Dar Al-Fikr, Damascus - Dar Al-Madani, Jeddah, 1990, 530.
_ Hassan Bin Muhammad Bin Sharaf, Explanation Of Shafia Ibn Al-Hajib, Religious Culture Library, 2004, 857.
_ Hussein Abbas Al-Rafaia, The Phenomenon Of Morphological Anomalies In The Arabic Morphology, Jarir House for Publishing and Distribution, Amman, 2006, 223.
_ Ibn Malik Al-Ta'i Al-Jiani, Facilitating Benefits And Completing The Purposes, Dar Al-Kitab Al-Arabi for Printing and Publishing, 1967, 284.
_ Khairuddin Bin Mahmoud Al-Zarkali, Al-Alam, Dar Al-Ilm for Millions, 2002, 313.
_ Labeed Bin Rabia Bin Malik, Diwan Labeed bin Rabia Al-Amiri, Dar Al-Maarifa, 2004, 85.
_ Majd Al-Din Abu Al-Saadat, The End In Gharib Al-Hadith And Athar, the Scientific Library - Beirut, 1979, 351.
_ Majd Al-Din Abu Taher, Al-Muheet Dictionary, Al-Resala Foundation for Printing, Publishing and Distribution, Beirut - Lebanon, 2005, 1312.

_ Muhammad Al-Antaky, Al-Muheet In The Sounds Of Arabic, Its Grammar, And Its Morphology, Dar Al-Sharq Al-Arabi, Beirut, 21, 2008.

_ Muhammad Bin Ahmed Bin Al-Azhari Al-Harawi, Refining The Language, Dar Revival of Arab Heritage - Beirut, 2001, 151.

_ Muhammad Bin Al-Hassan, Explanation Of Shafia Ibn Al-Hajeb, Dar Al-Kutub Al-Alami, Beirut - Lebanon, 1975, 192.

_ Muhammad Bin Muhammad Bin Abdul Razzaq Al-Husseini, Crown Of The Bride From The Jewels Of The Dictionary, Dar Al-Hidaya, 1995, 89.

_ Muhammad Bin Yazid Bin Abdul-Akbar, Al-Muqtadab, The World of Books - Beirut, 1998, 241.

_ Muslim Bin Al-Hajjaj Abu Al-Hassan, Sahih Muslim, Arab Heritage Revival House - Beirut, 1990, 1800.

_ Mustafa Bin Muhammad Salim, The Mosque Of Arabic Studies, Al-Asriyyah Library, Sidon - Beirut, 1993, 95.

_ Saeed Bin Ibrahim Al-Baghdadi, Masculine And Feminine, Al-Khanji Library, Cairo, 1983, 21.

_ Salah Al-Din Khalil Bin Aybak Bin Abdullah Al-Safadi, Al-Wafi Al-Wafiyyat, Dar Ihya al-Turath - Beirut, 2000, 69.

_ Shihab Al-Din Mahmoud, The Spirit Of Meanings In The Interpretation Of The Great Qur'an And The Seven Muthani, Dar Al-Kutub Al-Ilmiya - Beirut, 1998, 37.

_ The Arabic Language Academy, A book On The Origins Of Language, the General Authority for Amiri Press Affairs, Cairo-Egypt, 1967, 154.

_Yaish Ben Ali, Explanation of The Detailed , Scientific Book House, Beirut - Lebanon, 2001, 114.

The phenomenon of miniaturization in Al-Sahhah's dictionary of the essence (d. 393 AH), a descriptive and analytical study

Nabila Shukr Al- Maadhidy*

Abstract

Dictionaries can be regarded as important sources, wide fields, and tremendous linguistic prosperities as they contain items that represent outstanding heritage. This heritage offers to us a linguistic wealth in the different fields of language. With the passage of time, the dictionaries developed and they acquired a variety of forms, and different branches, so its importance increased.

This study deals with Asahah Dictionary of Al-Jauhari, one of the important Arabic linguists in the fourth century AH, as it includes many aspects such as linguistics, grammar, and morphology. This study focuses on Al-Jauhari's views on Diminution. Diminution is not just a change or modification in the structures and the formulas of the word, but it has many different connotations as humiliating, the reduction of number, approximating of time and place, endearment, and glorification. The scholars interested in the study of meanings through its construction and they invented special rules for this phenomenon which Al-Jauhari referred to it in his dictionary. This study aims to show this aspect focusing on Al-Jauhari's views and the views of other scholars in order to understand the issues of Diminution which would enrich the morphological study.

Key words: Al-Jauhari's , Asahah , Diminution , morphological.

*Asst. Prof./ Department of Arabic Language / College of Education / University of Kirkuk.